وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بســـــكرة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة –
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

# مشروع قسنطينة وتأثيره في مسار الثورة الجزائرية(1958_1962م)

مذكرة مكمل لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة :
عيساوي هدى
الطيـــــــب

إشراف الأستاذ:
كريـــــــــم

**السنة الجامعية: 2014م/2015م.**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾

سورة العلق: (1–5)

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل

الشكر لله أولا وأخيرا ،ومن باب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

" من لم يشكر الناس لا يشكر الله"

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات، تتبعثر الأحرف وعبثا أن يحاول تجميعها في سطور

سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بجزيل الشكر والعرفان إلى من وقف على المنار وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا والذي لم يدخر جهدا في مساعدتي، إلى أستاذي المشرف على رسالتي فضيلة الأستاذ: **كريـــــــــــــــــــــــــم الطيـــــــــــــــــــــــــب**

فقد فتح لنا بابه، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث

فله من الله الأجر ومني كل التقدير حفظه الله ومتعه بالصحة والعافية ونفعا بعلومه

ولا يفوتني أن أشكر أساتذة كلية العلوم الإنسانية وبالخصوص أساتذة شعبة التاريخ جامعة محمد خيضر بسكرة

كما أتقدم بالشكر إلى عمال المكتبة الولائية التي ساعدتنا وأفادتنا بالعديد من الكتب التي تمس موضوع البحث

## قائمة المختصرات:

(ح.ت.و): حركة التحرير الوطني.

(ج.ت.و): جبهة التحرير الوطني.

(ل.ث.و.ع): اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

(ح.إ.ح.د): حركة إنتصار الحريات الديمقراطية.

(ج.ع.م.ج): جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

(جيش.ت.و): جيش التحرير الوطني.

ج: جزء.

تر: ترجمة.

تع: تعريب.

ط: طبعة.

(د،س): دون سنة.

مر: مراجعة.

ع: عدد.

ص: صفحة.

م: مجلد.

تق: تقديم.

## مقـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــد مة

نظرا لأهمية البحث في تاريخ الثورة الجزائرية ، وخاصة الثورة التحريرية التي كانت أصعب المراحل في تاريخ الجزائر منذ الاحتلال ، من حيث بناء العمل وتنظيمه وتنفيذه ، إلا أن الكتابات التاريخية حول هذه المرحلة بأقلام جزائرية وطنية لازالت قليلة مقارنة ببعض الكتابات الفرنسية المزيفة لتاريخنا الحافل بالبطولات والحقائق ، والتي يمكن أن تدين فرنسا ، وأمام تعاظم الثورة الجزائرية منذ اندلاعها أدى بفرنسا للوقوع في أزمات سياسية واقتصادية خطيرة، وازدادت خطورة بسبب الخسائر الفادحة التي منيت بها، بالإضافة إلى سقوط حكوماتها المتوالي وبالتالي سقوط أسطورة فرنسا التي لا تهزم، هنا وأمام هذا الوضع لم يبق على فرنسا سوى الاستنجاد بالجنرال ديغول الذي أصبح المنقذ الوحيد لما بقي من كرامة لفرنسا في حربها ضد الجزائر، والذي استخدم عدة أساليب من أجل إنهاء الثورة ، ومنها العسكرية والسياسية، والعديد من المخططات الإغرائية الاقتصادية.

لذا ارتأينا تسليط الضوء على هذه المرحلة في منطقة حساسة كقسنطينة باعتبارها قريبة من منطقة اندلاع الثورة أي قلب الثورة التحريرية ، والتي أعلن فيها شارل ديغول أهم مشروع اقتصادي اجتماعي ذو أهداف خفية.

**وتتمثل أسباب اختيار الموضوع في :**

- الميل الشخصي لمثل هذه الدراسة وللاطلاع على جانب مهم من الثورة التحريرية ، خاصة فيما يتعلق بالمخططات الفرنسية لإفشال هذه الثورة.
- حساسية هذا الموضوع من حيث أنه يمس جانب من خبايا فرنسا للبقاء في الجزائر.
- أهمية الموضوع بالنسبة لتاريخ الجزائر المعاصر.
- الرغبة في تسليط الضوء على المخططات الديغولية في الثورة وتأثيرها على مسار الثورة.
- إثراء المكتبة الجامعية بالبحوث الأكاديمية.
- تسليط الضوء على أسباب اختيار ديغول لقسنطينة.

– رغم وجود دراسات تاريخية، إلا أنها لم تكن معمقة في هذا الموضوع.

– تعدد الدراسات التاريخية الجزائرية حول المخططات الفرنسية ، إلا انه هناك بعض النقص فيما يخص الفترة الأخيرة من الثورة الجزائرية.

– الرغبة في دراسة الموضوع ومعرفة خبايا المشروع واثره على الجزائر.

– التعرف على رد فعل وموقف الجزائر من مشروع ديغول.

وهذا ما جعلنا نطرح

**الإشكـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــاليـة** التالية:

ما مدى تأثير مشروع ديغول على مسار الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1958م إلى 1962م؟. وتتدرج تحتها أسئلة فرعية:

1) كيف كانت أوضاع الجزائ بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصول ديغول للجزائر؟.

2) من هو شارل ديغول؟ وما هي الأسباب والظروف التي عجلت بعودته لحكم فرنسا؟.

3) ما هية مشروع قسنطينة ، والأهداف منه ؟.

4) ما هي آثاره على مسار الثورة ؟.

**الهدف من الدراسة :**

-التعرف على أوضاع الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية التي تعتبر نقطة انعراج بالنسبة للشعب الجزائري، وما حدث جراءها من مجازر 8ماي1945م.

-التعرف على تطور مسار الثورة منذ اندلاعها إلى غاية وصول ديغول إلى الجزائر1958م.

-البحث عن كيفية وصول ديغول إلى السلطة في فرنسا ، وما هي سياسته المنتهجة ضد الثورة لإنهائها.

-التعرف على نوايا ديغول المعلنة والخفية من وراء مشروعه بقسنطينة.

-مدى تأثير المشروع على مسار الثورة التحريرية الجزائرية.

وللإجابة عن هذه التساؤلات اتبعنا خطة في هذا العمل والتي تمت حسب المادة العلمية التي توفرت لدي بعد عملية البحث والجمع والقراءة والتصنيف وإخراج هذه الدراسة في طابع أكاديمي، وجاءت الخطة في : مقدمة وفصل وأربعة فصول وخاتمة ومجموعة ملاحق من شأنها أن تدعم الموضوع المعالج.

وقد تطرقت في **الفصل الأول:** إلى أوضاع الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الجزائر تعيش ظروف سيئ في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة التطور الذي حدث بعد مجازر 8ماي 1945م، خاصة في الجانب السياسي، وجراء هذا التطور أخذ القرار الذي حول مسار الجزائر وهو قيام الثورة التحريرية من طرف مجموعة من المناضلين، وبمجرد اندلاع الثورة كان هناك ردود فعل أولية، وتطور في الأوضاع السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية إلى غاية عودة ديغول.

أما **الفصل الثاني** فجاء بعنوان: ديغول والثورة التحريرية وتناولت فيه الجنرال شارل ديغول من خلال التعريف به وعلى سيرة حياته وكيف كانت ثقافته السياسية، والأسباب التي أدت بجنرالات فرنسا بالتمرد على الجمهورية الرابعة مما أدى إلى سقوطها، وعودة الجنرال ديغول للحكم، وتأسيسه لحكم الجمهورية الخامسة، كما سوف نعرض في هذا الفصل سياسة ديغول اتجاه الثورة من خلال المشاريع والمخططات التي جاء بها للقضاء على الثورة الجزائرية.

أما **الفصل الثالث:** تناولنا فيه المشروع الاقتصادي والاجتماعي الذي جاء به ديغول إلى الجزائر من أجل تغليط الشعب الجزائري والرأي العام، بأن ما جاءت به المناضلون مجرد تمرد على الأوضاع التي كان الشعب يعيشها، ولم يخلو هذا الفصل من أسباب والدوافع التي جعلت ديغول يقترح هذا المشروع، وأهم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي قدمت فيه، والأهداف التي جاء بها المشروع من أجل تحقيق غاية فرنسا.

أما **الفصل الرابع**: تناولنا فيه انعكاس المشروع على الثورة والشعب ، من خلال إبراز رد فعل الشعب الجزائري، ويظهر ذلك في المظاهرات التي قام بها، ومشكلة الصحراء والبترول التي كانت فرنسا ترغب في السيطرة عليه، كما نبرز موقف الحكومة المؤقتة من المشروع والتي تأسست على إثر سياسة ديغول في الجزائر.

وقد أنهيت هذا البحث بجملة من الاستنتاجات مستخلصة فحوى الدراسة وذلك بإبراز الوضع الجزائري منذ 1945م إلى غاية 1954م الذي كانت نقطة تحول أدت بالجزائر إلى استقلالها من الاحتلال الفرنسي، وإبراز سياسة ديغول اتجاه الثورة في الجزائر، وتقديمه أهم مشروع إغرائي للشعب الجزائري.

و**المنهج المتبع في الدراسة:**

ومن أجل دراسة هذا الموضوع اتبعنا التنوع في مناهج البحث العلمي الأكاديمي والمناسبة للدراسة:

– المنهج التاريخي السردي: حيث تم وصف الأحداث حسب التسلسل الزمني و الكرونولوجي.

– المنهج التحليلي والاستقرائي: وذلك من خلال تحليل بعض الوقائع والأحداث التي جاءت في المصادر والمراجع عن موضوع الدراسة، واستخلاص الحقائق منها.

أما فيما يخص المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها فقد كانت أهمها: مذكرات الأمل–التجديد لشارل ديغول، لأن هذه المذكرات مصدر أساسي لدراسة مشروع قسنطينة، لأن الرئيس ديغول كان صاحب الفكرة، وهو من ألقى الخطاب الذي يخص هذا المشروع، بالإضافة إلى الثورة الجزائرية (سنوات المخاض) لمحمد حربي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية لمؤلفه أزغيدي محمد لحسن، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول لكاتبه رمضان بورغدة، وكانت بعض المقالات مادة أساسية منها مقال يحي بوعزيز الذي تناول فيها سياسة ديغول ومظاهرات ديسمبر 1960م، بالإضافة إلى كل من مجلة

المجاهد ومجلة أول نوفمبر ومجلة الأصالة ومجلة جامعة دمشق، وبالرغم من أن هذه المراجع قد استفدنا منها إلا أننا نلاحظ أنها قد أفلت بعض الأشياء مثل الأهداف الأساسية للمشروع وانعكاساته على الشعب والثورة، مع أنها تطرقت محتوى المشروع، إلا أن هذا لو يمنعنا من الاستفادة ومنه.

وقد واجهتني في هذه الدراسة جملة من الصعوبات يمكن تلخيصها كالآتي:

-قلة المصادر التي تتناول موضوع مشروع قسنطينة بالتفصيل وهذا ما صعب دراسة نواحي من الموضوع.

-صعوبة الحصول على المراجع باللغة الأجنبية التي تدرس الموضوع، خاصة على مستوى مكتبات الولاية.

-صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك لعدم القدرة على التنقل خارج الولاية.

-قلة الكتابات حول هذا الموضوع وإن وجدت لا تشفي غليل الباحث ولا تفي بالغرض.

ومن هنا أرجوا أن أكون قد وفقت في دراسة هذا الموضوع، ورغم اجتهادي لإخراج هذا الموضوع في أبهى حلته وأحسن صورة، إلا أنني على يقين أنه يعتريه النقص، ولذا فأنا مستعدة لتقبل النقد الذي يوجه إلي سواء تعلق بجوهر الموضوع أو استنتاجاته أو غيرها، لان الكمال لله والعصمة للأنبياء.

# الفصل الأول

## الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية

**أولا: أوضاع الجزائر من 1945الى 1954م.**

1/الوضع الاقتصادي.

2/الوضع الاجتماعي والثقافي.

3/الوضع السياسي.

**ثانيا: قيام ثورة نوفمبر1954م.**

1/التحضير للثورة.

2/اندلاع الثورة.

**ثالثا:الأوضاع العسكرية والسياسية (1954-1958م).**

1/هجومات الشمال القسنطيني1955م.

2/مؤتمر الصومام1956م.

**رابعا:الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر(1954-1958م).**

1/ الأوضاع الاجتماعي.

2/ الأوضاع الاقتصادي.

كانت الجزائر من أولى ضحايا المد الاستعماري الذي طبع مطلع القرن التاسع عشر، وذلك بسبب غنى أراضيها وأهمية موقعها الجيو-استراتيجي، والتي كانت من نصيب فرنسا، والتي نزلت على الشواطئ الجزائرية سنة 1827م، وبدأت التوغل سنة 1830م، وبمرور السنين وتعاقب الأحداث على الجزائر كانت هناك العديد من المواجهات التي كادت أن تخرج الجزائر من ظلمتها [1]، وذلك نتيجة السياسة الفرنسية الزجرية، وتوالت المقاومات الشعبية وتعددت وأهمها مقاومة الأمير عبد القادر، ومقاومة احمد باي، وبقية على هذا الحال إلى أن حدث ما حدث من مجازر، وكان رد فعل الشعب عليها بأن وفر كل مجهوده إلى ثور هزت كيان فرنسا، وفي هذا الفصل سوف نتطرق لكل هذه الأحداث بالتفصيل.

## أولا: أوضاع الجزائر من 1945م إلى 1954م:

### 1/الوضع الاقتصادي:

شهدت الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية حالة من الركود الاقتصادي خاصة بعد سنة 1945م ، وذلك نتيجة السياسة الاستعمارية التي عملت بكل جهد للقضاء على الاقتصاد الجزائري مقابل ازدهار الاقتصاد الأوروبي ، وقد عمل الاستعمار الفرنسي على انتزاع الأراضي الزراعية من سكان الريف الجزائري بشكل واسع وزجري[2].

لقد كان القطاع الفلاحي كل شيء بالنسبة للجزائريين خاصة وان الجزائر بلد زراعي قبل مجيء الاستعمار الذي ادعى بأنه هو من استصلح التربة وطور الفلاحة [3]، وقد اهتم المعمرون بزراعة الكروم حيث خصصوا حوالي نصف مليون هكتار من أحسن الراضي لغرس الكروم المنتج لعنب الخمور[4].

---

[1] مصطفى طلاس: **الثورة الجزائرية**، تق:بسام العسلي، ط4،دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2003، ص ص48-49.

[2] تركي رابح:**التعليم القومي والشخصية الجزائرية(1931_1965م)**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص85.

[3] محمد العربي الزبيري:**الثورة الجزائرية في عامها الأول**،ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر،1984، ص39.

[4] يحي بوعزيز:**موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**،ج2، دار الهدى، الجزائر،2004، ص75.

كما استغل الاستعمار أهم وأحسن الأراضي وأجودها ، أما الأهالي المسلمون فان أراضيهم تكاد تكون لا قيمة لها فمعدل قيمة الهكتار الواحد من أراضي المعمرين تبلغ حوالي 25000 فرنك في حين معدل قيمة الهكتار الواحد من أراضي الأهالي تبلغ 3000 فرنك[1].

وفيما يخص ميدان الصناعة: فلم يكن أحسن حال من الزراعة حيث قامت فرنسا بمنع التصنيع في الجزائر بكل قوة وهذا بهدف إبقائها سوقا للسلع الصناعية الفرنسية الحديثة وترويجا لمنتجاتها.[2]

لقد ظلت السيطرة في يد المعمرين الذين كانوا يتمتعون بالقروض ويحتكرون التجهيزات

وسيطرتهم عل الميزانية، والفرق كان كبير بين الجزائريون والأوروبيون [3]. وهناك عامل مهم زاد من نشاط الصناعة وهو اكتشاف البترول والغاز في الصحراء الجزائرية، حيث تم استثمار 668 مليار فرنك فرنسي مقابل التجهيز في المرحلة الأولى منذ 1953م، ولقد أدى اكتشاف آبار البترول والغاز الطبيعي إلى إحداث تغيير واضح على مجمل الأوضاع الاقتصادية في الجزائر[4].

أما بالنسبة للتجارة : فلم تكن أحسن حال من الزراعة والصناعة حيث كانت القروض معدومة على الجزائريين ومتوفرة بشكل كبير للتجارة والفلاحين الأوروبيين الذين سيطروا على التجارة الخارجية والداخلية معا في البلاد حتى أصبحت سوقا رئيسية للتجارة الفرنسية مع جلب المواد الخام التي تحتاجها الصناعة الفرنسية وبأثمان زهيدة [5]، ولقد قام الاستعمار الفرنسي بخنق التجارة الخارجية حتى أصبح الميزان التجاري خاسرا لان كل عمليات

---

[1] احمد توفيق المدني: **حياة كفاح**، ج3،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،2004،ص ص356-357.

[2] تركي رابح: مرجع سابق، ص 89.

[3] محمد حربي: **الثورة الجزائرية(سنوات المخاض)**، تع: نجيب عباد، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص89.

[4] مصطفى طلاس: مرجع سابق، ص56.

[5] تركي رابح: مرجع سابق، ص89.

التصدير والاستيراد مرتبطة كلها بفرنسا والأرباح تجمع من طرف المعمرين على حساب الجزائريين، والملاحظ

إن السيطرة بقيت في يد الفرنسيين والمعمرين سواء الداخلية أو الخارجية حتى الاستقلال[1].

**2/الوضع الاجتماعي والثقافي:**

حاول الاستعمار الفرنسي تحطيم التركيبة الاجتماعية الجزائرية عن طريق بعض القوانين الزجرية، حيث صادر الأراضي من الجزائريين في الريف واستحواذ على الملكيات العامة في المدن وعلى التجارة والصناعة وتحويلها للمعمرين الأوروبيين الذين أصبحوا جزءا من البنية الاجتماعية الجزائرية إلى جانب مجموع الشعب الجزائري، فالمجموعة الأولى تتكون من الأوروبيين الوافدين أثناء الاحتلال وكان منهم إقطاعيون في الأرياف ورأسماليون في المدن وكانت لهم مكانة لدى الحكومة الفرنسية على الرغم من اختلافاتهم العرفية واللغوية، أما الشعب الجزائري فكان يحتل المراكز الدنيا في السلم الاجتماعي[2].

لقد كانت حياة المعمرين مختلفة جدا عن حياة الجزائريين حيث تمتعوا بالرفاهية والازدهار بينما عاش الشعب الجزائري حياة الفقر والحرمان [3]، وبقيت أوضاع الجزائر نفسها ، حيث أن أجور الجزائريين عشية الثورة كانت تتراوح بين 250-350 فرنك.[4]

كما أن وضعية الفرد الجزائري لم تتغير حق عشية اندلاع الثورة على الرغم من تغيير الأوضاع والظروف والعقليات وبقيت قيمتهم تشبه قيمة البهائم، لكنها تتعرف عليهم إذا تعلق الأمر بدفع الضرائب التي تفرض بدون قانون[5].

---

[1] احمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص367.

[2] أسعد لهلالي:**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية(1954_1962م)**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2011_2012م ، ص ص 13،14.

[3] تركي رابح: مرجع سابق، ص91.

[4] فرحات عباس: **ليل الاستعمار(حرب الجزائر وثورتها)**، تع: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، ص115.

[5] اسعد لهلالي: المرجع السابق، ص15.

لقد أثرت الأوضاع الاقتصادية سلبا على السلم الاجتماعي الجزائري بالإضافة إلى السياسة الاستعمارية التي عملت على استمالة بعض الشرائح وإغرائها بالهبات والمناصب العليا وهذا ما

خلق طبقية في المجتمع الجزائري[1].

**أما الجانب الثقافي:** فقد الاستعمار منذ احتلاله الجزائر على إلغاء كل ما هو جزائري، وذلك بتحطيم قيمها الثقافية والحضارية، وقد استمر في شل الحركة الوطنية ونشر الأمية في أوساط الجزائريين، وذلك عن طريق إغلاق المدارس ومحاربة التعليم بالعربية والدين الإسلامي والقضاء على الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري[2].

على الرغم من هذه الأهداف الاستعمارية إلا أن الشعب الجزائري حافظ على قيمة وذلك بتعليم القرآن الكريم بواسطة اللوحة والصمغ المصنوع من الصوف المحروق على الرغم من دخولهم المدارس الفرنسية، حيث نظمت فرنسا نوعين من التعليم :الأول لأبناء المستوطنين الأوروبيين، والثاني هو التعليم الأهلي الضعيف، ويلاحظ أن فرنسا قد اهتمت نوعا ما بالتعليم الأهالي حسب حاجتها لبعض المتعلمين باللغة الفرنسية لشغل مناصب مختلفة، لأنه ليس بمقدور الأوروبيين شغل كل المناصب لجهلهم العربية[3].

لقد حاول الاستعمار الفرنسي طمس اللغة العربية والقضاء على التعليم العربي لكن ظهور جمعية العلماء المسلمين وجهودها الإصلاحية حالت دون ذلك، ودافعت عن المقومات الوطنية والشخصية منذ ظهورها سنة 1931م[4]، وقد تميزت السنوات الأخيرة قبيل اندلاع الثورة التحريرية بتزايد نسبة تعلم أبناء الجزائريين سواء في المدارس العربية أو الفرنسية وأدركوا أن التعليم أحسن طريقة لفهم عقلية المستعمر وبالتالي معرفة سبل التخلص منه إلى الأبد وبفضل المجهودات التي شاركت فيها أطراف عديدة سواء جمعية العلماء المسلمين أو

---

[1] تركي رابح: مرجع سابق، ص ص92-93.

[2] أنيسة بركات: **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص79.

[3] اسعد لهلالي: مرجع سابق، ص17.

[4] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992، ص83

الثوريين أو حتى الديمقراطيين فقد استطاعوا تكوين شرائح مثقفة واعية سياسيا انتظمت في شكل أحزاب أو جمعيات وتنظيمات طلابية وعمالية، وكانت كلها تستنكر بقاء المستعمر وترفض التزييف التاريخي وتعرف الفرق بين المعمر والجزائري وصار الوضع مناسبا كما عبر عنه الزبيري لإشعال فتيلة الثورة[1].

**3/الوضع السياسي:**

عاشت الجزائر في صراع مع فرنسا طيلة فترة الاحتلال إلى أن وقع حدث كان نقطة تحول بنسبة للجزائر، وهي مجازر 08 مايو 1945م، أثبتت للشعب والمناضلين بأن تحرير الجزائر لا يمكن أن يتحقق بوسائل اللاعنف أو الثورة بالقانون، وإن الاستعمار لا يمكن أن يسلم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلا بالقوة والعنف[2].

فحزب الشعب ظهر بتسمية جديدة في نوفمبر 1946م (ح.إ.ح.د)،واستطاع بهذه الواجهة الجديدة أن يصدر صحافة معبرة عن مبادئه الاستقلالية[3].

وفيما يخص (ج.ع.م.ج) التي تأسست في 1931م[4]، فقد استمرت في نشاطها برئاسة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، وركزت نشاطها على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر، وعلى بناء المساجد الحرة، كما أسست اكبر معهد ثانوي في سنة 1947م سمي "معهد بن باديس" بقسنطينة وشرعت في إصدار السلسة الثانية من صحيفة "البصائر" وبصفة إجمالية فإنها اهتمت بالجانبين الثقافي والديني[5].

---

[1] احمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص92.

[2] يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، مرجع سابق، ص124.

[3] اسعد لهلالي: مرجع سابق، ص4.

[4] أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص83.

[5] اسعد لهلالي: مرجع سابق، ص5.

* فرحات عباس: 58سنة صيدلي، أسس جمعية الطلبة المسلمين للشمال الإفريقي، وحين خروجه من السجن أسس "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، عضو في المجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ، انظر: أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ: مجلة المجاهد، ج1، ع1،1958م، ص8.

أما فرحات عباس * وأنصاره فقد أسسوا حزبا جديدا في أفريل 1946م باسم"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" وفي نظرهم كانت أفضل طريقة للحصول على الحقوق هي المجالس الشرعية الفرنسية أو المؤسسات الفرنسية لطرح المشكل الجزائري والدفاع عن مصالح الأمة الجزائرية[1]. ومن خصائص هذه الحركة أن أعيان يحتلون الصدارة فيها وكانوا منطوين تحت لواء الحركة الإدماجية[2].

أما الحزب الشيوعي: فكان يضم الأوروبيين والمسلمين ولم يستطع تطوير نفسه لأنه لم يدرج استقلال البلاد ضمن برنامجه، كما انه في أحداث 8 ماي1945م نادى بقمع الحركة الوطنية الشعبية[3].

وأمام تخوف فرنسا من عودة نشاط التيارات السياسية ومطالبهم، لجأت إلى إصدار مشروع باسم قانون 20سبتمبر1947م، واشتهر في الصحافة الفرنسية باسم الدستور الجزائري الخاص[4].

وبعد كثرت الفضائح السياسية وتزوير الانتخابات بطريقة مكشوفة، قررت الحكومة الفرنسية استدعاء الحاكم العام نيجلان يوم 15افريل1951م وتعيين روجي ليونارد حاكما عاما على الجزائر، لكن هذا الأخير لم يختلف عن من سبقه[5].

ونتيجة لذلك توحدت التيارات السياسية وأسست جبهة تسمى "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية" في 5 أوت1951م[6].

---

[1] محمد العلوي الطيب: **مظاهر المقاومة الجزائرية(1830-1954م)**، ط1، دار البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص254.

[2] محمد حربي: مصدر سابق، ص13.

[3] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص30.

[4] تركي رابح: مرجع سابق، ص81.

[5] اسعد لهلالي: مرجع سابق، ص6.

[6] عمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص372.

وعلى الرغم من أن الحركة جمعت مجموعة من مختلف التيارات السياسية، إلا أن عمرها قصير بسبب ضغط الفرنسيين والمستوطنين الأوروبيين إضافة إلى تباين في التفكير والاتجاه والتخوف من عواقب الاتحاد في ظل المنافسات العقائدية التي برزت بشكل واضح مابين 1947م و1954م[1].

ومن بين التطورات السياسية المهمة التي شهدتها الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية أزمة (ح.إ.ح.د) أو ما يسمى "أزمة حزب الشعب" سنة 1953م، وتقرر في أفريل 1953م إعادة تنظيم المنظمة الخاصة ومشاركة "مصالي الحاج *" فيها بالإضافة إلى "مصطفى بن بولعيد"[2]، لأن أعضاء الحزب كانوا منقسمين إلى قسمين، قسم ينادي بإعطاء الأولوية للكفاح السلمي وتطوير الحزب، وقسم آخر يرى بأنه لا بد من إعطاء الأولوية للكفاح المسلح، وفي الوقت ذاته كان هناك طرف ينادي بالتوازن بين الكفاح المسلح والكفاح السلمي[3].

ولذلك قرر أعضاء المنظمة سحب الثقة عن زعيم الحزب وأعضاء اللجنة المركزية جميعهم وقرروا الانتقال للعمل الثوري بتأسيس "ل.ث.و.ع" في 23مارس 1954م، وأكدوا على الإعداد للثورة في اقرب وقت ممكن كسبيل وحيد لإنقاذ الحركة الوطنية من الانشغال بالخلاف عن العمل الثوري وإعادة الوحدة إلى الصفوف وجمع كلمة الجزائريين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية، وانطلقت الثورة فعلا في أول نوفمبر1954م[4].

---

[1] محمد الطيب العلوي: مصدر سابق، ص234.

* مصالي الحاج:(1898-1974م)، ولد بتلمسان، ظهر كرجل سياسي مع نجم شمال افريقيا سنة 1926م، اسس حزب الشعب الجزائري1937،أسس حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة1946م، وبقي بين المنفي والسجن من1959الى غاية وفاته1974م،محمد حربي:الثورة الجزائرية(سنوات المخاض)،مصدر سابق، ص177.

[2] محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني(الأسطورة والواقع)**، تر: كيميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، 1983،ص88.

[3] اسعد لهلالي: مرجع سابق، ص9.

[4] عبد الحميد زوزو: **الأصول السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثورة نوفمبر1954م**، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى ، العدد الثاني، 1999، ص318.

## ثانيا: قيام ثورة 1نوفمبر1954م:

### 1/التحضير للثورة:

وصل العمل الوطني في ناحية الظاهرية إلى درجة يبدو فيها كل شيء وكأنه قد انتهى إلى الاعتراف بواقع الاحتلال الفرنسي، لكن على مستوى آخر كان هناك نشاط سري مكثف يقوم به أعضاء المنظمة الخاصة المنحلة، والذي أدى في النهاية إلى تكوين (ل.ث.و.ع) بعد فشل كل المساعي الخاصة بالوساطة بين المركزيين والمصاليين [1]، على أن تباشر عملها في اقرب فرصة[2].

وعلى اثر تكوينها، صدر بيان يلخص أهدافها في العمل على وحدة الحزب ومطالبة الأعضاء بعدم تبني الخلافات القائمة على مستوى القيادة، كما أصدرت اللجنة صحيفة الوطني "le patriote":_وهي صحيفة سياسية إعلامية اتخذت مواقف حيادية من الصراع الذي كان يدور بين المصاليين والمركزيين_.

---

[1] قريري سليمان: **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية(1940-1954م)**، مذكرة دكتوراه، تخصص:تاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010-2011م، ص258.

[2] يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، مرجع سابق، ص126.

*حسين آيت أحمد: من مواليد سنة 1926م بمنطقة القبائل، انظم الى حزب الشعب سنة 1942م، مسؤول المنظمة الخاصة(1948-1949م)،التحق بالقاهرة سنة1951،كان ضمن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، نفى سنة 1966م الى غاية 1989م. محمد حربي: المرجع السابق، ص185-186.

**أحمد بن بلة:مناضل في حزب الشعب الوطني، قائد المنظمة الخاصة، عضو في اللجنة الثورية االوحدة والعمل القي عليه القبض 1950 ثم فر سنة 1952. جريدة المجاهد:مرجع سابق،ص8.

***محمد بوضياف: من مواليد جوان 1919بالمسيلة، انظم الى حزب الشعب بعد 1945م، اختطفته فرنسا مع زملائه في سنة 1956م،وبقي الى غاية 1962،عين رئيس لمجلس الاعلى واغتيل في جوان 1992م،محمد حربي: مرجع سابق، ص187.

****رابح بيطاط: مناضل في حزب الشعب الجزائري حكمت عليه فرنسا غيابيا، عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، اعتقل منذ 1955، عضو في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتفيذ،جريدة المجاهد،مرجع سابق،ص8.

وقد ضمت اللجنة في بداية تكوينها تسعة مناضلين، عملوا في صفوف حركة الانتصار والمنظمة السرية وهم:"حسين آيت أحمد *،أحمد بن بلة **، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف***،مصطفي بن بولعيد، ديدوش مراد، رابح بيطاط****،

محمد خيضر*، وكريم بلقاسم**".

**أ/لجنة ال22:**

تنسب هذه اللجنة في تسميتها إلى مجموعة مكونة من 22 عضوا من قدماء المنظمة الخاصة ، وكان الاجتماع الذي تمخض عن تشكيلها في 25جوان 1954م تحولا كبيرا في المسار الذي قام به مؤسسو (ل.ث.و.ع)، لأنه شكل بداية التوجه العملي نحو الشروع في التحضير للثورة[1]. وكان الاجتماع بحي المدينة بالجزائر العاصمة، اقر فيه الانتقال للعمل المسلح ووضع جميع الأطراف في الأمر الواقع.

ولقد لوحظ غياب القبائل في هذا الاجتماع، والتي تعد مشاركتها أمر ضروري جدا، ومن جهة أخرى يجب أن تكون الثورة شاملة لكافة أنحاء الجزائر، ولذلك تقرر الاتصال بقادتها كريم بلقاسم ونائبه عمر أوعمران ***، وقد نجح إقناع كريم بفكرة العمل المسلح وأصبحت القيادة سداسية بعدما كانت خماسية،لتتوسع إلى تسعة أعضاء بعد إضافة المندوبين المقيمين بالخارج.

وتمثلت النقاط المطروحة في الاجتماع فيما يلي :

_تاريخ المنظمة الخاصة من نشأتها إلى ذوبانها.

---

*محمد خيضر: من مواليد 1889م بولاية برج بوعريريج، شارك في تأسيس(ج،ع،م،ج)، تولى رئاستها بعد وفاة ابن باديس، كما انه كان صحفي بارع، توفي يوم 19ماي1965، جريدة المجاهد، مرجع سابق،ص8.

**كريم بلقاسم: ولد سنة1922 بذراع الميزان، انخرط في حزب الشعب سنة 1945،عين قائد المنطقة الثالثة، كان وزير الخارجية للحكومة المؤقتة، قاد وفد التفاوض في محادثات ايفيان، اغتيل في 1970بالمانيا،محمد حربي، مرجع سابق،ص191.

[1]عبد النور خيثر: **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية(1954-1962م)**،مذكرة دكتوراه،تخصص: تاريخ معاصر، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006م، ص93.

***عمر أوعمران: ولد سنة 1919، نائب كريم بلقاسم بمنطقة القبائل، عين ممثلا للثورة بتركيا سنة 1960، انسحب من السياسة ليمارس التجارة بعد الاستقلال، توفي سنة 1991، محمد حربي: مرجع سابق، ص191.

_تقرير حول فضح الهيئة المخربة لإدارة الحزب.

_العمل المنجز من طرف قدماء المنظمة مابين 1950م-1954م.

_أزمة الحزب وأسبابها العميقة.

_تفسير وضعية أعضاء (ل.ث.و.ع)، بالنسبة للمصاليين والمركزيين [1].

**ب/إنشاء لجنة الستة:**

بعد مناقشة التقرير الذي اقره اجتماع ال 22، اتفق المجتمعون على انتخاب مسؤول يتولى تكوين لجنة مصغرة، تأخذ على عاتقها مسؤولية الإعداد لتفجير الثورة ولقد تم اختيار محمد بوضياف للجنة المصغرة، ولقد اختار لعضويتها أربعة أشخاص هم:العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، ورابح بيطاط [2].

وفي أول اجتماع لهذه اللجنة في حي القصبة بالجزائر العاصمة، وضع أعضاؤها الخمسة قانونا داخليا قرروا فيه ما يلي:+ تقوية المنظمة الجديدة.

+ استئناف التكوين العسكري بالاعتماد على منشورات المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها.

+ تنظيم الفرق التي تتولى جمع السلاح.

بعد هذا الاجتماع شرعت اللجنة في ربط اتصالاتها بأعضاء الوفد الخارجي لحزب (ح.إ.ح.د) بالقاهرة: احمد بن بلة، محمد خيضر، وآيت احمد، وبعد اللقاء بين احمد بن بلة ومحمد بوضياف في سويسرا 7جويلية 1954م، أكد بن بلة دعمه التام للكفاح المسلح، ووعد بكسب تأييد الحكومة المصرية[3].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري(1956-1962م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص ص54-55.

[2] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962م**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص44.

[3] حكيمة شتواح: **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية**، تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001م، ص ص9-10.

واصلت لجنة الستة تحضيراتها لإعلان الثورة، وذلك بعقدها سلسلة من الاجتماعات إبتداءا من شهر سبتمبر أسفرت عن ما يلي :

_ تسمية المنظمة العسكرية بـــ(ج.ت.و)، يدعم العمل السياسي للجبهة .

_ تحديد أفكار أساسية لتحرير نداء سياسي يذاع ليلة اندلاع الثورة.

_ اللامركزية في العمل.

_ إعطاء أولوية للداخل[1].

بعد اجتماعات متواصلة وتحضيرات مكثفة من أعضاء (ل.ث.و.ع) اتفق على إبراز كيان الحركة الجديدة كتنظيم مستقل، وقد كلف ديدوش مراد ومحمد بوضياف بتحرير بيان إعلان الثورة، وتوجيه نداء إلى الشعب من اجل الانضمام للكفاح المسلح وحدد تاريخ أول نوفمبر ليكون يوم الانطلاقة الكبرى[2].

ولقد تم وضع اللمسات الأخيرة لاندلاع الثورة التحريرية في اجتماعي 10و24اكتوبر 1954م بالجزائر من طرف لجنة الستة ناقش المجتمعون قضايا هامة هي:

+ إعطاء تسمية للتنظيم الذي كانوا بصدد الإعلان عنه ليحل محل (ل.ث.و.ع)

+ تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية وكان اختيار ليلة الأحد إلى الاثنين أول نوفمبر 1954م كتاريخ انطلاق العمل المسلح يخضع لمعطيات تكتيكية–عسكرية، منها وجود عدد كبير من جنود وضباط جيش الاحتلال في عطلة نهاية الأسبوع يليها انشغالهم بالاحتفال بعيد كل الفرنسيين.

+ تحديد خريطة المناطق وتعيين قادتها بشكل نهائي، ووضع اللمسات الأخيرة لخريطة المخطط الهجومي في ليلة أول نوفمبر[3].

+ تقسيم المناطق إلى خمس مناطق:

---

[1] حكيمة شتواح: مرجع سابق، ص11.

[2] قريري سليمان: مرجع سابق، ص267.

[3] رابح لونيسي: **تاريخ الجزائر المعاصرة(1830–1989م)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص271.

- المنطقة الأولى: الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد وينوبه شيحاني بشير.
- المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد وينوبه زيغود يوسف.
- المنطقة الثالثة: القبائل بقيادة كريم بلقاسم وينوبه عمر أوعمران.
- المنطقة الرابعة: الجزائر بقيادة كريم بلقاسم وينوبه سويداني بوجمعة.
- المنطقة الخامسة: وهران بقيادة العربي بن مهيدي وينوبه عبد الحفيظ بوصوف *، وعبد المالك رمضان[1].

+ تحديد كلمة السر لليلة أول نوفمبر1954م: خالد وعقب ة.

بعد تقسيم البلاد إلى مناطق وتعيين قادة المناطق، ونوابهم ومساعديهم تقرر أن يتوجه محمد بوضياف إلى الخارج للاتصال بالوفد الخارجي "مكتب المغرب العربي بالقاهرة" وذلك لتزويدهم بالوثائق اللازمة ، ومنها بيان أول نوفمبر 1954م[2].

وفي أواخر أكتوبر التحق كل القادة بمناطقهم وبذلك استكملت الاستعدادات لتفجير ثورة الفاتح نوفمبر بالعمل الشاق والمتواصل في سرية، والعمل بكل دقة في الداخل في الوقت الذي يعلن عنها في الخارج لتكون الانطلاقة قوية منذ اندلاعها[3].

**2/اندلاع الثورة التحريرية:**

قبل أن يفترق أعضاء اللجنة يوم 22اكتوبر1954م، اتفقوا على موعد اللقاء في مطلع عام 1955م لدراسة الأوضاع والنتائج التي ستحدث كرد فعل للانطلاقة الكبرى، التي ستكون أروع تجربة في التاريخ الحديث والمعاصر، رغم ما سوف تتعرض لهمن مخاطر وأهوال[4].

---

*عبد الحفيظ بوصوف: احد مناضلي حزب الشعب الجزائري، وعضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولجنة التنسيق والتنفيذ، مجلة المجاهد، المرجع السابق،ص9.

[1] أسعد لهلالي: مرجع سابق، ص64.

[2] نفسه، ص65.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص362.

[4] يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، مرجع سابق، ص128.

وفي الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة أول نوفمبر 1954م الموافق ل 6 ربيع الأول 1374ه، حدث الانفجار العظيم الذي قاد البلاد إلى الاستقلال، وتلا ذلك صدور بيان عن قيادة الثورة، عرف (ببيان أول نوفمبر 1954م) الذي كان واضحا في معانيه مبينا أن مرحلة النضال السياسي التي تبنته الأحزاب الوطنية، ووضح البيان أن (ج.ت.و)، هي اسم الحركة، ودعا الشعب الجزائري بمختلف انتماءاته إلى الانضمام إليها، وان الهدف من الكفاح المسلح هو الاستقلال التام، وتدوين القضية الجزائرية، أما المفاوضات فلا تكون إلا بالاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، وهذا ما جاء في نص بيان أول نوفمبر[1].

كما أن المناضلين قاموا بتنفيذ عمليات الإعدام في بعض الخونة ونصب كمائن لقوات العدو من شرطة ودرك، وجيش، وهجومات على ثكنات العدو وبعض مصالحه الإدارية والتقنية وعلى مزارع المعمرين[2]، وكانت بداية الثورة بمشاركة 1200 مجاهد على المستوى الوطني والمهم أن العمليات العسكرية الأولى قد توزعت على كل المناطق حتى يتحقق مبدأ الشمولية منذ اليوم الأول، ولم تبق إلا منطقة الصحراء وذلك كإستراتيجية تجعل منها وسيلة للتموين بالسلاح وقاعدة احتياطية[3].

وكانت العمليات الأولى كالتالي:

_ في منطقة الأوراس: كانت العمليات التي تمت بها هي: اكتساح ثكنتين بمدينة باتنة، قتل قائد الموقع العسكري الفرنسي بخنشلة، غزل المجاهدين كل من مدينة أريس وتكوت، وحاصروا قوات الدرك بها، وامتدت العمليات بها وصولا إلى باب الصحراء، وشملت خاصة مدينة بسكرة التي وقعت بها 6 عمليات.

_ في منطقة الشمال القسنطيني: هاجم الثوار بعض الثكنات ومراكز الشرطة في مدينة سمندو ومدينة لخروب وغيرها[4].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص64.

[2] اسعد لهلالي: مرجع سابق، ص66.

[3] رابح لونيسي: مرجع سابق، ص272.

[4] أزغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص69.

_في منطقة القبائل: تم تخريب وسائل الاتصال في كامل المنطقة وإضرام النار في مخازن التبغ ومهاجمة ثكنات الدرك في كل من عزازقة وتقزرت، ذراع الميزان وبعض المناطق الأخرى[1].

_ أما منطقة الجزائر: كانت تعاني من مشكل نقص السلاح لذلك كان هدف العمليات الأولى لليلة الفاتح نوفمبر هو مهاجمة ثكنات العدو قصد الحصول على السلاح الذي سيكون له الدور الحاسم في مسار فيما بعد، ومن اجل ذلك فقد قامت في الجزائر العاصمة ثلاث مجموعات تحت إشراف زبير بوعجاج ، ويقودها كل من محمد مرزوقي وعبد الرحمان كاسي وعثمان بلوزداد، بوضع قنابل في إذاعة الجزائر، ومعمل الغاز، كما تم الهجوم على ثكنة بيزو في البليدة بقيادة "رابح بيطاط"، وفي بوفاريك تم تخريب الجسور ومختلف الجسور ومختلف المرافق وفي بابا علي تم تحطيم مخازن معمل الورق[2].

_ وفي منطقة وهران: استهدفت العمليات مطار لحلف الأطلسي بطفراوي في وهران لإضرام النار فيه، لكن عملية لم تنفذ، كما استهدفت الاستلاء على الأسلحة الموجودة "بثكنة66 للمدفعية" بحي الكمين بوهران[3].

وفي صبيحة غرة نوفمبر، قرأ الناس جرائد الصباح، التي نقلت أخبار الهجومات الكاسحة التي قام بها الثوار عبر التراب الوطني بكامله، وفي مساء أول نوفمبر 1954م، كانت الإذاعات وفي مقدمتها صوت العرب بالقاهرة تعلن بقوة اندلاع الثورة الجزائرية العظمى[4].

إن هذه العمليات تميزت بالقوة رغم تباينها من منطقة إلى أخرى إلا أنها أثارت العديد من ردود الأفعال سواء من الطبقة الشعبية أو من الاتجاهات السياسية وخاصة من الإدارة الاستعمارية التي وصفت ما حدث بأعمال تخريبية وإرهابية وأن أصحابها قطاع طرق

---

[1] محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، مصدر سابق، ص23.

[2] أسعد لهلالي: مرجع سابق، ص68.

[3] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص70.

[4] نفسه، ص70.

وسعت في كل الاتجاهات لتهدئة الأوضاع في الجزائر وطمأنة الجميع على أساس أنها أحداث عابرة وستقضي عليها في مدة قصيرة، لكن الحقيقة عكس ذلك لان هذه الهجومات التي قام بها الثورة ما هي إلا بداية لثورة حقيقية ستمتد حوالي سبعة سنوات ونصف، دفع من خلالها الجزائريون النفس والنفيس وبقائمة من الشهداء بلغت أكثر من مليون ونصف المليون من الشهداء الأبرار[1].

## ثالثا: الأوضاع العسكرية والسياسية 1954م_1958م:

### 1/ هجومات الشمال القسنطيني:

عندما حل صيف عام1955م، كانت الثورة قد تخطت المرحلة الأولى في مسيرتها ضد الاحتلال الفرنسي، وبعد المضي عدة أشهر على اندلاعها، فقد بدا واضحا تزايد اتساع رقعة المشاركة الجماهيرية على الرغم من استشهاد العديد من مفجري الثورة كالشهيد ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية، واعتقال بعضهم من أمثال مصطفى بن بولعيد ورابح بيطاط وغيرهم[2].

وأمام الضغط الكبير الذي افرزه التعزيز العسكري [3]، نتيجة تخوف الاستعمار من نمو جيش التحرير الوطني، لاسيما وان الشعب أصبح متضامنا أكثر مع الثورة ففي شهر مارس، وأفريل 1955م ، بدا الجيش الفرنسي في الخروج إلى البوادي والقرى في الليل، وهنا تحتم على المجاهدين إخفاء أنفسهم أكثر من قبل كما أن الثورة أصبحت مهددة[4].

كانت هناك اتصالات بين عدد من قادة الولايات (الثانية والثالثة والخامسة) وتم تلقي رسالة من قائد الولاية الأولى إلى قائد الولاية الثانية زيغود يوسف، يطلب فيها منه أن يقوم بعمل ما لتخفيف الضغط الاستعماري المفروض على الأوراس، وهكذا وجد قائد الولاية

---

[1] أسعد لهلالي: مرجع سابق، ص69.

[2] رابح لونيسي: مرجع سابق، ص277.

[3] لخضر شريط: **إستراتيجية العدو لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007، ص253.

[4] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص91.

الثانية نفسه مضطر للقيام بعمل ما دون انتظار القادة الأصليين للولاية الأخرى وشرع في التنسيق مع قادة الداخل، وقام بتنظيم عمليات 20 أوت1955م[1].

شن هجوم كبير في الشمال القسنطيني في منتصف نهار 20اوت1955م، لتحقيق جملة من الأهداف أهمها :

+ فك الحصار الاستعماري المضروب على منطقة الأوراس.

+ إشراك المدن والبلديات في الجهاد لتخفيف الضغط على الجبال والأرياف .

+ إحباط الإصلاحات الفرنسية المزعومة ومحاولاتها في إيجاد قوة ثالثة من بعض الشخصيات المنحرفة للعب دور الوسيط بينها وبين الشعب.[2]

+ دفع الأحزاب والجمعيات والشخصيات والمترددة إلى الانضمام للثورة[3].

+ إشعار العالم بقوة والتفاف الشعب حولها، ولفت أنظار الأمم المتحدة إلى القضية الجزائرية[4].

+ إعطاء الثورة دفعا قويا من خلال نقلها إلى قلب المناطق المستعمرة في الشمال القسنطيني.

+ رفع معنويات جنود جيش التحرير بتحطيم أسطورة الجيش الفرنسي الذي لا يقهر [5]، وإحداث قطيعة بين الشعب والاستعمار في ضوء ما سيتبع تلك العمليات من قمع استعماري أعمى للجماهير[6].

+ تجسيد التضامن مع الشعب المغربي الشقيق حيث تزامنت الهجومات مع ذكرى نفي السلطان محمد الخامس[1].

---

[1] محمد شطيبي: **العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية(1954-1962م)**، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009م، ص44.

[2] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1989م)**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص26.

[3] أزغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص93.

[4] بشير بلاح: المرجع السابق، ص26.

[5] رابح لونيسي: مرجع سابق، ص278.

[6] بشير بلاح: المرجع السابق، ص26.

أما أسباب اختيار يوم السبت 20 أوت1955م لتنفيذ الهجومات هي: لأنه يصادف رأس السنة الهجرية الجديدة، كذلك حلول الذكرى الثانية لخلع الملك الخامس عن عرش المغرب [2]، ولأنه يصادف يوم السبت الذي يمثل نهاية الأسبوع الذي تمنح فيه الإجازات لأفراد من قوات العدو، ويوم سوق أسبوعي لمدينة سكيكدة، يوفر غطاء لتسلل المجاهدين إلى داخل المدينة، ولان منتصف النهار هو وقت رفع آذان الصلاة الظهر لتقترن الدعوة إلى الصلاة بالدعوة إلى الجهاد، وساعة انشغال المستوطنين بتناول وجبة الغداء، ووقت اشتداد الحر وسكون الناس[3].

تقرر القيام بهجومات عسكرية في الشمال القسنطيني، على مراكز القوات الفرنسية بشتى أصنافها يوم 20 أوت، وبطبيعة الحال تم عقد اجتماعات تحضيرية وقسمت المناطق بين القيادات المحلية كل في موقعه وحددت الأهداف التي ستشمل معظم مناطق الشمال القسنطيني، كوادي الزناتي، عيد عبيد، الحروش، السمندو، فليب فيل(سكيكدة حاليا)، قسنطينة، الخروب، عزابه، قالمة، والمليلية وغيرها[4].

والملاحظ أن عدد المشاركين يوم 20اوت1955م كان كبيرا نظرا لمساهمة عامة الشعب من الفلاحين بزيهم المدني في هذه الهجومات بالإضافة إلى جنود الجيش التحرير الوطني بلباسهم العسكري، حيث هجومات مراكز الدرك والشرطة والحانات وخربت السكك الحديدية والجسور وأحرقت مزارع المعمرين، واستهدفت كل مراكز الاحتلال الحساسة.

ففي فيليب فيل(سكيكدة) قام فوج يتكون من 30مجاهدا بهجوم على المطار الذي يبعد عن المدينة ب8 كلم فحاربوا عددا من الطائرات الحربية والمباني العسكرية وقتلوا عددا من الجنود، كذلك هاجم عدد من المجاهدين وبعض المسبلين وعمال ميناء سكيكدة بشن هجوم

---

[1] رابح لونيسي: مرجع سابق، ص278.

[2] أزغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص95.

[3] بشير بلاح: المرجع السابق، ص27.

[4] أمال شلبي: **التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية(1954-1956م)**، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، 2005-2006م، ص377.

على أرجاء الميناء ومركز المخابرات العامة مما أسفر عن خسائر وشل الحركة والنشاط في الميناء[1].

وفي مدينة الحروش: قسم المجاهدون إلى 3افواج بمحاصرة المدينة من ثلاث طرق رئيسية.

أما في مدينة وادي الزناتي: فقد كان قائد العمليات التي شملتها المجاهد "رابح بن الوصيف"، وقد شملت قرى: عين أعبيد، وعين قادة، وتاملوكة، وعين مخلوف، وقسمت العمليات بينها وكان هدفها وادي الزناتي.

وفي مدينة المليلية: تم تقسيم المجاهدين إلى 3 فرق لمهاجمة المدينة، وقد وقعت عدة اشتباكات مع القوات الفرنسية، خلال الأيام الثلاثة، استطاعوا فيها قتل 47 جنديا، وتدمير دبابة، وقتل حاكم مليلية، وقطع خطوط الهاتف، وتهديم القناطر، وتخريب الطرق، ثم الاستيلاء على طاحونة، وكميات هائلة من أموال وأرزاق المعمرين، التي أصبحت ملكا للثورة[2].

اهتزت إدارة العدو وانقلب الميزان وسادت الفوضى بين المعمرين وجنود الاحتلال وأكثر من الماضي تكالبت قوات العدو من عسكريين ومعمرين على الشعب فارتكبت مجزرة في سكيكدة لا مثيل لها إلا مجزرة 8 ماي 1945م، اغتيال كل عربي أينما وجد، إحراق المداشر، تهديم القرى، جمع آلاف من الشباب في ملعب سكيكدة[3].

**2/مؤتمر الصومام: 20اوت 1956م:**

مؤتمر الصومام أهم اجتماع وطني لقادة الثورة خلال مرحلة الكفاح المسلح، فقد أسس لعملية تنظيم الثورة، ووضع هياكلها وأجهزتها السياسية والعسكرية، كما تبلورت خلاله إستراتيجية توحيد جميع الجزائريين لمواجهة الاستعمار والانتصار عليه، وهي الإستراتيجية

---

[1] نفسه، ص377.

[2] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص ص96-97.

[3] علي كافي: **مذكرات علي كافي(من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1942-1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د،س)، ص85.

المستمدة من بيان أول نوفمبر، وعن ظروف انعقاد المؤتمر أي بعد مسير سنتين للثورة والتطورات، كانت أهمها[1]:

+ حلول الذكرى الأولى لهجومات الشمال القسنطيني.

+ مرور عامين تقريبا من عمر الثورة، والحاجة إلى تحليل أوضاعها وإيجاد الخطط والنظم الملائمة للمرحلة.

+ تصاعد حجم القوات الاستعمارية وانتهاجها أساليب شيطانية وإجرامية للقضاء على الثورة.

+ ازدياد تلاحم الأمة الجزائرية بالثورة.

+ ظهور بوادر تفهم دولي للقضية الجزائرية بعد إدراجها لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة سبتمبر 1955م[2].

ويعود اختيار منطقة وادي الصومام إلى اعتباره مظهرا من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير، لان هذا المكان كان الفرنسيون يزعمون أنهم سيطروا عليه، لذلك أراد قادة الجيش التحريري أن يكون المؤتمر قويا من بدايته، وان يتحدى العدو وإظهار مدى قوة وسيطرة الجيش الوطني في حربه ضد الاستعمار[3].

وقد انعقد المؤتمر في القرية "إيفري اوزلاقن" بغابة "اكفادوا" في السفوح الشرقية لجبال جرجرة، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام، التي قدمها قادة الثورة، وكان المندوبون من أعضاء المؤتمر يمثلون مناطقهم[4].

ومن شخصياته: العربي بن مهيدي (ممثل المنطقة 5، رئيسا للجلسات)، عبان رمضان(ممثلا لجبهة التحرير وكاتبا)، كريم بلقاسم(ممثل المنطقة 3)، عمر أوعمران(ممثل

---

[1] أحمد منغوز: **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية(1954-1962م)**،مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006م، ص60.

[2] بشير بلاح: مرجع سابق، ص ص46-47.

[3] أزغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص119.

[4] أزغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص120.

المنطقة4)، يوسف زيغود(ممثل المنطقة 2)، الأخضر بن طوبال نائب زيغود يوسف، شارك بصفة استثنائية، وغياب كل من المنطقة 1 والقاعدة الشرقية، والقادة في الخارج (احمد بن بلة، محمد خيضر، آيت أحمد وبوضياف)[1].

لقد انبثق عن مؤتمر الصومام عدة قرارات أهمها:

+ إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية( C.N.R.A) ويتألف من 34 عضو منهم 17 عضو دائما و17 عضو مساعدين، ويعتبر المجلس الوطني بمثابة هيئة تشريعية.

+ إنشاء مجلس التنسيق والتنفيذ( C.E.E) ويتألف من 5 أعضاء بقيت أسمائهم طي الكتمان.

+ الفيالق: ويتألف كل فيلق من 350 رجلا منهم 20 ضابطا، موزعين على 3 كتائب والكتيبة تتألف من 110 رجلا منهم 5 ضباط، موزعين على 3 أفواج، كما أن كل فوج يتكون من 11 رجلا، منهم 1 برتبة رقيب[2].

+ تقسيم الجزائر إلى 6 ولايات: هي المناطق الخمسة، مضافا إليها ولاية سادسة وهي الصحراء، وقد قسمت كل ولاية إلى مناطق، والمناطق إلى نواحي والنواحي إلى أقسام[3].

+ أعطيت أولوية للجبهة لتشرف على الجيش، أي العمل السياسي على العسكري، أولوية الداخل عن الخارج[4].

+ تشكيل المحاكم لتحاكم المدنيين والعسكريين[5].

+ تحديد الرتب العسكرية وهي: جندي، جندي أول، عريف أول، مساعد، ملازم، ملازم ثان، ضابط أول، ضابط ثان، صاغ أول، صاغ ثان، وحددت أجور شهرية لكل رتبة .

---

[1] بشير بلاح: مرجع سابق، ص46.

[2] عفرون محرز: **مذكرات من وراء القبور**، ج3، دار هومة، الجزائر، 2013، ص ص308-309.

[3] بشير بلاح: مرجع سابق، ص50.

[4] علي كافي: مصدر سابق، ص102.

[5] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص125.

- إما أهم نتائج المؤتمر:

وضع هيكل تنظيمي سياسي وعسكري شامل للثورة .

تأكيد المسار الثوري لدى الرأي العام في الداخل والخارج .

شمول الثورة كافة القطر، وازدياد قوتها والتفاف الشعب حولها[1].

## رابعا: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر1954م-1958م:

### 1/الأوضاع الاجتماعية:

عرف المجتمع الجزائري إبان الثورة التحريرية خلال الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين تطورات لم يسبق لها مثيل في تاريخ الشعب الجزائري، من حيث ازدياد الوعي الاجتماعي السياسي، وعلى صعيد المعاناة المعيشية من السكن والغداء والخوف، والسجن والتعذيب والتشريد، وتهجير ونفي واغتيال من جراء الحرب الدائرة بين الشعب وسلطات الاحتلال الفرنسي.

بعد اندلاع الثورة مباشرة تبنت فرنسا سياسة الاعتقالات والاغتيالات العشوائية في كل منطقة يطلق فيها رصاص المجاهدين أو مستوطن متعصب، أو تعرض قافلة عسكرية فرنسية إلى إطلاق النار من قبل المقاومين، فقامت بغلق الحدود مع البلدان المجاورة بالأسلاك الشائكة، وإقامة الحواجز في كل مكان ولاحقت السكان في قراهم وبيوتهم، وهجرت المدنيين من قراهم وجمعتهم في محتشدات كانت نموذجا لاهانة كرامة الإنسان ومثالا للفقر والبطالة والازدحام السكاني والجهل والمرض والتوتر النفسي والعصبي وهدما للهوية وهتكا للأعراض وتحطيما للمقدسات والرموز الدينية والوطنية[2].

نجمت عن هذه السياسة آثار إجتماعية، وذلك أن عملية التهجير كانت أحد ابرز آثار هذه السياسة ومظاهرها سواء نحو المناطق الداخلية للبلاد، أو باتجاه المناطق الحدودية على

---

[1] بشير بلاح: مرجع سابق، ص ص51-53.

[2] محمد شطيبي: مرجع سابق، ص120.

الشريط الشرقي والغربي ليستقروا في تونس أو المغرب في مناطق قريبة من الحدود التي قدموا منها تحت ضغط الاستعمار الفرنسي وممارسته[1].

كما تميزت السياسة الاستعمارية الفرنسية بالتضييق على حركة السكان أدت إلى تدهور أوضاعهم الاجتماعية بسبب تعطيل مصالحهم الاقتصادية خاصة ذات الطابع الزراعي منها، مما جعلهم يضيقون ذرعا بها، ويسعون إلى البحث عن متنفس لهم سواء داخل الوطن أو خارجه[2].

لم تكتف فرنسا بأساليبها القمعية التي دفعت بالجزائريين إلى مغادرة أراضيهم نحو اتجاها أخرى، بل تعدت هذا النطاق لتستخدم أسلوب التعذيب الذي تزامن مع الثورة التحريرية، ووجه إلى كل متعاون معها وأصبح من العادات اليومية التي يمارسها جنود جيش الاحتلال ضد المواطنين في جميع التراب الوطني، مع الإشارة إلى أن كل من دخل مراكز التعذيب ليس بالضرورة انه ينتمي إلى جيش التحرير الوطني يكفي انه جزائري مدنيا أو عسكريا[3].

ولقد أعلنت فرنسا قيام المحتشدات والهدف المعلن منها: القيام بدور اجتماعي–دعائي في صفوف التجمعات السكانية الأهلية والتظاهر بحل مشاكلهم ، أما الهدف الخفي: فكان الحضور الدائم في أوساط السكان لمراقبتهم واستمالتهم لصالح الاستعمار، باقتحام ذهنياتهم، والتجسس عليهم، وربط شبكات استخبارات لرصد تحركات المجاهدين والمناضلين، داخل التجمعات السكانية[4].

**2/ الأوضاع الاقتصادية:**

---

[1] صالح عسول: **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة(1956–1962م)**، مذكرة ماجستير، تخصص، تاريخ حديث، قسم تاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008–2009م، ص59.

[2] صالح عسول: تامرجع السابق، ص59

[3] نفسه، ص60.

[4] عبد الوهاب شلالي: **دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية(1954–1962م)**، مذكرة دكتوراه، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، قسم تاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010–2011م، ص ص418–419.

إما فيما يخص الجانب الاقتصادي فقد كان الوضع مزري بالنسبة للجزائريين، خاصة الذين كانوا يعتمدون عن الفلاحة في حياتهم المعيشية حتى أنهم أصبحوا يبيعون ما تبقى من أراضيهم بسبب تعرضهم للنهب،ثم تحولوا بعد فترة وجيزة إلى متشردين، مما أدى بهم إلى العمل لدى الكولون بأجور زهيدة[1].

تعد السياسة الاقتصادية التي طبقت من طرف السلطة الاستعمارية من ابرز السياسات التي أفرزت ظروفا صعبة بالنسبة للجزائريين، ونحن نعلم أن السياسة الاقتصادية الاستعمارية

اعتمدت على مبدأ نهب الأراضي من أصحابها الشرعيين لتحول إلى أملاك للمعمرين الأجانب[2].

و باندلاع الثورة التحريرية، تعمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية غض الطرف عن الحلول السياسية للقضية الجزائرية، وسعت إلى تغليط الرأي العام الدولي، وإيهامه بان ما حدث من الوضع الأمني، ليلة أول نوفمبر 1954م، إما كان بدوافع الوضع الاقتصادي المزري، الذي كان يعيشه الشعب الجزائري، وإنها عازمة على تصحيح الأمر ومعالجته، ومن اجل ذلك استهدفت تقسيم (ح.ت.و)، وعزل الجبهة والجيش التحرير الوطنيين، من خلال تلبية بعض مطالب الطبقات والفئات المختلفة من المجتمع الجزائري، حيث كلفت عام 1954م مستشار يدعى "رولان ماستبيول" بإجراء تحقيق حول الشروط اللازمة لتطوير اقتصاد الجزائر[3]. حيث كان يرى قادة جيش الاحتلال الفرنسي، انه من الضروري اللجوء إلى العمل الاقتصادي والاجتماعي، مع السكان في الارياف[4].

---

[1] نفسه، ص420.

[2] صالح عسول: مرجع سابق، ص61.

[3] عبد الوهاب شلالي: المرجع السابق، ص409.

[4] نفسه، ص411.

كما كانت هناك بعض الإجراءات المتعلقة بالترقية الاجتماعية التي تهدف في الفترة 1955م-1958م إلى قطع الجزائريين بعامة والشباب بخاصة عن الثورة وتناست المثل الأعلى الوطني[1].

كما نستنتج أن جبهة التحرير الوطني تسعى إلى تغيير جميع الهياكل التي وضعها الاستعمار الاستيطاني طيلة الفترة الاحتلال، ولتبقي الجزائريين في تبعية دائمة، صحيح أن جبهة التحرير الوطني لم تبدأ في عامها الأول، بجميع البرامج، لكنها كانت واعية أن فرنسا اغتصبت ملكيات الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولم تقتصر على هذه الجوانب فقط، وقد تحول ذلك الوعي في خضم المعركة إلى رغبة إلى استرجاع كل ما اخذ بالقوة[2].

---

[1] عبد الحميد براهيمي: **في أصل الأزمة الجزائرية(1958-1999م)**،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص64.

[2] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962م)**، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق،1999، ص10.

# الفصل الثاني

## ديغول والثورة التحريرية الجزائرية

**أولا: من هو شارل ديغول؟**

**ثانيا:حركة التمرد 13ماي1958م.**

**ثالثا: وصول ديغول للحكم.**

**رابعا: سياسة ديغول اتجاه الثورة.**

إن تطور الثورة الجزائرية منذ اندلاعها أدى إلى إقحام فرنسا في مشكلات وأزمات سياسية واقتصادية خطيرة، مما زاد من تراجع الوضع الفرنسي بسبب الخسائر الفادحة التي منيت بها الجيوش الفرنسية، نتيجة تطور الثورة المتواصل، وعجز فرنسا من إيقافها، مما أدى إلى خلق أزمات هددت بالانهيار السياسي، وأمام هذا الوضع لم يبقى أمام فرنسا سوى الاستنجاد بـــ "ديغول" التي أصبحت ترى فيه المنقذ الوحيد الذي يخرجها من هذه الأزمات ولكي تحافظ على ما بقي من كرامة في حربها ضد الجزائر.

**أولا:من هو شارل ديغول:**

**1/مسيرة حياته:** ولد شارل أندري جوزيف ماري ديغول يوم 22 نوفمبر 1890م بمدينة ليل، كان أبوه أستاذ ثانوية دينية *، ولد وسط عائلة محافظة، وهو ثالث طفل من بين خمسة إخوة، كما أن أبوه عمل أستاذا في التعليم الكاثوليكي كان له دور مهم في تربية ابنه وتعليمه لدى الإخوة جوزيف [1]، كما زوده بمجموعة من القيم التي كان يؤمن بها وهي : الشرف ، والتواضع، وحب الوطن والشجاعة، وروى لابنه مأساة هزيمة فرنسا في حربها ضد بروسيا واحتلال هذه الأخيرة لباريس، حيث شارك في معركة الدفاع عنها وأصيب خلالها بجروح[2].

وفي سنة 1908م اتجه للعمل في الجيش والتحق بمدرسة سان سير وحصل على المرتبة الثالثة من بين زملائه في دفعته، وعين ضمن الكتيبة 33 للمشاة تحت قيادة العقيد بيتان[3]، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية عام 1911م[1] .

---

*أبوه: هنري ديغول، مدرس في مادة التاريخ، انظر: رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول"سنوات الحسم والخلاص"، منشورات بونة، عنابة، الجزائر، 2012، ص152.

[1] عفرون محرز: **مذكرات من وراء القبور(وقائع مأساة مبيتة)**،ج1، تر:الحاج مسعود مسعود، دار هومة،الجزائر، 2008، ص465

[2] عبد القادر خليفي: **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة(1830-1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص128.

[3] رمضان بورغدة: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول(سنوات الحسم والخلاص)**، منشورات بونة، عنابة، الجزائر، 2012، ص128.

في شهر مارس1916م، وقع أسير في أيدي القوات الألمانية ولم يطلق سراحه إلا في نهاية الحرب[2].

ورغم أن شارل ديغول قام بخمس محاولات للفرار من المعتقلات الألمانية، آخرها يوم 10 جوان 1918م، إلا انه فشل، وتعرض نتيجة لذلك لحكم بالسجن في زنزانة انفرادية، ولم يطلق سراحه إلا بعد إبرام الحلفاء للهدنة مع ألمانيا يوم 11نوفمبر1918م[3].

وفي 1920م تزوج أيفور فندرو(1900-1979م)، حيث أنجبت له 3 أطفال فيليب ولد سنة 1921م، إليزابيث ولدت سنة 1923م، آن (منغولي 1928-1948م)[4].

في سنة 1921م كان أستاذا مساعدا في مدرسة سان سير، وبعد تخرجه من المدرسة العسكرية وفي 1924م، واصل مساره العسكري تحت إمرة الماريشال بيتان، نائب رئيس المجلس الحربي الأعلى، الذي تعاطف معه ثم ألحقه بديوانه من سنة 1925م الى1927م. يعتبر ديغول من المنظرين العسكريين المولعين بالفنون العسكرية ووضع الاستراتيجيات، حيث ألف عددا من الكتب في هذه المواضيع نذكر منها: "الشقاق في صفوف العدو 1924م"،"حد السيف1932م"،"من اجل جيش محترف 1934م"[5]، ومذكرات كتب قسما منها قبل عودته للسلطة " mémoires de guerre"، والباقي بعد استقالته الأخيرة في 29افريل 1969م"mémoires d'espoir "[6]، أما كتابه: فرنسا وجيشها سنة 1938م فقد أزعج الماريشال بيتان بالرغم من أنه شارك في تأليفه ولكن ديغول قرر نشره باسمه[7].

أرسل إلى لبنان في أكتوبر 1929م، وبقي هناك إلى سنة1931م كقائد للمكتب الثاني

---

[1] عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص128.

[2] عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، ج2، دار الهدى، بيروت، لبنان، 1985،ص742.

[3] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص153.

[4]Mohamed tiab: **la chronologie algérienne1830-1962**, tom1, ishaq, Boufarik, Algérie, 1999, p314.

[5] عفرون محرز: **مذكرات من وراء القبور**،ج1، مرجع سابق، ص465.

[6] صالح بلحاج: **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص95.

[7] عفرون محرز: **مذكرات من وراء القبور**،ج1،مرجع سابق، ص465.

والثالث*، لأركان الحرب، وقد كتب كتابا على تجربته في منطقة الشرق الأوسط، وبعد عودته إلى فرنسا عين في السكرتارية العامة للدفاع الوطني **، حيث أسندت له مهمة في غاية الحساسية، وهي ملف "تنظيم الأمة زمن الحرب"، فوضع بذلك في نقطة التقاء الماكنة الحكومية والجهاز العسكري، فكان يزودهم بدراسات حول إستراتيجية الدفاع الوطني في جوانبه السياسية والعسكرية والتقنية والإدارية[1].

وفي شهر ماي 1940م تم تعيينه في رتبة عميد إبان الهجوم الألماني وكان على رأس الفرقة الرابعة المدرعة التي أحرزت بعض الانتصارات المحدودة التي لم يكن لها تأثير يذكر على مجرى الأحداث، بعد الاحتلال الألماني لفرنسا عينه الوزير الأول "بول رينو" في منصب نائب كاتب الدولة للدفاع الوطني وأرسله في مهمة إلى لندن التي عاد منها محملا باقتراح من طرف ونستن تشرشل القاضي بتحقيق وحدة سياسية بين فرنسا وبريطانيا العظمى ولكن أغلبية أعضاء الحكومة رفضوا ذلك العرض[2].

أما الجنرال ديغول فقد أدرك خطورة الموقف، وان فرنسا قد خسرت الجولة الأولى من الحرب، إذ كان يجب على فرنسا من وجهة نظره أن تواصل المقاومة مهما كان الثمن، في إفريقيا.

غير أن كفت أنصار الاستسلام رجحت لهم، وعلى رأسهم قائد الأركان الجنرال وايغون، ونائب رئيس مجلس الوزراء الماريشال بيتان، فاضطر رئيس الحكومة بول رين والى تقديم استقالته، وكلف الماريشال بيتان برئاسة الحكومة، فاتصل بالحكومة الألمانية

---

*عمدت السلطات الفرنسية إنشاء مكاتب متخصصة ألحقتها بقيادات أركان مختلفة القوات الفرنسية وهي المكتب الثاني: وكلف بالاستعلامات حول العدو، المكتب الثالث: خصص للعمليات والخطط.

**الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع الوطني: وهو هيئة حكومية دائمة كانت تابعة لرئاسة الحكومة، انظر:عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص129.

[1] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص154.

[2] عفرون محرز: مرجع سابق، ص466.

وابرم معها هدنة دخلت حيز التنفيذ يوم 25 جوان 1940م وكانت إملاءات ألمانيا تضمن بنود مذلة للأمة الفرنسية[1].

أما ديغول فقد رفض الهدنة الموقعة، فسافر إلى لندن، وهناك وجه ندائه المشهور في 18 جوان 1940م، من خلال راديو انجليزي من اجل المقاومة ومواصلة الحرب إلى جانب بريطانيا ضد قوات المحور[2].

وحين بلغه إنذار يأمره بالتخلي عن نشاطه والعودة إلى فرنسا رفض الامتثال، وفي 2 أوت 1940م تمت محاكمة الجنرال ديغول من طرف حكومة بيتان وأصدرت ضده حكما بالإعدام غيابيا.

كان الجنرال واعي بهشاشة موقفه وضعف إمكانياته وتبعيته للانكليز حاول تشكيل قوات احتياطية في المستعمرات الفرنسية في المغرب العربي وإفريقيا السمراء وفي مدغشقر وجيبوتي ليتمكن من طرف حليف عوضا من مكانتها المخزية كبلد محتل[3].

استطاع ديغول أن يفرض نفسه كرئيس لفرنسا الحرة بدعم من تشرشل منذ اوت1940م، وقد جمع الجنرال ديغول حوله مجموعة من الضباط العسكريين والسياسيين والجامعيين[4]، شكل لجنة الدفاع عن الإمبراطورية في الخارج وحاول تنسيق المقاومة في الداخل، دعمه ستالين عام 1942م، كما تمكن بعد إنشاء اللجنة الفرنسية للتحرير من إبعاد جيرو 1943م، عاد إلى باريس عقب تحريرها في أوت 1944م، فرض نفسه عندئذ قائدا سياسيا بلا منازع وأعاد تكوين الجيش لمواصلة الحرب إلى جانب أمريكا وبريطانيا، في نوفمبر1945م،عينه المجلس الوطني الاستشاري رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية.

---

[1] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص ص157-158.

[2] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص129.

[3] عفرون محرز: مرجع سابق، ص466.

[4] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص129.

كان ديغول وقتها رافضا العودة إلى نظام الجمهورية الثالثة، فاقتراح مشروع دستور جديد يرمي إلى تعزيز السلطة التنفيذية، مشروعا لقي معارضة المدافعين عن أولوية السلطة التشريعية، فدفعه ذلك الخلاف ورفضه العمل في ظل النظام البرلماني إلى الاستقالة في شهر جانفي 1946م[1]، وابتعد ذلك عن الحياة السياسية حتى سنة 1958م، حين استنجد به الفرنسيين لإنقاذ الوضع في الجزائر، وأعطى لفرنسا الدستور الذي أسس الجمهورية الخامسة، وأصبح أول رئيس لها، وأعيد انتخابه سنة 1965م[2].

ففي يوم 10افريل1969م قرر الجنرال ديغول إجراء استفتاء شعبي حول مشروع لإنشاء المناطق، وتحديد مجلس الشيوخ، وأكد انه إذا رفض هذا المشروع فسينسحب فورا من السلطة، وهذا ما حدث فعلا، حيث رفض 53% من الناخبين هذا المشروع، فكان أول فشل للجنرال ديغول، فقرر تقديم استقالته يوم 28افريل1969م، وبعد ذلك تفرغ كليا لكتابة مذكراته إلى أن وافته المنية يوم 9 نوفمبر1970م[3].

**2/ثقافته السياسية:**

نقصد بها التعبير عن بعض القيم والمبادئ الفلسفية والسياسية التي كانت تحدد سلوك ديغول السياسي:

- الإحساس بدور التاريخ وضرورة مسايرته.
- المنطق العقلاني والواقعية التجريبية.
- القدرة على التكيف مع الأحداث.
- عدم تقييد النفس والاحتفاظ بحرية الحركة.
- السياسة الجديدة تقتضي قوى جديدة، أي أشخاصا جددا.
- الوطنية.

---

[1] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص94.

[2] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص130.

[3] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص166.

- الديمقراطية المباشر.

هذا مما سجل لديغول، أما خصومه فاتهموه بقدر كبير من الكبرياء والأنانية لكن أهم ما اخذ عليه في أسلوب الحكم هو السلطوية والمبالغة في استعمال السلطة الشخصية وتجاوز القواعد الدستورية، واهم الأمثلة التي قدمت لدعم هذه الأقوال مستمدة من تعامله مع القضية الجزائرية[1].

## ثانيا: حركة التمرد 13ماي1958م:

### 1/ضعف الجمهورية الرابعة:

لقد كانت الجمهورية الفرنسية الرابعة ضعيفة بالمقارنة مع القوى الأخرى التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية "أمريكا، بريطانيا، الإتحاد السوفياتي"، ويرجع هذا الضعف إلى أسباب خارجية وأخرى داخلية، ومن أهم العوامل الخارجية: ظهور قوى عظمى على الساحة الدولية، حريصة على بسط هيمنتها على العالم، بما في ذلك على فرنسا نفسها، ومؤيدة بوجه عام للاستقلال البلدان المستعمرة مباشرة لتحل محل القوى الاستعمارية القديمة بزعامة فرنسا وبريطانيا.

فأما الأسباب الداخلية: فاهمها على الإطلاق طبيعة النظام السياسي الذي أقامه دستور * الجمهورية الرابعة في اكتوبر 1946م، وكذلك معطيات الخارطة السياسة الحزبية في فرنسا، وكان نظام الحكم الذي قام في فرنسا أثناء الجمهورية الرابعة من الأسباب الأساسية في ضعفها وعدم استقرارها، كما انه من المعروف أن نظام الحكم فيها كان نظام برلماني، وانه يتميز بتفوق السلطة التشريعية، وتبعية الحكومة (السلطة التنفيذية) لها[2].

كما أن الوضع بفرنسا عشية حركة التمرد 13ماي1958م يتميز بالمؤشرات التالية:

---

[1] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص ص98-120.

*هو دستور 13 أكتوبر 1946م الذي صادقت عليه الجمعية التأسيسية الثانية بعد فترة انتقالية دامت منذ انسحاب ديغول في جانفي 1945م.

[2] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص ص79-80.

- اختلال مالي خطير يتطلب إجراءات عاجلة.
- استفادة الخارج من حالة التبعية التي أصبحت عليها فرنسا.
- شعور عام بأن النظام القائم أمسى عاجزا عن حل هذه المشاكل العويصة، ومن ثمة فان مسألة الإنقاذ الوطني أصبحت واردة بجد[1].

## 2/حركة التمرد 13ماي1958م:

أصبحت فرنسا تعاني أزمة سياسية حادة بسبب الحرب في الجزائر مما جعل حكوماتها المتتالية عاجزا عن إحلال السلم[2]، ولم يعد الاقتصاد الفرنسي قادرا تحمل نفقات الحرب التي أضحت تكلف الخزينة 1مليار فرنك يوميا مما أثقل كاهل الفرنسيين[3].

ظهرت هذه الحركة بعد تذمر واسع وخيبة أمل كبير اهتز لها الفرنسيين في الجزائر وفي فرنسا اتجاه السلطات الحكومة التي ظلت تعد ولا تفي، مما زاد الأوضاع تدهور، بعدما اكتشف الفرنسيون أن كلما كانت تعد به السلطات مجرد وعود كاذبة، فمنذ أربع سنوات، كانت تقول: "أن ما يجري في الجزائر مجرد عصيان وتمرد محلي في بعض المناطق من المستعمر، وسوف تقوم القوات الفرنسية بسحقها خلال أسابيع، ثم ظهر أن ذلك يحتاج إلى شهور[4].

وحركة 13ماي1958م التي أطاحت الجمهورية الرابعة، كان يقف وراءها جماعتين: في باريس كانت الجماعة الديغولية المجتمعة حول أوليفيه غيشار وشبان والماس، وليون دلباك، وميشال دوبريه، وجاك سوستال.

أما في المدينة فكانت مجموعة السبعة التي يحركها بيار ليقارد رئيس اتحاد طلبة الجزائر، ويحيط به مجموعة من الأشخاص منهم: مارطال، كرسبان، والدكتور لوفبر، اورتاز،

---

[1] محمد عباس: **من كواليس التاريخ(دوغول..والجزائر)**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص216.

[2] عفرون محرز: مذكرات من وراء القبور(الانبعاث)، ج3، مرجع سابق، ص314.

[3] أزغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص167.

[4] عثمان مسعود: الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص424.

عوتاية، باي، وهذه المجموعة كانت معادية للجنرال ديغول، وكانت تريد أن تفرض على فرنسا حكومة إنقاذ عمومية تقضي على جبهة التحرير الوطني، وتحافظ على الوجود الاستعماري في الجزائر[1].

كما انه توجد أسباب تضافرت لقيام انقلاب 13ماي1958م، ونذكرها بإيجاز:

- ✓ فقدان الجيش الفرنسي لثقته في النظام القائم ورغبته الشديدة في أحداث تغيير جذري[2].
- ✓ الشرخ الذي أحدثته الثورة الجزائرية بعد أربع سنوات من انطلاقها، داخل دواليب الحكم في الجمهورية الرابعة، وفي جميع هياكلها الاقتصادية والسياسية والعسكرية[3].
- ✓ فقدان حكومات الجمهورية الرابعة للاستقرار والحرية في عملها، كما فقدت السيطرة على الجيش فأضحت تسير وراء الأهداف بدلا من صنع الأحداث وتوجيهها.
- ✓ تراجع هيبة فرنسا الدبلوماسية في الخارج، بفعل ممارسات القمع والاعتقال المتبعة من طرف السلطات الفرنسية بالجزائر، ضد المدنيين من مختلف شرائح الشعب.
- ✓ انقسام الرأي العام الفرنسي بشأن الجزائر، لدى المفكرين وأصحاب الرأي، ولكن الأخطر من ذلك أن هذا الانقسام وصل حتى إلى داخل أجهزة الحكم في الجمهورية الرابعة وتعداه إلى القادة الكبار في الجيش الفرنسي[4].
- ✓ الخلاف الحاد بين مختلف فرق الجيش الفرنسي في الجزائر، لاسيما بين المظليين والمشاة، مما أدى إلى تعاظم السخط ضد القيادة العامة للجيش الفرنسي في الجزائر لعجزها عن إخماد الثورة الجزائرية[5].

---

[1] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص187.

[2] عبد الكامل جويبة: **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة(1954-1958م)**، دار الواحة للكتاب، ط1، الجزائر، 2012، ص230.

[3] عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديد**، ج2، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991، ص129.

[4] عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص231.

[5] علي كافي: مصدر سابق، ص177.

✓ رغبة المعمرين الأوروبيين في الاحتفاظ بالجزائر، وإبقائها فرنسية، حتى وان اضطروا إلى إنشاء دويلة شبه مستقلة تكون منفصلة عن فرنسا، لتضع الحكومة الفرنسية أمام أمر الواقع، وبذلك تمنع الاعتراف بالثورة الجزائرية[1].

وفي أفريل 1958م تلقي الجيش الفرنسي ضربة قاسمة عندما أقدم جيش التحرير الوطني على تنفيذ حكم الإعدام في حق ثلاثة جنود فرنسيين في تونس بتهم القتل العمدي والاغتصاب

والتعذيب[2].

خلال نفس الفترة صرح فيملان أن يستغل كل الفرص الساذجة للحديث عن وقف إطلاق نار محتمل واستعمال المساعي الحميدة لدولتي المغرب وتونس وهو ما آثار سخط الجيش[3].

وقد بدأت بوادر العصيان والتمرد في مطلع 1958م، وعملت الحكومة الفرنسية جهدها للوقوف في وجه الداعين له من العسكريين والمدنيين تارة، وبإرضائهم تارة أخرى، بتمييع خططهم كسبا للوقت، فكانت تسعى وتحاول الصمود من جهة وتغطية ما يرتكبه الاستعماريون من جرائم في الجزائر من جهة أخرى[4].

لم تكن الأمور تسيير على أحسن ما يرام من الجانب الفرنسي، فبعد أن أقدمت جبهة التحرير الوطني على تنفيذ حكم الإعدام في ثلاثة جنود فرنسيين يوم 9ماي1958م، تحرك القادة العسكريين في الجزائر لانتزاع السلطة من الحكومة الفرنسية، وتسيير شؤون الحرب من المستعمرة.

---

[1] عبد القادر نور: **حوار حول الثورة**، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، ص515.

[2] محفوظ قداش: **وتحررت الجزائر**، تر: العربي بونيون، دار الامة، الجزائر، (د،س)، ص176.

[3] نفسه، ص177.

[4] يحي بوعزيز: **ثورات القرن العشرين**، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 218.

وقبل هذا كان المعمرون قد خرجوا في مظاهرات عارمة يوم 26افريل للمطالبة بإنشاء حكومة الخلاص، وفي يوم 10ماي غادر لاكوست منصبه وتوجه إلى باريس وفي نفس الوقت تعفنت الأمور نهائيا [1]، فنظم الكولون مظاهرات أخرى، والدعوة إليها يوم 13ماي1958م، ذريعتها الرد على إعلان الجبهة في تونس عن إعدام ثلاثة من السجناء العسكريين الفرنسيين انتقاما لإعدام السجناء الفدائيين في الجزائر، وحقيقتها تنفيذ خطة الانقلاب، شارك في إعدادها الجيش أما مباشرة من خلال بعض عناصرها، أو عن طريق الالتزام بعدم عرقلتها، وتم اختيار 13ماي لأنه اليوم المحدد لتصويت الجمعية الفرنسية على رئيس الحكومة الجديد[2].

وفي يوم 13ماي، جرت المظاهرات الضخمة المنتظرة، ومنه صعد المتظاهرون إلى مقر الحكومة العامة، فحاصروها ثم قاموا باقتحامها واحتلال مكاتبها، شكلت "لجنة إنقاذ عام" برئاسة الجنرال ماسو، ومنحت السلطات المدنية للجنرال صالان الذي أصبح بذلك حاكم الجزائر المدني والعسكري ووزعت على عسكريين وظائف المسؤولين المدنيين في الحكومة العامة[3].

فلقد تكتل الجيش الفرنسي مع المعمرين، وانشؤوا لجان الأمن، وتتابعت الأحداث من 13ماي، حتى أول جوان من العام نفسه، وكانت تهدف هذه الحركة، إلى الإدماج التام بين فرنسا والجزائر، والحيلولة دون قيام الحكومة الفرنسية بالمفاوضة مع رجال الثورة الجزائرية[4].

---

[1] عبد القادر حميد: **فرحات عباس (رجل الجمهورية)**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص ص179-180.

[2] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص86.

[3] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص87.

[4] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص168.

## ثالثا: وصول ديغول إلى الحكم:

بعد الأحداث التي وقعت 13ماي1958م، كانت الأطراف السياسية الفرنسية في الجزائر وفي فرنسا تتآمر [1]. وأمام تسارع الأحداث خاطب رئيس الجمهورية الفرنسية ريني كوتي في 14ماي 1958م الجنرالات والضباط والجنود العاملين بالجزائر مناشدا إياهم بعدم التسبب في المآسي وإرهاق الوطن بانقسام الفرنسيين[2].

وفي ظل هذه الأوضاع التي اتسمت بتنامي دور العسكريين في الجزائر [3]، جعل الكل يطالب بدعوة الجنرال إلى الحكم على أمل أن ينقذ فرنسا من الانهيار والإفلاس المادي والمعنوي، ويضمن بقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد[4].

---

[1] محفوظ قداش: مصدر سابق، ص117.

[2] جويبة عبد الكامل: مرجع سابق، ص243.

[3] عبد القادر حميد: مرجع سابق، ص180.

[4] يحي بوعزيز: **ثورات القرن العشرين**، مرجع سابق، ص218.

وفي اليوم التالي أذاع ما سموه بمجلس الثورة العسكري، نداء إلى الجنرال ديغول، دعاه إلى تسلم الحكم، وعلى الأثر تفاقمت الأزمة واضطربت الأمور في فرنسا، وانقسم أهلها على بعضهم:العناصر الرجعية الاستعمارية تؤيد عودة ديغول إلى الحكم، والقوى الشعبية الديمقراطية تعارض ذلك، وأصبحت فرنسا على شفا الحرب الأهلية[1].

وكان أول نداء من طرف الجنرال صالان قائد القوات الفرنسية بالجزائر في 15ماي، انه شرفة مقر الولاية العامة (قصر الحكومة).

قبل ديغول المهمة الملقاة على عاتقه استجابة لنداء الوطن[2]،وقد صرح يوم 15ماي، انه مستعد لتسلم مقاليد الحكم ثانية، وتقلد السلطة من جديد[3]،

وفي اليوم الموالي خرج الكولون في مظاهرات شارك فيها بعض الأهالي وطالبوا بتطبيق مبادئ النخب الجزائرية في الثلاثينيات[4].

وفي 22 ماي زار الجنرال دولاك مع عدد من الضباط، الجنرال ديغول حاملين له رسالة على لسان صالان يقول فيها:" إذا لم يتسلم ديغول الحكم في فترة قصيرة جدا فان القيادة لا تستطيع أن تمنع من تدفق الجيش نحو الوطن الأم"[5].

وفي صبيحة يوم الأحد 1جوان1958م عاد الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا، بعد 12 سنة قضاها بعيدا عن قصر الاليزي الذي تسلم مقاليده لأول مرة سنة 1942م، مكث فيه لغاية 1946م، ويوم 3جوان تحصل على كامل الصلاحيات [6].

فاتخذ على الفور الإجراءات النظامية اللازمة بتأليف حكومة جمهورية تستطيع أن تضمن وحدة البلاد واستقلالها وتجنب السلطة الوقوع في مزالق تؤدي إلى حرب أهلية،

---

[1] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص168.

[2] عثمان مسعود: مرجع سابق، ص428.

[3] شارل ديغول: **مذكرات الأمل-التجديد(1958-1962م)**، تر: سموحي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، ط2، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1986، ص31.

[4] عبد القادر حميد: مرجع سابق، ص180.

[5] شارل ديغول: مصدر سابق، ص33.

[6] عثمان مسعود: مرجع سابق، ص428.

وحتى يتمكن ديغول من تطبيق برنامجه الذي لم يفصح عنه بعد، طلب من البرلمان أن يمنحه صلاحيات استثنائية لفترة معينة وان تسرع الحكومة في تقديم مشروع إصلاح الدستور، إذ التقاليد في بلد عريق في الديمقراطية تقتضي أن يخضع كل تغيير لمجموعة من الاعتبارات، تجنبا للتجاوزات وخرق للقوانين والأعراف المعمول بها[1].

وانحصرت مهمة الجنرال ديغول في "استعادة سلطة الدولة الفرنسية" وإحلال السلم في الجزائر، ولتحقيق ذلك كان مقتنعا بضرورة إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني[2].

وفي 28 ماي اضطر بيار فليملان إلى تقديم استقالة حكومته، والتي لم تعمر أكثر من 14يوما، ولم يكن من أمر رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي غير أن يكلف الجنرال ديغول بتشكيل الحكومة من اجل إنقاذ فرنسا. وافق الرئيس على خطة الجنرال ديغول التي بناها على توسيع صلاحياته وحل البرلمان وإعداد الدستور الجديد وعرضه على الاستفتاء العام، وفي الفاتح من جوان شكل ديغول حكومته وعرض مشروعها أمام الجمعية الوطنية الفرنسية واحتفظ لنفسه ملف الجزائر، كما ابقي على بيار نائبا له رفقة غي موللي[3].

وبعد المصادقة على الدستور الجديد ونجاحه في الاستفتاء ب 17مليون صوت بنعم يكون ديغول قد دشن الجمهورية الفرنسية الخامسة والتي اعتلى فيها سدة رئاسة الجمهورية يوم21 دسمبر 1985م، وخاطب الشعب الفرنسي في 28 ديسمبر 1958م ، وتعهد بإعادة الهدوء إلى الجزائر وكذا الرخاء الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية في فرنسا والجزائر[4].

وبمجيء ديغول إلى الحكم أشار إلى انه لن يقبل باستقلال الجزائر وغير قابل للتفكير فيه، أما مستوطنو الجزائر فكانوا كثر فرحة بعودة الجنرال ديغول لأنهم كانوا يشعرون بأنه

---

[1] عبد القادر حميد: مرجع سابق، ص182.

[2] عبد الحميد دليوح: **مظاهرات ديسمبر 1960م وآثارها على الثورة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، ص11.

[3] دليوح عبد الحميد: المرجع السابق، ص11.

[4] نفسه، ص12.

بإمكانه تخليصهم من كابوس الثورة الجزائرية، خصوصا وان ديغول وصل إلى الحكم على هذا الأساس[1].

وباشر الجنرال ديغول مهامه كأول رئيس للجمهورية الجديدة في الثامن من جانفي 1958م[2].

## رابعا: سياسة ديغول اتجاه الثورة:

ظن ديغول في البداية أنه باستطاعته حل المسالة الجزائرية بتسوية سياسية تكرس شعار"الجزائر فرنسية"، وتحقيق قسطا من المساواة المزعومة المشوهة بين الأوروبيين والمسلمين، إلى جانب إصلاح المسلمين الاقتصادية والاجتماعية، دون الاعتراف بمطالب الجزائريين الاستقلالية، وبذلك ما يعني استمرار هيمنة الأوربيين على الجزائر بصورة عامة[3].

ومن اجل تطبيق هذا الشعار استخدم الجنرال ديغول العديد من الاستراتيجيات والأساليب للقضاء على الثورة ولعل أهمها هي:

**أ:الأساليب العسكرية:**

---

[1] جميلة بن براهيم: **إستراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية(1958-1962م)**،مذكرة ماستر، تخصص: تاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص48.

[2] دليوح عبد الحميد: المرجع السابق، ص13.

[3] بشير بلاح: مرجع سابق، ص88.

تمثلت في خط "شال وموريس" قائد أعلى للجيش الفرنسي بالجزائر خلف للجنرال"صالات"، والذي وضع خطة شاملة جديدة للإدارة الحرب، تمثلت في مشروع عسكري جديد ادخل فيه تطويرا على الأساليب السابقة، وقبل وصوله إلى الجزائر درس"شال" الخطة الجديدة مع ديغول[1]،الذي قام بتعيين يوم 22 ديسمبر 1958م في الجزائر[2] وبدأ شال عند قدومه إلى الجزائر في دراسة الوضع على التقسيمات الجغرافية المتبعة من طرف جيش التحرير، فتبين له أن كل ولاية من الولايات الست تعد وحدة مستقلة يمكن محاصراتها دون تدخل الأخرى، وبالتالي تصفية الثورة نهائيا [3]. وكانت الإستراتيجية المطبقة تنقسم إلى ثلاثة محاور أساسية كشفت عن فعالية رهيبة تتمثل في:

- عزل الولايات عن قواعد إمداداتها انطلاقا من القالة ليبلغ نطاقه الحدود التونسية عرضا نحو سوق أهراس ثم يمتد نحو الجنوب[4].
- المحافظة على مناطق الكبرياج، مع المراقبة للجيش الفرنسي[5].
- القيام بعمليات عسكرية كبرى ومن هنا بدأ إشكال في تنفيذ خطته في الولاية الثانية[6].
- برنامج شال يتضمن في مخططه خمس عمليات كبرى، واحدة لكل ولاية متوقف لكل واحدة شهرين بالتقريب، وقرر أن يكون التنفيذ من الأسهل إلى الأصعب في رأيه[7].

أما فيما يتعلق بأهداف المشروع فهي:

✓ غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة والألغام والمناطق المحرمة والمراكز العسكرية المكثفة.

---

[1] شارل ديغول: مصدر سابق، ص73.

[2] لبنى باسي: تطور **الثورة في الولاية الثانية(1954-1962م)**، مذكرة ماستر، تخصص: تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص62.

[3] دليوح عبد الحميد: مرجع سابق، ص49.

[4] لبنى باسي: المرجع السابق، ص62.

[5] يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص131.

[6] لبنى باسي: مرجع سابق، ص63.

[7] دليوح عبد الحميد: مرجع سابق، ص50.

- ✓ إبادة جنود جيش التحرير.
- ✓ القضاء على المقاومة السرية لجبهة التحرير الوطني في أوساط الشعب.
- ✓ استعمال مختلف الوسائل العسكرية بصفة مكثفة على إقليم جغرافي محدود(ولاية) وأثناء فترة قابلة للتمديد[1].

وبناءا على قرار الجنرال شال أن يبدأ بتنفيذه انطلاقا من الولاية الخامسة في الغرب ويختم مخططه المشؤوم بالولاية الأولى على نحو التالي:

1: عملية التاج في الولاية الخامسة: في فيفري 1959م[2]، شن الجنرال هجومه على المنطقة الخامسة انطلاقا من سعيدة التي كان قائدا على قطاعها الكولونيل بيجار *، وسميت هذه العملية بالتاج الثانية، وتلك العمليات استهدفت منطقة الظهرة وفرندة وضواحيها إلى غاية الونشريس من الولاية الرابعة بمشاركة حوالي 30.000 أو أكثر عسكري تحت قيادة الجنرال غابيار، ومشاركة بعض الجنرالات ودامت العملية إلى غاية 6 أفريل 1959م، ثم مددت إلى جوان 1959م[3].

2: عملية الحزام: انتقال شال بعملياته الكاسحة من الولاية الخامسة إلى الولاية الرابعة وذلك من أفريل إلى جوان 1959م، بقيادة الجنرال ماسو، واستهدفت هذه العملية، جبال الونشريس والأطلس البلدي والظهرة وجزء من الولاية السادسة بمشاركة 20.000 إلى 30.000 عسكري، وبالرغم من ذلك تواصلت العمليات الفدائية حيث تم تسجيل عدة عمليات ومعارك هجومات، عموما لم تتوصل هذه العملية إلى ما كانت تصبو إليه من تصفيات في هذه المناطق[4].

---

[1] جرد سالم: **دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة التحريرية الكبرى(1956-1962م)**، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2000-2001، ص112.

[2] لصقع صليحة: **اتفاقيات ايفيان وأثرها على الثورة الجزائرية**، مذكرة ماستر، تخصص: تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص45.

*بيجار والمدعو برينو كان سابقا في مدينة الجزائر على رأس الفرقة الثالثة لمظليي المستعمرات أصحاب القبعات الحمراء، اشتهر في معركة الجزائ1957م، بممارسة منهجية التعذيب الوحشي والاغتيالات دون محاكمة.

[3] دليوح عبد الحميد: مرجع سابق، ص51.

[4] دليوح عبد الحميد: مرجع سابق، ص52.

3: عملية جوميل:انتقل شال إلى القلعة القبائلية، وخصص لها أضخم عملياته وأشهرها وهي، عملي جوميل(المنظار)، وقبل الإقدام عليه قام بالتمهيد لها والمناورة والتمويه، عن طريق ما يسمى بعملية الشرارة التي غطت مناطق الحضنة في جنوب الولاية الثالثة، واستغرقت من1 إلى15 جويلية[1].

كما أن عملية المنظار شهدتها بلاد القبائل وجبال البابور، خاصة جبال أكفادو ووادي الصومام، وكانت عملية رهيبة في تدميرها وإبادتها وفتكها بالأعراض والحرمات، شارك فيها 70000 عسكري بقيادة "شال" من جويلية إلى نوفمبر 1959م، وقد فشلت مع ذلك في ما كانت تطمح إليه من تصفية للثورة بالمنطقة[2].

4: عملية الأحجار الكريمة: تعد هذه العملية آخر عملية نفذها شال، حيث انطلقت بالولاية الثانية وأجزاء من الولايتين الأولى والثالثة،لاسيما جبال جيجل والقل والصومام وميلة[3]، بمشاركة حوالي 50000عسكري تحت إشراف الجنرال "لونيو" قائد منطقة الشمال القسنطيني، وانطلقت هذه العملية في نوفمبر 1995م[4]، ولقد كبدت خسائر كبيرة في أعضاء جيش التحرير والمواطنين، وبما أن المنطقة ذات طابع جبلي وعرة، تم تفكيك العملية إلى عدة عمليات واستمرت هذه العمليات إلى غاية سبتمبر 1960م، وهناك من تواصل منها إلى غاية وقف إطلاق النار[5].

رغم ما وفرته القادات الفرنسية من اجل القضاء على جيش التحرير الوطني إلا أنها تكتم عن الخسائر الفادحة التي تكبدتها جيوشها، حيث ورد في تقارير هيئة الأركان الفرنسية أن الأحجار الكريمة وصفت بالأداء الضعيف، ولكنها خصت بالذكر أربع عمليات فقط وصفتها بالمردود الجيد وهي:

---

[1] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص209.

[2] بشير بلاح: مرجع سابق، ص91.

[3] وزارة المجاهدين: مجلة المجاهد، ج2، ع4، ص10.

[4] دليوح عبد المجيد: مرجع سابق، ص57.

[5] احمد زديرة: **الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية**، ج2، مجلة اول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع175، 2001، ص56.

+ عملية الياقوت الأحمر: والتي حسب تقاريرها خافت 313 قتيل من الشعب الجزائري وإلقاء القبض على 326 شخصا.

+ عملية الفيروز الأزرق: خلفت 1765 قتيل وإلقاء القبض على 478.

+ عملية الزبدرج: خلفت 955 قتيل وإلقاء القبض على 368.

+ عملية الياقوت الأصفر: أسفرت عن 22 قتيل والقبض على 12[1].

كما أن بشير بلاح ذكر عمليات أخرى وقعت في الجزائر ومنها:

+ عملية مارتون:في أفريل 1960م، ضد الأراضي التونسية بدعوى ضرب وحدات جيش التحرير.

+ عملية المذارة: ضد الأوراس في أفريل 1960م.

+ عملية المجس: في جبال الضاية في أفريل-ماي 1960م.

+ عملية برومثيوس: في الجنوب الوهراني من ماي إلى سبتمبر 1960م.

+ عملية الزير. + عملية بنتون. + عملية دردوني.

ولقد أخفقت هذه العمليات في تحقيق النصر الذي وعد به شال رغم الخسائر الفادحة[2].

**ب: إستراتيجية التعذيب:**

التعذيب مصطلح عام يستعمل لوصف أي عملية تسبب ألاما جسديا أو نفسيا للإنسان وبصورة معتمدة لاستخراج المعلومات والحصول على اعتراف أو لغرض التخويف والرهيب... وغيرها، وقد مارس الاستعمار الفرنسي التعذيب على الجزائريين من جميع المستويات خاصة خلال فترة حرب التحرير الكبرى [3]، ولقد تعددت وسائله وأساليبه ولعل أهمها:

---

[1] دليوح عبد الحميد: مرجع سابق، ص58.

[2] عبد الحميد دليوح: مرجع سابق، ص ص91-92.

[3] نظيرة شتوان: مرجع سابق، ص 425.

1-التعذيب الجسدي: بلغ هذا الأخير خلال الثورة أبشع صور التعذيب الوحشي التي عرفته الإنسانية في القرن العشرين، فالتعذيب الجسدي متعدد الصور، وهذه بعض الأساليب الوحشية، مع العلم أن القائمة تبقى مفتوحة.

1 1 التعذيب بواسطة الطوب: حيث يقوم الجنود بأخذ المعتقلين إلى أماكن ويأمروهم بحفر التراب، كما أن هذا التراب فيه التبن والشوك وأسلاك شائكة وزجاج مكسور، ويقومون بعجنه ونقله الخليط إلى مكان آخر لصنع الطوب.

1 2 التعذيب بكسر الحجارة: وهذه العملية يقوم بها المعتقلين، حيث أنهم يقومون بجمع الحجارة وتكسير حتى تصبح على شكل حصى الذي تعبد به الطرق وتبدأ من طلوع الشمس إلى غروبها حيث يعانون منها إرهاقا شديدا[1].

1 3 التعذيب بواسطة المياه: حيث يؤخذ المساجين في فصل الشتاء وبالخصوص في الأيام الأشد برودة وبالتحديد في منتصف الليل إلى تجمع به مياه راكدة ومتسخة وتجمع جميع أنواع القذارة، فضلا عن الزجاج المكسور والجراثيم المعدية والحشرات الضارة، فيلقون بالمعتقلين عراة وحفاة مباشرة في الواد ويعملون فيه لساعات[2].

وكذلك هناك العديد من الأساليب ونذكر منها باختصار:

- التعذيب بواسطة الجري على الزجاج.
- التعذيب بواسطة الكلاب.
- التعذيب بواسطة التشويه الجسدي[3].
- التعذيب بواسطة الضرب المبرح.
- التعذيب بواسطة الحرمان من النوم[4].
- التعذيب بواسطة ممارسة الأفعال المخلة بالحياء.

---

[1] عبد الحميد دليوح: مرجع سابق، ص66.

[2] بلقاسم بوشارب: نبذة تاريخية عن معتقل قصر الطير، مجلة أول نوفمبر،ع79، 1986، ص63.

[3] بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر،تر:مسعود حاج مسعود، ط3، دار الشطابية للنشر، 2013، ص108.

[4] الغالي غربي: مرجع سابق، ص297.

- التعذيب بواسطة اخذ الدم[1].
- التعذيب بواسطة الكهرباء.
- تجريد أفراد الأسرة أو العائلة في مكان واحد من جميع ثيابهم كما ولدوا.
- الاغتصاب[2]. – التعذيب بالنار.

وكانت هناك العديد من مراكز التعذيب الوحشي المنتشرة في جميع جهات الوطن، وقد بلغت على مستوى الولاية الثانية وحدها 122 مركزا تقريبا، ونذكر أهمها:

+ المدارس: مثل مدرسة saroy في حي soustara، مدرسة الصم البكم في شارع تيلملي، والمدارس الابتدائية.

+ الثكنات: ثكنة برج الإمبراطور في حي اسكالا.

+ الفيلات: فيلا سيونى مقر القنصلية الألمانية سابقا[3].

**ج: المحتشدات والسجون:**

إن إقامة المحتشدات* من بين الإجراءات القمعية الاضطهادية التي طبقتها فرنسا في الجزائر أثناء الثورة، لمحاولة خنق وتطويق والقضاء على الثورة بعزلها عن الشعب ومنع وصول أي مدد أو مساعدة سواء كانت سلاحا أو غذاء أو دواء، وكانت تهدف هذه الإستراتيجية إلى:

+ عزل الشعب وإخضاعه للمراقبة المباشرة من طرف السلطات العسكرية.

+ ترهيبه وتخويفه، وإجباره على الخضوع والاستسلام.

+ تجويعه أكثر، مطبقا:"إن كلما جوعت الشعب أطاعك".

+ تفكيك الروابط الاجتماعية بين أفراده[1].

---

[1] عمار قليل: مرجع سابق، ص42.

[2] بشير بلاح: مرجع سابق، ص94.

[3] دليوح عبد الحميد: مرجع سابق، ص ص72-74.

*المحتشدات: هي مكان فسيح من الأرض البيضاء الخالية ، تقع قرب ثكنة عسكرية للجيش الفرنسي، ومحاطة بأسلاك شائكة.

ومن أهم المحتشدات نذكر: محتشد كازيل، ويقع عين وسارة يقيم فيه حوالي 2400 شخص من مختلف فئات المجتمع الجزائري من تجار وأطباء ومعلمين وقياد، كذلك محتشد الجبابرة والمرجة، ومحتشد مطماطة[2].

**د: المعتقلات:**

لم تكن إلا وجها من أوجه القمع الاستعماري الفرنسي المسلطة على الشعب الجزائري وثورته المجيدة، وهي تهدف إلى نفس الهدف وهو إفراغ الثورة من محتواها الشعبي من خلال عزل الشعب عنها، وهذه المعتقلات خصصت بشكل أساسي من اجل أسرى جيش وجبهة التحرير الوطني، ولعل أهم المعتقلات: معتقل أولاد الملاحة، ومعتقل أولاد عطا الله قرب مدينة عنابة، تعرض فيها المعتقلون إلى جميع أنواع التعذيب والاهانة والأشغال الشاقة، ومنهم من تعرض للإعدام[3].

رغم كل هذا كون المعتقلون لجانا خاصة للاتصال بالثورة والحصول على المعلومات والتعليمات وكان الأكثر ثقافة منهم يعلم الباقي دروسا باللغتين العربية والفرنسية وأركان الإسلام[4].

**ه: سياسة ديغول الاجتماعية في الجزائر:**

موازاة مع العمليات العسكرية التي باشرها ديغول في إطار مخطط شال تبنى سياسة في الميدان الاجتماعي اقرب ما تكون إلى الترغيب قصد التهدئة وهذا ما أعطى لسياسته في الجزائر صبغة الشمولية، ومن جانب أخر يهدف إلى تلميع الصور الدولية لجدوى بقاء فرنسا للجزائر ويظهرها بمظهر أكثر ملائمة، ففي كثير من الأحيان يصرح عن الأرقام حول الملايير التي صرفتها الخزينة الفرنسية عن تحسين الأحوال الاجتماعية للجزائريين [5]، وفي

---

[1] نظيرة شتوان: مرجع سابق، ص ص454-455.

[2] جريدة المجاهد: محتشدات الموت، ج2، ع67، ص4.

[3] علي كافي: مصدر سابق، ص ص369-370.

[4] دليوح عبد الحميد: مرجع سابق، ص78.

[5] دليوح عبد الحميد: مرجع سابق، ص22.

إطار هذه السياسة التي انتهجها الجنرال ديغول للقضاء على الثورة عمل بجد لخلق ما اسماه بالقوة الثالثة من النواب والمثقفين الجزائريين[1].

وما يعد مهما في سياسة ديغول هو مبادرته التي سماها "سلم الشجعان" وهو مشروع عرضه في ندوة صحفية يوم 23 أكتوبر 1958م، طالب فيه جيش التحرير بالاستسلام ورفع الراية البيضاء وعودة المجاهدين إلى ذويهم والى أعمالهم وإلى ما ذالك من الترهات التي تتعامى عن جوهر المشكلة الجزائرية[2].

وكان يريد توقيع عقد الاتفاقية مع الحكومة المؤقتة، لكن هذه الأخيرة رفضت هذه المبادرة جملة وتفصيلا، كما أن ديغول عمل بقوة من اجل تقسيم وخلق الريبة في صفوف جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني بمحاولة اتصاله مباشرة مع بعض قادة الولايات، لم يهمل ديغول أي جانب من جوانب، وفي هذا الإطار تنطوي مشاريع اجتماعية والتي لا تخرج عن إطار تصوره الاستعماري المحض في تصنيفه لحرب الجزائر على أنها عصيان أو تمرد وليست ثورة وطنية[3].

**و: الأساليب النفسية والدعائية:**

بعد أن فشلت أساليب الاستعمار السياسية والعسكرية والاجتماعية في تحقيق أهدافها أدرك

الجيش الفرنسي أن مواجهة الثورة بإبعادها الجماهيرية تتطلب موازاة العمل البسيكولوجي والدعائي قصد التأثير وإضعاف المعنويات وتشكيك في قوة الثورة وقيمة رجالها، وقد دعمت المصالح الإدارية بالمكتب الثالث بمتخصصين في عمليات الاستنطاق والاستخبارات والمكتب الخامس الخاص بالحرب النفسية وبسيكولوجية بواسطة الدعاية وبدعم من مكاتب لاصاص[4].

---

[1] نفسه، ص24.

[2] بشير بلاح: مرجع سابق، ص97.

[3] دليوح عبد الحميد: مرجع سابق، ص25.

[4] لبنى باسي: مرجع سابق، ص ص63-64.

إن طبيعة السياسة الفرنسية في الجزائر لم تتغير وان اختلفت حدتها باختلاف الوسائل والأساليب واختلاف مهندسيها فالعنف والوحشية والقتل والتنكيل هي الميزة التي ميزت هذه السياسة طيلة فترة الاحتلال، والتي ما تزال آثارها ماثلة من خلال معاناة ضحاياها إلى اليوم جسديا ونفسيا ولتزال مخلفات التجارب النووية والألغام تنكل بالجزائريين إلى يومنا هذا.

# الفصل الثالث

## مشروع قسنطينة 03 أكتوبر1958م.

**أولا: أسباب طرح المشروع.**

**ثانيا: محتوى المشروع ومصادر تمويله.**

**ثالثا: أهداف المشروع .**

**رابعا: نتائج المشروع.**

ظن ديغول في البداية أن باستطاعته حل المسألة الجزائرية بتسوية سياسية تكرس شعار "الجزائر فرنسية" وتحقق قسطا من المساواة المزعومة المشوهة بين الأوروبيين والمسلمين، إلى جانب إصلاح أوضاع المسلمين الاقتصادية والاجتماعية، لإرضاء الشعب الجزائري بتوفير بعض الوسائل، ضمنها في مشروع جديد، سمي بمشروع قسنطينة.

## أولا: أسباب طرح المشروع:

بعد أن فشلت كل الخطط الاستعمارية لتصفية الثورة، لجأ ديغول إلى خطة جديدة، لعله يحقق ما فشل فيه غيره، وتمثلت مشروعه في مشروع قسنطينة للسنوات الخمسة [1]، كما إن هذا المشروع لم يأتي عن طريق الصدفة، بل كانت له عدة أسباب لعل أهمها هي:

- في نهاية 1958م، بدأت العمليات العسكرية الفرنسية ضد الثورة الجزائرية تأخذ أبعاد خطيرة بفضل الإمكانيات البشرية والمادية الهائلة التي وفرها الجنرال ديغول لقادة الجيش الفرنسي في الجزائر وهي عمليات كان يستهدف من وراءها إلحاق الهزيمة العسكرية بالثوار الجزائريين بشكل يسمح له بتوفير مناخ ملائم للقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية من شأنها اقتلاع جذور الثورة والحيلولة دون تكرارها في المستقبل والحفاظ على الجزائر الفرنسية في ثوب جديد[2].
- دشن ديغول حكمه بتخصيص برنامج كبير من الناحية العسكرية محاولة منه أن يقضي على الثورة، وبفشله في هذا المشروع، أتى بخطة أخرى تشمل الجانب الاقتصادي، وذلك لتخوفه من ضياع الجزائر، ومحاولة التشبث بالجزائر كقطعة من فرنسا على ما زعم معه المعمرون[3].
- إن ثلاثية المشاكل الفرنسية: الإصلاح والاقتصاد وحرب الجزائر، متفاعلة فيما بينها، الحال أن حل المشكلة الثالثة وهي أكثر استعجالا يمر حتما عبر المشكلتين الأول والثانية[4].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص ص173- 174.

[2] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص328.

[3] عبد القادر نور: **حوار حول الثورة**،ج2، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 2012، ص73.

[4] محرز عفرون: **مذكرات من وراء القبور(وقائع مأساة مبيتة)**، مرجع سابق، ص478.

❖ الوضع الاقتصادي التي كانت عليه البلاد، خاصة الجانب الصناعي، لأنها كانت متخصصة بالإنتاج الزراعي فقط، كما أن الفرنسيون كانوا يمنعون عملية التصنيع في الجزائر بدليل انه سنة 1955م قاموا بإغلاق مصنع لإنتاج النسيج بوهران، وبمجيء ديغول بالمشروع دليل كبير على عدم وجود شيء من قبل بحيث أن الشعب كان بدون عمل وبدون دراسة وبدون خدمات اجتماعية وبدون مؤسسات اقتصادية...الخ[1].

❖ إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين الذين يمثلون تسعة أعشار سكان الجزائر، يمكن أن تبرر حركة التمرد وان الأوضاع هي نتيجة أخطاء الحكومات الفرنسية المتعاقبة[2].

❖ إن فرنسا وخاصة في العهود الماضية كانت متأخرة بأجيال، سواء في الجمهورية الرابعة أو في عهد الجمهورية الخامسة، لم تدرك الأمور في الوقت المطلوب ولم تقم بواجبها في الوقت، وهذا ما جعل ديغول يأتي بهذا المشروع المستعجل الذي يكمل الجانب العسكري في إطار خطته السياسية العامة من اجل القضاء على الثورة التحريرية[3].

❖ بعد أن فشلت كل الخطط العسكرية لتصفية الثورة ، لجأ ديغول إلى خطة جديدة، لعله يحقق بما فشل فيه غيره، حيث أن كل حكومة فرنسية كانت تصل إلى الحكم تأتي بخطة تزعم أنها تصلح ما أفسدته سابقتها، بدعوى أن الشعب الجزائري إنما ثار من اجل إصلاح وضعه الاجتماعي[4].

❖ إعداد المشروع كان من أجل ملء البطون الخاوية من الجزائريين[5].

❖ كانت أعمال ومشاريع ديغول من اجل تصفية جيش التحرير الوطني من جهة، ودمج الجزائر بفرنسا من جهة أخرى[1].

---

[1] عبد القادر نور: مرجع سابق، ص79.

[2] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص328.

[3] عبد القادر نور: مرجع سابق، ص80

[4] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص173.

[5] عبد القادر نور: مرجع سابق، ص87.

❖ اتبع ديغول في سياسته تجاه الجزائر، عدة أساليب فقد اتبع السياسة التقليدية الفرنسية، وهي اعتبار الجزائر جزءا من فرنسا، لما وجدها لم تجد نفعا التجأ إلى استعمال العنف والاضطهاد، لكي يحقق عن طريقها الهدف، ولما يئس منها لجأ إلى إتباع سياسة القمع والإصلاح في آن واحد[2].

❖ ومن الأسباب التي جعلت ديغول يضع هذا المشروع أيضا، وفي نفس الوقت يشرع في تنفيذه، لأنه حكم على كل الحكومات السابقة لفرنسا بأنها مجرمة في حق هذه القطعة من فرنسا، وإنها ثالث عمالة تابعة لفرنسا، وبما أن كل المشاريع الاقتصادية والتي ربما تجعل هذه القطعة تتطور مثلما تطورت البلاد الفرنسية نفسها كلما وضعوا مشروعا منها إلا ووقع إجهاضه من طرف الغلاة المستعمرين [3]. إن المشروع جاء كتتويج للمجهودات العسكرية الأولى الكبرى، ولم تفلح فعسى أن يحقق المشروع في رأيه نوعا من الانتصار الذي فشلت في تحقيقه العمليات العسكرية[4].

❖ يعتبر هذا المشروع أو المخطط خطوة أخيرة لاسترجاع الجزائر وإدماجها بكل ما هو فرنسي من جهة وإقامة البنية التحتية لسوق تجارية ضخمة لاستغلال البترول من جهة أخرى[5].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص193.

[2] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص186.

[3] عبد القادر نور: مرجع سابق، ص88.

[4] نفسه، ص77.

[5] علي حجيج وسعيدة مفتاح: **المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1830/1999م**، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص88.

## ثانيا: محتوى المشروع ومصادر تمويله:

### 1/ محتوى المشروع:

هو برنامج تنموي اقتصادي [1] يمتد لفترة خماسية ما بين 1959/01/01 إلى غاية 1964/01/01م، اعتمد على أساس أبحاث وتقارير مسبقة قامت بها الإدارة الفرنسية مابين سنة 1955- 1958م، ( من بينها التقرير الذي وضعه مستشار الدولة رولان ماسبيتيول) وأخضع لنقاش واسع بين الحكومة والإدارة والقطاعات الاقتصادية، أعلن عنه الرئيس ديغول أثناء خطابه بمدينة قسنطينة (ساحة لابريش) في 03 أكتوبر 1958م[2].

ويتطلع المشروع إلى تحويل حياة المسلمين بعمق من خلال سلسلة من العمليات [3]، يتضمن إصلاحات اقتصادية واجتماعية شاملة لفائدة سكان الجزائر ويكون مرفقا بإصلاحات سياسية تسمح بتعزيز مكانة المسلمين الجزائريين من خلال المراكز الإدارية والمؤسسات المنتخبة بما يتوافق إلى حد ما مع ثقلهم الديمغرافي على أمل إن ينشأ مناخ ملائم يمهد الطريق لتحديد الإطار السياسي الدائم الذي يحدد علاقة الجزائر بفرنسا طبقا لتصوراته، حيث تحدث ديغول عن ما وصفه بالمشروع الأكبر الذي ستطبقه حكومته في الجزائر[4].

كما أن المراجع اختلفت عن ما تضمنه المشروع من إصلاحات حيث انه توجد فروقات بينها من حيث المضمون والأرقام، وعلى العموم فان المشروع فقد جاء بما يلي:

فحسب ما جاء به بشير بلاح في كتابه: إن المشروع قد تضمن:

- إحداث 390 ألف وظيفة جديدة.
- إقامة 200 ألف وحدة سكنية.

---

[1] محرز عفرون: المرجع السابق، ص368.

[2] سالم جرد: مرجع سابق، ص119.

[3] محمد عباس: مرجع سابق، ص230.

[4] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص ص329- 330.

- إنشاء معامل للصناعات الكيماوية والمعدنية[1].
- توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الفلاحين الجزائريين بشروط ميسرة.
- ضمان تعليم ثلثي أطفال المسلمين على أن يتكفل بالثلث المتبقي في السنوات الثلاث التالية للعام 1963م[2].

بالإضافة إلى ما جاء به Sliman Chikh : فهو عبارة عن مشروع اقتصادي صرح به الجنرال ديغول في خطاب له بقسنطينة في 03 أكتوبر 1958م، طرح بعض الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في: - توزيع حوالي 250 ألف هكتار على الفلاحين - توفير حوالي 400 ألف منصب شغل بصفة دائمة - بناء حوالي 200 ألف سكن لفائدة مليون نسمة - توفير مقاعد دراسية لثلثي أطفال الجزائر- تكوين إطارات جزائرية وتوظيفهم في الإدارة الفرنسية وجهاز القضاء والجيش والتعليم -إنشاء أنابيب بترول تمتد من حاسي الومل على وهران وأنابيب الغاز من حاسي مسعود إلى بجاية - إنشاء مراكز بترو كيميائية بأرزيو[3].

أما ما جاء في كتاب بسام العسلي هو: " قد تضمن مشروع قسنطينة، إحداث 400 ألف مركز جديد للعمل للجزائريين، إعداد مساكن جديدة لنحو من مليون شخص، كما تضمن إيواء ثلثي الأطفال الجزائريين قبل انتهاء مدة السنوات الخمس من المدارس، وإعادة نحو 625 ألف فدان من الأراضي إلى الفلاحين الجزائريين ويقضي البرنامج بتصنيع الجزائر على أساس النفط والغاز الطبيعي اللذين اكتشفا حديثا في الصحراء، وإقامة مصانع للفولاذ والمنتجات الكيمياوية في المناطق الساحلية وأكد البرنامج أيضا أن الفروق الكبيرة بين الرواتب في فرنسا والجزائر ستزول، وان مراكز خاصة في الإدارات العسكرية والمدنية في

---

[1] بشير بلاح: مرجع سابق، ص97.

[2] بشير بلاح: مرجع سابق، ص97.

[3] Sliman Chikh: **L'Algérie en armes ou temps des certitudes 2ém ed**, Casbah, Alger 1998, p120.

فرنسا ستخصص للجزائريين، وقدرت التكاليف الإجمالية للمشروع مبلغا أضخم من تكاليف الحرب."[1]

أما محمد عباس يضيف على ما جاء في المراجع السابقة:

- إنشاء قطبين صناعيين بعنابة شرقا (الحديد والصلب)، وأرزيو غربا (الغاز السائل).
- فتح باب الوظيف العمومي أمام المسلمين بالجزائر ورفع نسبتهم إلى 10%[2].
- بالإضافة إلى ما جاء به الجنيدي خليفة: حيث انه يقسم المشروع لأربعة محاور أساسية وهي: المحور الأول الخاص بالمشاريع الصناعية وتنقسم إلى قسمين: قسم الصناعة الثقيلة، وقسم الصناعة الخفيفة، بالنسبة للمشروع الخاص بالصناعة الثقيلة وهو إنشاء مصنع للحديد والصلب بعنابة، ثم مجموعة أخرى من المصانع تتعلق بالصناعة البيتروكيماوية، وكذلك عجلات المطاط، ومصنع للفوسفات، أما بالنسبة للقسم الثاني من الصناعة، وهي الصناعة الخفيفة، صناعة الأغذية والنسيج ومواد البناء. أما المحور الثاني فهو يتعلق بالإصلاح الزراعي، وقد كان مقرر في هذا البرنامج توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي البور التي كانت غير صالحة للزارعة وتوزيعها على الفلاحين الصغار. وفي ما يخص المحور الثالث فهو خاص بالمنشآت الاجتماعية كبناء المساكن والمدارس والمستشفيات والمصحات، حيث تقرر بناء 400 ألف سكن، ثم بناء مجموعة من القرى الزراعية، وحسب الإعلان عنها في ذلك الحين فان عددها 1000 قرية. ثم المحور الرابع ويتعلق أساسا بجانب الخدمات أو ما يسمى بالنقل وشق الطرق وبناء السكك الحديدية، ومحاولة مضاعفة إنتاج الطاقة الكهربائية[3].
- أما فيما يخص مذكرات الأمل لشارل ديغول: فقال في خطابه في الثالث من أكتوبر 1958م بساحة لابريش في قسنطينة[4]:" ها أنا جئتكم أيتها الجزائريات و الجزائريون

---

[1] بسام العسلي: **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية (1956-1962م)**، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2010، ص ص92-93.

[2] محمد عباس: مرجع سابق، ص230.

[3] عبد القادر نور: مرجع سابق، ص74.

[4] شارل ديغول: مصدر سابق، ص72 .

لأوضح لكم المستقبل الذي تدعو فرنسا إليه، إنه مستقبل ينطوي على إحداث انقلاب كلي يشمل هذه البلاد الحية الباسلة، ولكنها جد صعبة ومتألمة، إنه انقلاب يجعل شروط حياة كل جزائرية وجزائري في تحسن مطرد، بحيث يستثمر خيرات الأرض وأعمال السكان وقيم الممتازين من الناس، ويعمل على تنميتها فيكون أولاد الجزائريين منعمين، وباختصار أن تأخذ الجزائر نصيبها مما تستطيع المدنية أن تقدمه إلى الناس، أو مما يجب عليها أن تقدمه إليهم من خير كرامة... ولما كانت المشاريع الكبرى تستلزم تدابير عملية فإليكم ما قررت حكومتي بموجب الإصلاحات الدستورية الجديدة التي تتمتع بها، وتنفيذ هذه الصلاحيات يكون في بحر السنوات الخمس الآتية، عشرات الشبان الجزائريين على الأقل الموجودون في الوطن الأم جهاز الدولة من إدارة و قضاء وجيش و تعليم ، ومصالح عامة، وسيؤخذ هؤلاء الشبان من أحسن الجاليات الثلاث : العربية و القبائلية والإباضية، وذلك من غير أن يؤثر على المعدل المتزايد الذي سيؤخذ في نصاب الدولة من الجزائريين العاملين في الجزائر ذاتها. في بحر هذه السنوات الخمسة سيوزع مائتان وخمسون ألف هكتار من الأراضي على الفلاحين المسلمين، وقبل نهاية هذه السنوات الخمس سيتم الجزء الأول من مشروع الاستثمار الزراعي والصناعي، الذي ينطوي خاصة على وصول البنزين والغاز الصحراويين، وعلى إقامة مجموعة من مؤسسات التعدين و الكيمياء، وعلى بناء منازل لمليون نسمة يضاف إلى ذلك ما تحتاج إليه كل هذه الإنشاءات من تجهيزات صحية، وتجهيز المرافق والطرقات واستخدام أربعمائة ألف 400000 عامل جديد بصفة دائمة، وفي بحر هذه السنوات الخمس سيجد ثلث بنات و أبناء الجزائر مدارس تأويهم"[1]. وباعتبار أن ديغول هو صاحب المشروع فإننا نعتمد عليه لأنه أهم مصدر ألا وهو مذكراته حول الموضوع.

[1] علي عليلات: **أضواء على سياسة ديغول تجاه الثورة الجزائرية**، مجلة أول نوفمبر، ع121، 1991، ص24.

**2/ مصادر تمويله:**

لتجسيد مشروع قسنطينة على ارض الواقع، قررت الحكومة الفرنسية إنشاء مجلس أعلى لهذا المشروع يتشكل من 45 عضوا، ولقد حدد المفوض العام للحكومة السيد وولوفرية الأوراق الرابحة للمشروع في ثلاث نقاط أساسية هي:

- الدعم الفرنسي غير المشروط الذي يبلغ قيمته السنوية 100 مليار فرنك.
- الثورة الصحراوية، ويقصد بها البترول والغاز.
- إرادة الجزائريين في إنجاح هذا المشروع ما دام يصب في مصلحتهم[1].

كذلك من خلال خلق نخبة مزعومة من أصحاب رؤوس الأموال وبرجوازية جزائرية لكي تساهم في المشروع، وهكذا يكون لدى فرنسا مجموعة الجزائريين الذين تتعاون معهم وساعدهم أثناء تنفيذ مشروع قسنطينة ماديا[2].

أما الوسائل التي ستجند من اجل إنجاح المشروع، فقد أكد الخبراء الذين وضعوه انه يعتمد على الجهد المالي، وعلى طريقة استعماله، كما أن تحقيق المشروع يتطلب استثمار عمومي وخاص، يبلغ في مجموعه 2000 مليار فرنك، حيث ستنتقل وتيرة الاستثمار السنوية من 270 مليار سنة 1958م، إلى 500 مليار فرنك سنة 1963م[3].

---

[1] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص335.

[2] عبد القادر نور: مرجع سابق،ص ص 82-83.

[3] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 339.

وعلى العموم، فان المخطط التقريبي للتمويل المالي سنة 1958م، سيكون على النحو الآتي: + مساهمة الوطن الأم: 270 مليار فرنك وهي مساهمة تنسجم مع نتائج عمل لجنة ماسبيترول التي أوصت بان يقدم المتروبول دعما ماليا متزايدا للجزائر ليبلغ سنة 1962م، 150 مليار فرنك.

+ الجهد الخاص بميزانية الجزائر: القروض المحلية للخزينة الجزائرية، الجماعات الجزائرية: 270 مليار فرنك، وهو أمر يتوافق مع جهد ضريبي مطلوب بذله من دافعي الضرائب الجزائريين لتحقيق مبدأ المساهمة الفعالة للجزائر في التنمية الخاصة بها.

+ المؤسسات النصف عمومية: 100 مليار فرنك، يتم توفيرها من قبل المؤسسات الكبرى المتخصصة وهي: الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، صندوق الودائع، القرض الوطني، القرض العقاري لفرنسا، الذين سيجندون الادخار المحلي بواسطة صناديق الادخار وشركات التأمين[1].

[1] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص ص339-340.

## ثالثا: أهداف المشروع:

– يهدف مشروع قسنطينة الذي أعلن عنه ديغول إلى بناء مستقبل الجزائر على دعامتين "شخصيتها المتميزة، وتضامنها مع فرنسا"[1].

– كان يستهدف عزل الثوار الجزائريين عن الشعب، وعن المجتمع الدولي، وخلق قوة برجوازية جزائرية مرتبطة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا بفرنسا، من شأنها أن تكون بديلا لجبهة التحرير الوطني، بحيث يؤدي ذلك إلى استبعاد فكرة الاستقلال نهائيا[2].

– وفي الجانب أراد مخطط قسنطينة تحقيق هدفين رئيسيين: الأول هو تكوين نخبة برجوازية جزائرية مرتبطة بالمتروبول في مصالحها، والهدف الثاني هو تحسين مستوى المعيشة (العمل والأجور)، والحياة (التعليم والصحة والسكن) للجماهير الجزائرية من اجل إبعادها عن الجبهة[3].

– كما يهدف المشروع ظاهريا إلى ضمان إخراج الجزائريين من دائرية التخلف، بينما كان هدفه الواقعي محاولة تغيير أوضاع المسلمين الجزائريين خلال مخطط لمدة خمس سنوات تغييرا جذريا اقتصاديا واجتماعيا، وان يكون ذلك إلزاميا لجميع السكان[4].

– بالإضافة إلى انه يهدف إلى امتصاص نقمة الجزائريين، ومحاولة إرجاع أصل الثورة لاعتبارات مادية، وعزلها عن الجماهير[5].

---

[1] محمد عباس: مرجع سابق، ص230.

[2] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص332.

[3] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص 124.

[4] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص143.

[5] بشير بلاح: مرجع سابق، ص97.

– إذن كانت جهود التنمية للمشروع ولجلب عدد كبير من الجزائريين للاندماج فيه والقضاء نهائيا على فكرة البطالة الموجودة وانضمام البطالين إلى جيش التحرير كما كان يقضي على الثورة بكيفية أو بأخرى، هذا من جهة كذلك يهدف إلى خلق نخبة مزعومة من أصحاب رؤوس الأموال جزائرية لكي تساهم في المشروع، وتجلب مجموعة أخرى من الجزائريين، وهذا يضع حدا للالتحاق بالثورة.

– كذلك كان يهدف لخلق اتحاد جزائري يرتبط بفرنسا عن طريق ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي[1].

– وقد استهدف ديغول بهذا المشروع أن يكسب الرأي العام العالمي ، ويجلبه إليه ويوهمه بان فرنسا تعمل جاهدة على تحسين أوضاع الجزائريين وتنمية الجزائر عن طريق انجاز هذا المشروع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، على اعتبار أن أسباب الثورة اقتصادية واجتماعية وليست سياسية ولا صلة لها بفكرة الاستقلال والحرية وطرد الاستعمار الأجنبي[2].

– ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7,5%، تطوير الجزائر صناعيا، حتى يمكن القضاء على تخلف عدة قرون وحتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر[3].

– القضاء تدريجيا على الفروق في المستوى المعيشي بين الجزائر وفرنسا وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوروبيين والجزائريين[4].

– إفراغ الثورة التحريرية من محتواها وأهدافها السامية "إثبات الهوية الجزائرية بالانتماء الجغرافي واللغوي والديني والحضاري"، وتحويلها إلى ثورة خبز.

---

[1] عبد القادر نور: مرجع سابق، ص82.

[2] سالم جرد: مرجع سابق، ص120.

[3] وزارة المجاهدين:**مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية**، مجلة المجاهد، ج4،ص36، ع94، 25 افريل1961م، ص8.

[4] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص174.

– إفراغ الثورة من محتواها البشري وفصل الشعب عن جيشه من خلال تجنيده لتنفيذ المشروع.

– إن تنفيذ مشروع قسنطينة يعني ربط الجزائر والى الأبد بفرنسا والقضاء على الثورة، لان مد طرق المواصلات كان الهدف منه تسهيل نقل الجيش الفرنسي إلى أي نقطة يتواجد بها جيش التحرير لتطويقه والقضاء عليه،كما تسهل عليه شحن الموارد والمنتوجات للفائدة الفرنسية.

– استصلاح الأراضي يدجل في عملية تزويد السوق الفرنسية بما تحتاجه من مواد أولية ومنتوجات فلاحية[1].

– وكانت المستشفيات والمستوصفات لإسعاف مصابي الجيش الفرنسي في المعركة ضد جيش التحرير.

– أما بناء المدارس فكان اخطر ما جاء في المشروع، حيث يهدف إلى توسيع الاستعمار الثقافي الذي يصعب معه التحرر، لان الجيل الذي يتلقى تكوينا ثقافيا فرنسيا سيعمل من اجل الحفاظ على المصالح الفرنسية تحت شعار العلم والمعرفة[2].

– يهدف كذلك إلى فتح مجالات العمل أمام اكبر عدد من الجزائريين[3].

– هدفه أيضا القضاء على البؤس المادي الذي تعيش فيه طبقة الفلاحين، وبالتالي يجب إعطاء أولوية للتطور الزراعي[4].

– إقامة أحياء سكنية بصورة استعجالية دون المراعاة لشروط الحياة العامة فيها و ذلك بقصد تسهيل السيطرة على الجزائريين و تشديد الرقابة عليهم.

---

[1] زوليخة المولود علوش سماعيلي: **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، دار دزاير انفو، الجزائر 2013، ص498.

[2] نفسه، ص499.

[3] محمد لحسن أزغيدي ، ص174.

[4] وزارة المجاهدين: **مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية**، مجلة المجاهد، مصدر سابق، ص8.

1 فتح مجال محدود لتعليم اللغة الفرنسية لبعض الشبان الجزائريين من اجل استمالتهم وجعلهم أداة لخدمة مصالح الاستعمار عن طريق النوادي و اللقاءات المختلفة[1].

## رابعا: نتائج المشروع:

لقد كانت الفترة الأكثر حماسا من جانب ديغول وحاشيته لتنفيذ المخطط هي سنة 1958، فمعظم ما أنجز منه تم في هذه الفترة أو كان قد انطلق أثناءها، ومن الثابت أن نصيب مخطط قسنطينة من الانجاز كان أكثر من نصيب كل المشاريع التي أتى بها ديغول، ونورد ما يلي أهم انجازاته:

+ في مجال التربية والتعليم والترفيه: نثبت أرقاما برنار تريكو عن عدد التلاميذ المسلمين في الدخول السنوي لسنتي 1958م-1959م: 1958م 1959م

| | | |
|---|---|---|
| في الابتدائي | 432000 | .473000 |
| في الثانوي | 7000 | .9000 |
| في جامعة الجزائر | | 421 .512 |

يضاف إلى هذه الزيادة حوالي 60000 طفل في المدارس و 25000 شاب في مراكز التوجيه والتكوين التي فتحها الجيش في الارياف، وارتفع عدد المراكز الاجتماعية من حوالي 15 مركزا في 1957م إلى حوالي 60 مركزا في 1959م[2]. كما تم إنشاء مدارس للتعليم في

[1] سالم جرد: مرجع سابق، ص 120.

[2] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص123.

إطار هذا المشروع إذ تم انجاز مدارس من نوع البناء الجاهز ( عرف عند بعض السكان باسم مدارس الكرتون ) في كل من مدينة عين وسارة والجلفة و الأغواط، (على سبيل المثال مدرسة " القرابة " ومدرسة "حي قناني " التي كانت تعرف بمدرسة الكـــرتـــون) ، بالإضافة لإنشاء بعض مراكز التكوين المهني لإعداد أيدي عاملة متخصصة تستغل في تطوير وترقية الاقتصاد الفرنسي (على سبيل المثال مدرسة التكوين المهني بالجلفة و الأغواط )[1].

إنشاء الملاهي وتفعيل دورها ، و إنشاء مراكز دعاية ونوادي ذات طابع ترفيهي اجتماعي في كل أحياء المدن لاستقطاب المواطنين وخصوصا الشباب لإفساده والحيلولة دون انضمامه إلى الثورة[2].

+ أما في مجال التصنيع والتشغيل: شهدت هذه الفترة انطلاق الأشغال في مركب الحديد والصلب بعنابة، وقد أنشأت الشركة العنابية للحديد ( société bônoise de sidérurgie) في شهر جويلية1959م[3]، وفي شهر أوت 1959م، انتهت أشغال وضع الأنبوب المخصص لنقل البترول من حاسي مسعود إلى بجاية، في ذلك الوقت كان أنبوب الغاز الرابط بين حاسي الرمل وأرزيو قيد الدراسة وكانت الأشغال فيه على وشك الانطلاق، كما أن السلطات الفرنسية المختصة خلال الفترة الممتدة ما بين 01 أكتوبر 1958م، و 30 سبتمبر 1959م ملفات طلبات الاعتماد من 215 مؤسسة أبدت رغبتها في الاستثمار بالجزائر، فوافقت على المفوضية العامة مبدئيا على 192 طلب، منها 49 طلب لخلق فروع في الجزائر لمؤسسات عاملة في فرنسا،واعتمدت بشكل نهائي على 132 طلب من بينها، بقيمة استثمارية قدرها 31 مليار فرنك، يمكن أن تؤدي إلى خلق 11150 منصب شغل مباشر[4].

---

[1] سالم جرد: مرجع سابق، ص120.

[2] يحيى بوعزيز: **الثورة في الولاية الثالثة التاريخية(1954-1962م)**، دار البصائر، الجزائر،2009، ص176 .

[3] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص343.

[4] نفسه، ص342.

+ وفي مجال الفلاحة: انطلقت الأشغال وتحققت بعض النتائج في ما يتعلق بحماية التربة من الانجراف واستصلاح الأراضي وبناء السدود الصغيرة وسقي الأراضي...الخ[1].

+ وفي مجال السكن: أعلن عن بناء 11000 وحدة سكنية حضرية خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 1959م، مقابل 18000 وحدة طوال سنة 1959م وأشار إلى قرار مباشرة الأشغال لانجاز 45000 وحدة سكنية جديدة، أما في المناطق الريفية فإن الـــ 160 قرية التي تم إنجازها تتضمن 12000 شقة سكنية جديدة، يمكن أن توفر المأوى لـــ 70000 شخص[2].

+ وفي المجال الإداري أكد البيان الصحفي في تلك الفترة أن دور الجيش في المجال الإداري مهم للغاية، لأن الشعب المتخصصة البالغ عددها 700 شعبة، تمثل بنية تحتية إدارية قريبة جدا من السكان، ومع ذلك فإن الإدارة المدنية قد تعزز دورها حيث تضم 46000 موظف، مما يمثل نمو معتبرا في عدد الموظفين مقدرا بـــ 20% بالمقارنة مع سنة 1954م، وأكد أن نسبة المسلمين من هؤلاء الموظفين في كل مراتب السلم الإداري انتقلت من 18% سنة 1954م إلى 22% سنة 1959م[3].

+ أما السيد بول دولوفرية، فبمناسبة الذكرى الأولى لإعلان مشروع قسنطينة قدم حصيلة مفصلة على حول تطبيق هذا المشروع أمام الصحافة يوم 06 أكتوبر 1959م، فتحدث في البداية عن الجانب المالي، وأكد أن صندوق التجهيز استفاد سنة 1959م من 120 مليار فرنك من الميزانية، منها نسبة 11% وفرتها الجزائر بفضل رفع المداخيل الجزائرية بنسبة 30% وتوقع ان ترتفع الموارد المالية للصندوق سنة 1960م بنسبة تتجاوز 25% بالمقارنة مع سنة 1959م، وهو ما يسمح له بالحصول على أكثر من 150 مليار فرنك[4].

---

[1] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص123.

[2] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص344.

[3] رمضان بورغدة: مرجع سابق ، ص 344.

[4] نفسه ، ص342.

+ أن مشروع قسنطينة فيما إذا تم تطبيقه بأكمله، سيكون من نتائجه أن تتطور المنطقة الصناعية على حساب بقية البلاد وان يتدهور الإنتاج الذي يهم المستهلكين الجزائريين، وان تتفكك أجزاء الاقتصاد الوطني وتتضخم تبعية للبلاد الأجنبية وتزداد خطورة[1].

+ وبمناسبة زيارة الوزير الأول الفرنسي السيد مشال دوبريه للجزائر يومي 3 و 4 أكتوبر 1960م قدم السيد دولوفريه عرضا حول حصيلة المشروع جاء فيه أن عدد الأطفال المتمدرسين في التعليم الابتدائي بلغ مليون تلميذ سنة 1960م، مقابل 650 ألف تلميذ سنة 1958م، وتحدث عن إتمام إنجاز مشروع 1000 قرية، من خلال استلام أكثر م 40000 سكن ريفي، كما تم اعتماد 400 مؤسسة في المجال الصناعي، وارتفع الإنتاج الصناعي في ظرف سنة بنسبة 10%، كما تم استثمار 100 مليار فرنك قديم خلال سنتين مع توقع استثمار 400 مليار فرنك خلال سنة 1961م، تساهم الدولة بنسبة 45% من هذا المبلغ[2].

لكن أصبح واضحا فيما بعد، أن المشروع قد لقي صعوبات غير متوقعة في السعي لتحقيقه، وذلك لاعتبارات عدة منها:

+ الاعتبار الاجتماعي: ويتمثل في أن البرنامج كان خاليا أكثر من اللازم، لأنه كان يرمي إلى تحويل سريع من نمط حياة تقليدية إلى نظام تعاوني، وما يحمله هذا الأخير من تناقضات جوهرية مع الحياة التقليدية البسيطة.

+ الاعتبار السياسي: يتعلق الأمر بالدور الذي ادع الجناح السياسي للجيش الوطني ودعوته إلى مقاطعة البرنامج، أضف إلى ذلك أن المشروع نفذه الجيش الفرنسي ولذلك ارتاب منه الجميع وعدوه حربا نفسية ضد الثورة التحريرية[3].

+ الاعتبار الاقتصادي: النقص الذريع في المواد الغذائية، مثل القاعدة العامة التي أحاطت بالمجمعين، يضاف إلى ذلك عمليات فرض الرقابة والتوقيف بالجملة لمنع أداء أي

---

[1] وزارة المجاهدين: مجلة المجاهد، مصدر سابق، ص9.

[2] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص345.

[3] عثمان فكار: **الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيوتاريخية**، مجلة جامعة دمشق، م29، ع3-4، 2013، ص607.

نشاط له علاقة بالفلاحة، كل ذلك ساعد على تعميق الهوة بين المعمرين والمجمعين الذين عاشوا البطالة والإعانة العمومية، مجتمعين على حواشي الطرق، في انتظار حصة التوزيع الغذائية[1].

عموما لم يبلغ مخطط قسنطينة –رغم ما حققه من انجازات– الهدف الذي اسند إليه، ولم يحقق المشروع الإصلاحات الواردة في المخطط النتائج المرجوة، لهذا فسل وذلك لعدة أسباب لعل أهمها:

+ أن الشركات التي ساهمت برؤوس الأموال والتي ساهمت كذلك في تنفيذ المشروع قد بدأت تتخلى عن المشروع بحجة أن مجموعات البنوك المشاركة لم تدفع أقساطها بالنسبة للرأسمال المشروع المقرر في بداية الأمر بان يخصص 80 مليار، غير أن المبالغ التي دخلت إلى الصندوق من القيمة المخصصة لهذا المشروع لم تتجاوز 14 مليار فقط، مما أدى في 1960م بالسلطة المشرفة على الناحية الاقتصادية أن تغير المدير الذي كان يشرف على تلك المؤسسة[2].

+ بالإضافة إلى أن سبب الفشل يعود إلى جانبين: الجانب المتعلق بالتمويل، أي الخوف الذي جعل المساهمين في المشروع لا يدفعون أقساطهم يجب أن لا يحدث لان رؤوس الأموال هي نفسها التي كانت خائفة من منافسة المشروع.

أما الجانب الثاني المتعلق بالصناعة الكيماوية، وهي كذلك مدرجة في الصناعة الثقيلة، لم تتوفر رؤوس أموال في الصندوق لبداية المشروع، فالمحاولات الأولى كلها كانت عن طرف الدولة ولكن رؤوس الأموال المساهمة في تمويل المشروع لم تدفع أقساطها ولهذا بقي المشروع معلقا[3].

---

[1] نفسه، 608.

[2] عبد القادر نور: مرجع سابق، ص99.

[3] عبد القادر نور: مرجع سابق، ص100.

+ أما من ناحية الصناعات الثقيلة التي توقع انجازها كانت بحاجة إلى رأس مال ضخم ولا تستخدم إلا القليل من اليد العاملة، والصناعات التحويلية كالنسيج والجلود والصناعات الغذائية ظلت تابعة تماما لنظيرتها المتطورة بفرنسا، أما الفلاحة فكانت مرتبطة بأوضاع الأرياف وسكانها بوجه عام، وهذه الأوضاع لم تكن ملائمة بتاتا لتنفيذ مشاريع طموحة ومتوسطة المد[1].

+ أما الشق المتعلق بالجانب الاقتصادي: والمتمثل في إقامة مصانع الفولاذ والمنتوجات الكيماوية وإنشاء بعض المصانع الخفيفة فان 90% من ذلك لم ير النور كذلك، والدليل على ذلك انه في أواخر 1960م غادر السيد بول دولوفريه الذي كان يشرف على السلطة المدينة بالجزائر والذي كان مكلف من طرف ديغول بتنفيذ الجانب الصناعي من مشروع قسنطينة، وكان سبب مغادرته للجزائر هو فشل المشروع، الأمر الذي جعل ديغول هو الآخر ييأس من هذا المشروع[2]

+ من ناحية البعد الاستراتيجي: كانت الصناعات المتوقعة ترمي إلى إقامة صناعة تابعة للصناعة الفرنسية ومكملة لها في المنظور الليبرالي فقد كان المندوب العام بول دولوفريي الذي كلف بتنفيذ المخطط يقول وقتها: "أن التصنيع في الجزائر يجب أن ينظر إليه بوصفه شكلا من أشكال اللامركزية الاقتصادية للمتربول، وان صناعة الحديد والصلب في عنابة يجب أن تدرس في أطار صناعة الحديد والصلب الفرنسية"[3].

+ كذلك هناك جانب آخر متعلق برؤوس الأموال الموجودة داخل الخزينة، فكل المساهمين في التمويل طالبوا الحكومة الفرنسية بالضمان، لان الثورة تطورت ومشاريعهم الاقتصادية أصبحت مهددة، غير أن الحكومة الفرنسية تراخت في إعطاء هذه الضمانة، مما جعل رؤوس الأموال تبقى مجمدة بالخزينة ولم تصرف في المشاريع، بالإضافة إلى ذلك

---

[1] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص124.

[2] عبد القادر نور: مرجع سابق، ص99.

[3] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص124.

هناك جانب آخر يجعلنا نتأكد من فشل المشروع، أن رؤوس أموال الفرنسيين المقيمين في الجزائر بدأت تهرب ابتداءا من 1959م إلى 1960م.

+ أن المشروع قد ولد وهو يحمل أسباب فشله لأنه ولد في الثورة والثورة بطبيعة الحال تفقده الضمان الأساسي الذي هو ضروري لكل استثمار مالي.

+ بالإضافة إلى انه لم يحقق أية نتيجة أي أن نسبة المجموع العام لم تتجاوز تقريبا 1% مما هو مقرر، إذن هذا دليل واضح ومادي في نفس الوقت على فشله.

+ إن مشروع قسنطينة ولد وهو يحمل أسباب موته، لان أي مشروع من هذا النوع لا يمكن أبدا أن يتحقق إلا داخل أرضية هادئة وتحت شروط موضوعية، لذلك فالمشروع الذي جاء به ديغول على الصعيد الاقتصادي كان في الحقيقة قد تركز على نجاح مشروعه العسكري[1].

+ لم تحقق المشاريع الإصلاحية الطموح الوارد في المخطط النتائج المرجوة، لان الجماهير الجزائرية لم تصفق لما أنجز من المرافق والبني التحتية ولم تنفصل عن الجبهة التحريرية[2].

+ فشل المشروع كذلك لأنه لقي معارضة شديدة من لدن أوروبيي الجزائر بحجة أن هذا المشروع سيساهم في ترقية الفرد الجزائري وتنميته اقتصاديا واجتماعيا والذي يجب أن يبقى دائما حسب رأيهم في مستوى أقل منهم[3].

+ استمرار الحرب والوزن الكبير الذي كانت تتمتع به جبهة التحرير الوطني وخاصة التوجهات التي كانت تصدرها للشعب الجزائري، فنجد أن الفلاحين رغم كونهم في اشد الحاجة إلى الأرض لم يغرهم هذا المشروع ولم يقدموا على الشراء ولو هكتار واحد من ألف هكتار.

---

[1] عبد القادر نور: مرجع سابق، ص ص100-101- 102

[2] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص124.

[3] نظيرة شتوان: مرجع سابق، ص473.

+ كذلك أن النقطة التي نصت في المشروع على إيواء ثلثي الأطفال الذين هم في سن الدراسة إلى المدارس خلال خمس سنوات، نجد أن القضية لم تتعد أطفال المحتشدات التي كان رجال المكتب الخامس أو رجال الشؤون الأهلية هم الذين يقومون بتعيين الأساتذة من بين المجندين الفرنسيين الجدد ويشرفون على توجيههم وإعطائهم الإرشادات اللازمة وذلك لحشو أدمغة التلاميذ بأفكار مزيفة عن تاريخ الجزائر وعن أهداف الثورة الجزائرية[1].

+ عرقلت آثار الحرب وأحداثها الجارية انجاز المشروع، هذا القطاع يهم بالدرجة الأولى الفلاحين والأرياف، وهذه الأخيرة كانت أجزاء واسعة منها مناطق محرمة، وكانت العمليات العسكرية فيها متواصلة، ونسبة هامة من سكانها كانوا في المحتشدات[2]

+ وفي خلاصة الحديث فيما يتعلق بفشل هذا المشروع الاقتصادي الذي جاء به ديغول، هو أن مواصلة الثورة المسلحة في كفاحها ضد المحتل كان العامل الأساسي، وصمود جيش التحرير الوطني في معاقل الثورة في جميع الجهات هو الذي أدى إلى فشل هذا المشروع[3].

+ أضيف شيئا أخر بالنسبة لما سبق وهو مقاومة المعمرين لهذا المشروع حيث كان هؤلاء يرفضون أي حق يعطى للجزائريين وبالتالي قد رأوا في هذا المشروع الاقتصادي إعطاء قيمة كبيرة للجزائريين، وبالتالي رفضوا تمويله الأمر الذي أدى بموقفهم هذا إلى المساهمة إلى حد ما في إفشال المشروع، لأنهم لا يسمحون أبدا أن يصبحوا في درجة متساوية مع الجزائريين لشعورهم دائما بأنهم هم السادة[4].

+ وعلى كل حال أن الثورة إلى جانب المجهود العسكري والسياسي المتواصلين والمتطورين أنها بذلت مجهودا كبيرا في مقاومة هذا المشروع بطريقة أو بأخرى، ويكفي هذا في كون الجزائريين كفوا عن التعامل مع هذا المشروع[5].

---

[1] عبد القادر نور: مرجع سابق، ص ص97-98.

[2] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص123.

[3] عبد القادر نور: مرجع سابق، ص103.

[4] أزغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص175.

[5] عبد القادر نور: مرجع سابق، ص103.

وفي الأخير يمكن القول أن وطنية الجنرال ديغول، وخبراته التاريخية، وخلفيته الثقافية وقدراته على النظر إلى الواقع نظرة موضوعية، بمعزل عن العواطف الجياشة بالشكل الذي يخدم أولا وأخيرا فرنسا، جعلته يقتنع أن الحفاظ على الجزائر فرنسية التي أرادها المستوطنون، قضية مستحيلة، كما أن إدماج الجزائر بفرنسا حسب قناعته يتعارض مع مصالح فرنسا لأسباب ديمغرافية واقتصادية وثقافية. مع العلم أن الشعب الجزائري لن تغره أي وسيلة للإغراء مهما ما كانت تحمله من إصلاحات إيجابية لهم.

# الفصل الرابع

## انعكاسات مشروع قسنطينة على الثورة.

**أولا: رد فعل الثورة من المشروع.**

**ثانيا: مظاهرات الشعب الجزائري .**

**ثالثا: مشكلة الصحراء والبترول .**

رغم الوسائل الجهنمية التي استخدمها ديغول في سعيه الحثيث إلى تدمير الثورة ، لكنه لم ينجح، بالإضافة إلى مشاريعه الإغرائية أيضا لم يوفق فيها، وذلك لالتفاف الشعب حول الثورة، من أجل إفشال كل الخطط بفضل تخطيطها لتنظيم الشعب وتطوير جيش التحرير، مما خيب آماله في البقاء في الجزائر، لأن الثورة ردت على مخططاته بكل قوة، ولم توفر أي مجهود لإخراج المستعمر من الجزائر، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا الفصل.

## أولا: رد فعل الثورة من المشروع:

تصدت الثورة لسياسة ديغول وخاصة مشروعه من خلال جملة من الإجراءات والمبادرات هي في العموم:

+ افتتاح جبهة العمل الفدائي في فرنسا ابتداءا من ليلة 24 أغسطس 1958م، حيث قام الفدائيون بنسف والإتلاف في أنحاء متفرقة من فرنسا، كمستودعات البترول ومحطات الكهرباء، الثكنات، ومخازن الأسلحة والذخائر، والمصانع، وقتلوا عدد من رجال الشرطة والدرك.

+ تدعيم الهياكل المنبثقة عن مؤتمر الصومام كالمجالس الشعبية والمحاكم لتأييد القطيعة مع الإدارة الاستعمارية.

+ التصدي لمشروع قسنطينة بتهديد كل من يستجيب له بالموت، ونفذت ذلك في بعضهم[1].

+ من المؤكد أن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لأول مرة كان استجابة إلى معطيات وظروف داخلية خاصة فيما يتعلق بالوضع العسكري، وفشل لجنة التنسيق والتنفيذ من أجل إيجاد حلول عملية لمشكل التسليح ومواجهة السدود المكهربة وفك العزلة

[1] بشير بلاح: مرجع سابق، ص100

عن الولايات[1]، كما أعلنة الحكومة المؤقتة من القاهرة يوم 11 أكتوبر 1958م استعدادها للتفاوض مع فرنسا

حول استقلال الجزائر، ثم أعلنت في تونس في 28 سبتمبر 1959م مواقفها من رفضها لمشروع قسنطينة وموافقتها على مشروع حق تقرير المصير بشروط [2].

+ واستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكثف من نشاطاتها لمواجهة مختلف الأساليب والمشاريع الاستعمارية ، وذلك بتكثيف أعمال التوعية والتوجيه في أوساط المواطنين لاسيما عبر وسائل الإعلام التي أصبحت قوية وفعالة سواء بواسطة الإذاعة رغم تشويش العدو عليها ومصادرة وسائلها من المواطنين أو بفضل اتصالات وتنقلات المحافظين السياسيين ونشاطات المجالس الشعبية في المدن والأرياف هذا بالإضافة إلى الضرب بصرامة على أيدي أنصار الخونة و المتعاملين أو المتقربين من الأوساط الاجتماعية[3]، من خلال.

- تكثيف النشاط الدعائي والإعلامي لمواجهة الدعاية الاستعمارية وتثبيت الشعب والمجاهدين وتعريف العالم بحقيقة الوضع في الجزائر.

- إنجاز بعض الأعمال السينمائية القليلة ، خاصة خلال سنتي 1960-1961م، وأولها فيلم "جزائرنا"، الذي عرض يوم 06 نوفمبر 1960م بتونس بالغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

- عرض بعض الأعمال المسرحية والفنية، وتنظيم بعض اللقاءات الرياضية في الدول الشقيقة والصديقة[4].

+ العمل على إبلاغ الجماهير بأخبار الثورة وتطورها داخليا وخارجيا، قصد الحفاظ على الصلة بين الشعب وثورته[1].

---

[1] عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية(1954-1960م)**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2003، ص300.

[2] سالم جرد: مرجع سابق، ص 217.

[3] نفسه، ص 217.

[4] بشير بلاح : مرجع سابق، ص 102.

+ تدعيم صحيفة المجاهد بإنشاء "وكالة الأنباء الجزائرية" في ديسمبر 1961م، بهدف تعريف العالم بنضال الشعب الجزائري، والوجه الحقيقي للحكومة الجزائرية، وكانت تصدر نشرة يومية من 10 إلى 12 صفحة، توزعها على وكالات الأنباء العالمية وفي الداخل، تتضمن أخبارا سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية[2].

+ استعمال المغريات المالية والمعنوية للحصول على المعلومات المطلوبة من بعض المعمرين ورجال الاستخبارات الفرنسية و أذنابها من الجزائريين في صفوف الحركة و القوم و الدفاع الذاتي و الموظفين في البلديات و الدواوير و المصالح الإدارية المختلفة[3].

+ ومهما يكن فقد ترك خطاب ديغول ردود أفعال محلية ودولية واسعة، قامت برصدها شعبة الشؤون السياسية لولاية قسنطينة، فقد علقت صحيفة الملاحظ البريطانية الصادرة يوم 25 أكتوبر 1958م، على خطاب ديغول بمقالة عنوانها "الأمل في الجزائر " نوهت فيه بنبل هذا المشروع، لكنها شككت في إمكانية تحقيقه، فقالت: "إن الجزائريين يتطلعون إلى حياة كريمة، وفرص أعظم، لكنهم مثل بقية شعوب القرن العشرين يتطلعون أكثر إلى الاستقلال".

أما صحيفة نيويورك هرالد تريبيون الأمريكية في عددها الصادر يوم 05 أكتوبر 1958م، فقد كانت أكثر حماسا لديغول وخطابه، فتضمنت مقالة تحت عنوان:" ديغول يجلب الأمل للجزائر"[4].

+ كشف السياسة الاستعمارية وفضح الأساليب الفرنسية.وتوعية الجماهير إيديولوجيا وسياسيا، ومواجهة هذه المصالح ميدانيا من خلال التأطير الواسع واليومي للجماهير وإبراز دور الهياكل الإدارية والصحية والقضائية والإعلامية للثورة[5].

---

[1] سالم جرد: مرجع سابق، ص218.

[2] Mouloud Aouimeur : **propagande et diplomatie au service de la guerre de libération nationale**, el Massadir, N°10(2eme Sre 2004), p 35 .

[3] سالم جرد: المرجع السابق، ص217.

[4] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص332.

[5] سالم جرد: مرجع سابق، ص217.

+ كما أن مجلة المجاهد جاءت برد على مشاريع ديغول الإصلاحية بقولها: "تستطيع فرنسا إعطاء الشعب الجزائري – نوابا – بلديين أو برلمانيين، ولكن الثورة إلى جانب ذلك مستمرة، ولا تستطيع فرنسا أن تفعل شيئا بنوابها لإيقاف الثورة، ولا تستطيع حتى أن تخدع بتلك الصنائع الرأي العام العالمي. وتستطيع فرنسا أن تقيم المشاريع الاقتصادية في بلادنا وتحمل طبقاتها الشعبية على العمل في تلك المصانع، لكن الثورة تبقى مستمرة إلى جانب تلك المصانع والى جانب ما سماه – دي لوفريي– ثورة البترول والإصلاح. ومن الممكن جدا أن تستفيد بعض الطبقات الشعبية من هذه المشاريع، واطن استفادتها ستكون عنصر قوة لثورتنا ولن تكون عنصر ضعف.

وباستطاعة فرنسا تحسين ما شاءت أو ما تمكنت من تحسينه على أوضاعنا الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، لكن لتثق فرنسا أن ذلك كله سيزيد من قوة ثورتنا، مثلما كانت، وما تزال، المجازر وأعمال التدمير والاعتداء على الحرمات قد زادت من قوة ثورتنا.

الثورة دائما مستمرة، لان هدفها الأول والأخير هو أن يزول هذا الوجه الاستعماري من على أرضها إلى الأبد، وبعد ذلك سيكون النواب أعضاء في البرلمان الجزائري لا الجمعية الوطنية الفرنسية، وستصبح هذه المصانع ملكا للشعب الجزائري وليست ملكا للفرنسيين، وهذا هو الفرق الشاسع بين أهداف الثورة، وبين محاولات المستعمر..."[1].

+ أما الحزب الشيوعي الجزائري، فقد أرسل يوم 19 نوفمبر 1958م بواسطة البريد المركزي بقسنطينة نصا إلى شخص فضل عدم الكشف عن هويته، وتضمن موقفه من خطاب قسنطينة، ومما جاء به أنه بعد الإطلاع على خطاب ديغول، فإن الوطنيين الجزائريين لا يمكن أن يقبلوا به، للاعتبارات الآتية :

– أن رئيس الحكومة الفرنسية يرفض عمليا المفاوضات مع حكومة الجزائر المقاتلة، وأنه طلب استسلام جيش التحرير الوطني من دون قيد أو شرط، مع الاحتفاظ بقوات الاحتلال على الأرض الجزائرية.

[1] بسام العسلي: مرجع سابق، ص ص101-102.

– إنه يعد بإصلاحات تستهدف إصلاح البناء الاستعماري الفاسد ودمج الجزائر بفرنسا، وإن الإصلاحات هي من اختصاص الجزائر الحرة، والأمة الجزائرية لم تحمل السلاح من أجل أن توزع 250 ألف هكتار من الأراضي خلال ثلاث سنوات في الوقت الذي يوجد فيه مليون ( 1000.000) فلاح جزائري من دون أرض، ولا من أجل إصلاحات أخرى مزعومة يقوم بها الجنرال ديغول تتسم بظلم عنصري مثير( 3/2)من المنتخبين لفائدة تسعة ملايين(9000.000) جزائري، مقابل ( 3/1) من مجموع عدد المنتخبين لفائدة مليون (1000.000) مستوطن أوروبي[1].

– وبعد القيام بأوسع عملية احتيال انتخابي لم يسبق لها مثيل ضد الشعب الجزائري رفض الجنرال ديغول وحكومته الطريق الوحيد الذي يوصل بسرعة إلى السلم، وهو الاعتراف بحقنا في الاستقلال.

– وفي الأخير وجه الحزب الشيوعي الجزائري نداء إلى الشعب الجزائري، طالبه فيه بمقاطعة أي شيء متعلق بالمشاريع الفرنسية، وهدد بأن كل مشارك فيه سيعد متعاونا مع العدو، وسيقصى من الأمة الجزائرية، وسوف تنزل به العقوبة الخاصة بالخونة[2].

– كما نجحت إستراتيجية جبهة التحرير في تنظيم المحتشدات التي كان الهدف من إنشائها القضاء على الشعور الوطني عند الجزائريين، كما اعترف بذلك الكولونيل فارد الذي كان احد الذين وضعوا أسس المحتشدات في الجزائر و خططوا نظام الحياة ووسائل الدعاية بعدم جدوى هذه المحتشدات إذ قال :" إن المحتشدات عبارة عن مدارس حقيقية لتكوين إطارات جبهة التحرير الوطني"[3].

---

[1] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص333.

[2] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص333.

[3] سالم جرد: مرجع سابق، ص218.

+ ولقد فضحت (ج.ت.و) تلك الأهداف وعبرت عن إدانتها "مشروع قسنطينة" مؤكدة على أن التنمية الوطنية لن تتحقق إلا في إطار دولة جزائرية مستقلة [1]، ووجهة الشعب الجزائري برفض المشروع، وجندت كل طاقته ضده، بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات، إضافة إلى قمع الاستعمار للمواطنين المستمر الذي ساعد موقف الجبهة إلى حد كبير، ويتضح رفض الشعب للمشروع في قول السيد بن طامة: "مثلا في سطيف الشركة الجونيفية كانت تملك حوالي 40 ألف هكتار قسمت إلى الفلاحين وأقاموا لهم سكنات لكن الثورة وقفت ضده فقاطعه الشعب، كذلك الشركة الجزائرية للبنك كانت تملك حوالي 200 ألف هكتار في قسنطينة وسطيف فشلت كذلك"[2].

وبالنسبة للمدن في قطاع البناء والوظائف، اصطدم البناء بضعف القدرة الشرائية للمواطن، أما الوظائف فقد رفضها الجزائريون كذلك.

بهذا الموقف للشعب الجزائري أصيب مشروع قسنطينة والمستعمر بخيبة أملفي تنفيذه، بهدف إضعاف الثورة وإبعاد الشعب عنها، لكن الجزائريين تنبهوا لذلك ورفضوا المشروع من أساسه[3].

---

[1] عاشور شرفي: **معلمة الجزائر(القاموس الموسوعي)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص1173.

[2] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص175.

[3] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص176.

## ثانيا: المظاهرات الشعب الجزائري:

عمل الاستعمار الفرنسي على تكثيف جهوده العسكرية في الجزائر، كما استخدم الأساليب الإغرائية من أجل القضاء والتضييق الخناق على جيش التحرير الوطني، فخرج الشعب الجزائري ليبرهن على التفافه حول الثورة من جهة، وليشتت قوات المستعمر من جهة أخرى[1].

من أهم محطات تاريخ الجزائر التي تستحق كل الاهتمام والتقدير مظاهرات ديسمبر 1960م، التي تعد حدثا تاريخيا بارزا في مسيرة الثورة التحريرية حين اخترقت صمت الأمم المتحدة بقوة التلاحم الشعبي للجزائريين الذين خرجوا في مظاهرات عبر شوارع المدن الجزائرية حاملين العلم الوطني رمز العزة، مؤكدين بذلك رفضهم القاطع لمخططات الجنرال ديغول و تحطيمهم نهائيا خرافة الجزائر فرنسية، حيث سقطت أسطورة التفوق الاستعماري أمام الرأي العالمي، وفشلت سياسة ديغول في القضاء على الثورة، وأيقن خلالها أن الشعب الجزائري لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون فرنسيا ولا الجزائر فرنسية كما يدعّي المعمّرون[2].

### 1/ مظاهرات 11 ديسمبر1960:

---

[1] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص216.

[2] محفوظ قداش: مصدر سابق، ص233.

عند زيارة ديغول الجزائر في إطار تنفيذ مشروعه الجديد المتمثل في "الجزائر جزائرية" انقسمت الساحة السياسية الجزائرية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:

1/ المعمّرون المناهضون لسياسة ديغول وهم الذين قاموا بمظاهرات يوم 9 ديسمبر 1960 في عين تيموشنت ضد زيارة الجنرال ديغول محاولين إحباط برنامجه المبني على" "الجزائر جزائرية" و حاملين لواء "الجزائر فرنسية".

2/ أنصار "الديغولية من الفرنسيين والجزائريين المقتنعين بسياسته من البرجوازيين وبعض البرلمانيين. خرجت هذه المجموعة في مظاهرات لمساندة مشروع ديغول بإيعاز من حكومة باريس يوم 10 ديسمبر 1960 بغرض إفشال مشاريع المعمرين المناهضين لسياسة ديغول في الجزائر، شعارهم "الجزائر جزائرية"[1].

3/التيار الوطني تمثله الجماهير الشعبية التي دخلت حلبة الصراع بقوة كتعبير عن رفضها للمشروعين الأولين في مظاهرات يوم 11 ديسمبر 1960، عبرت خلالها عن تمسكها بقيادة الثورة واستقلال الجزائر، شعارهم "الجزائر عربية مسلمة"–"الجزائر مستقلة"[2].

**أ –سير الأحداث:**

كانت هذه المظاهرات حاسمة في ثلاثة أيام منفردة وخالدة في تاريخ الكفاح بالجزائر الثائرة وهي أيام السبت 10 والأحد 11 والاثنين 12 ديسمبر 1960م، حيث غيرت كل المعطيات الجوهرية للثورة الجزائرية، وأقامت الدليل للحكومة الفرنسية أنها لا توجد أي قوة سياسية بالجزائر تتمتع بثقة الشعب، ما عدا (ج.ت.و)[3].

إثـــر زيارة الجنرال ديغول للجـــزائر في 09ديسمبر1960م بداية من عين تيموشنت للإشراف شخصيا على تطبيق مخططاته ،وكان إلى جانبه لوي جوكس الذي عين وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية، وجان موران المندوب العام في الجزائر، وعدد من الجنرالات،

---

[1] يحي بوعزيز: **ملامح من ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960م**، مجلة الأصالة، ع74/73، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر،سبتمبر–أكتوبر 1979، ص37.

[2] يحي بوعزيز: **ملامح من ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960م**، مرجع سابق، ص37.

[3] إبراهيم مياسي: **قبسات... من تاريخ الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2012.

وفي اليوم الموالي حل بالأصنام( الشلف حاليا) حيث قابله المسلمون بالنداء: "الجزائر جزائرية"، بينما أطلق الأوروبيون الصفير بمظاهرات مضادة كان شعارها "الجزائر فرنسية "، وفي المقابل عبرت الجماهير الشعبية عن وحدة الوطن والتفاف الشعب حول الثورة التحريرية مطالبة بالاستقلال الجزائر.

لقد كان أوروبيو الجزائر لا يريدون في هذه الفترة، الحديث عن الحكم الذاتي ولا عن التعاون بين المجموعتين المسلمة والأوروبية، وبقوا معادين لاقتراحات ديغول على الدوام، وكانوا ينتظرون زعيما عسكريا يقلب الأوضاع ويستلم السلطة في الجزائر، فيؤازرونه لوضع نظام جديد إبقاء لامتيازاتهم ومنع كل تغيير يكون لصالح الأغلبية المسلمة.

وفي يوم 11 ديسمبر وقعت صدامات بين الجزائريين والفرنسيين، وكان يوما داميا، إنها مظاهرات ديسمبر 1960م التي وصفها بعض الفرنسيين أنفسهم بـ"ديان بيان فو" جزائرية، حيث خرج المسلمون في مظاهرات وهم يحملون أعلام جبهة التحرير الوطني[1].

وفي نفس اليوم داهم الأوروبيون بالعاصمة ثلاثة جزائريين، وانهالوا عليهم ضربا وتعذيبا فتجمع بعض الجزائريين، وكانت هذه الحادثة هي بداية المظاهرات، إذ انتشرت الأخبار في الأحياء التي يسكنها جزائريون واندفعت أفواج من الرجال والنساء، وساروا نحو حي "بربروس" يحملون الأعلام الجزائرية، ويهتفون بحياة الجزائر المستقلة وبحياة جبهة التحرير والحكومة المؤقتة[2].

لقد خرج الجزائريون إلى الشوارع لإعلان دعمهم لجبهة التحرير الوطني، وليقولوا لديغول ولغيره من ساسة فرنسا بطريقة ما: "نحن موجودون، يجب أخذنا في الاعتبار". وبذلك كان خروج الجزائريين المسلمين إلى الشوارع لأول مرة في مظاهرات ضخمة، اكبر رد على أكذوبة خروج (ج.ت.و) على القانون أو عدم تأييد الجزائريين لها، وهاهي الجماهير الشعبية تؤكد بذلك مساندتها ودعمها (ج.ت.ج)[3].

---

[1] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص150.

[2] أزغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص216.

[3] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص151.

وما كادت المظاهرات تصل هدفها، حتى تصدت لها قوات المستعمر بأسلحتها، لكن الجزائريين كانوا أقوى منهم وأشد وأصلب، فقرروا أن يطوهم درسا تاريخيا في المعنى الأخوة والوطنية، ويؤكدوا للسلطات الاستعمارية مدى اغترارها بالهدوء الظاهري الذي كان يسود المدن في تلك الفترة وكانت تعلق عليه الآمال العريضة، فقاموا بتنظيم تلك المظاهرات التي بلغت الذروة في القوة والصمود، رغم كل الوسائل الإجرامية الجهنمية التي استعملت ضدهم لإرغامهم على العودة إلى السكون والإخلاد إلى الاستقرار [1]، وانتظمت هذه المظاهرات في معظم المدن الجزائرية وبخاصة الجزائر العاصمة ووهران وعنابة والبليدة وبجاية وقسنطينة وبلعباس وشرشال وتيبازة، واستمرت من يوم 10 إلى 16 ديسمبر، ولم تتوقف إلا عندما وجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نداء إلى الشعب الجزائري لإيقافها، بعد أن حققت الغرض المطلوب منها[2].

وتأكد ديغول خلال هذه المظاهرات من حيوية هذا الشعب وشدة تعلقه بثورته وقادتها، ورأى بعينه بما لا يدع مجالا للشك بأن أي حل أو إجراء حول مصير ومستقبل الجزائر بدون

الاتفاق مع جبهة التحرير الوطني، مآله الفشل الذريع لا محالة[3].

لقد كان انتقام المستعمر أشد وحشية، إذ قام بدفن الجرحى وهم إحياء وزج المواطنين في السجون، أما اليهود والأوروبيون فقد شكلوا عصابات مسلحة ترتدي الزي العسكري ويقوموا بجولات في الليل بشكل دوريات وتطرق أبواب مساكن الجزائريين وتأخذ الرجال لذبحهم وكذلك النساء والأطفال[4].

**نتائج الأحداث:**

لقد كان لمظاهرات ديسمبر 1960م نتائج بالغة الأهمية بالنسبة لمسيرة الثورة الجزائرية، إذ كانت بمثابة بعث جديد للمقاومة الشعبية الجماهيرية في المدن والحواضر الجزائرية التي كان الاستعمار الفرنسي يدعي بأنه قضى عليها تماما، وان الشعب الجزائري

---

[1] يحي بوعزيز: **ثورات القرن العشرين**، مرجع سابق، ص276.

[2] يحي بوعزيز: **ملامح من ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960م**، مرجع سابق، ص38.

[3] يحي بوعزيز: **ثورات القرن العشرين**، مرجع سابق، ص276.

[4] أزغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص217.

أصبح صديقا للجيش الفرنسي الذي يقوم بتصفية ما سموه:"البقايا الأخيرة" لفرق جيش التحرير الوطني في الجبال والأرياف[1].

أسفرت هذه المظاهرات على عشرات القتلى في صفوف الجزائريين منهم عدد كبير من الجرحى والمعتقلين، حيث أطلقت القوات الصاعقة النار على المتظاهرين، مما أدى إلى مقتل 61 مسلما وخمس أوروبيين وشرطيا واحدا بمدينة الجزائر، أما وهران فيذكر 18 قتيلا و100 جريح 300 موقوف، أما في اليوم الثالث للمظاهرات فقد تناقص عدد المتظاهرين ثم اختفت الأسلحة والإعلام، وفي عنابة قدر عدد القتلى بثمانية أشخاص و 33 جريحا[2]، وأثبت الشعب الجزائري للجنرال ديغول وللعالم بأسره أن الثورة الجزائرية ثورة شعب يرفض كل أنواع المساومات بما في ذلك المشاريع الإغرائية، التفاف الجزائريين حول (ج.ت.و)[3].

أما على المستوى الدولي فقد برهنت المظاهرات الشعبية على المساندة المطلقة لجبهة التحرير الوطني، واقتنعت هيئة الأمم المتحدة بإدراج ملف القضية الجزائرية في جدول أعمالها.

كما صوتت اللجنة السياسية للجمعية العامة لصالح القضية الجزائرية ورفضت المبررات الفرنسية المضللة للرأي العام العالمي.

اتسعت دائرة التضامن مع الشعب الجزائري عبر العالم خاصة في العالم العربي و حتى في فرنسا نفسها، حيث خرجت الجماهير الشعبية في مظاهرات مؤيدة للقضية الجزائرية، أدخلت فرنسا في نفق الصراعات الداخلية وعزلة دولية في نفس الوقت، الأمر الذي أجبر "ديغول" على الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وهو الأمل الوحيد لإنقاذ فرنسا من الانهيار الكلي[4].

برهنت هذه المظاهرات على أن الشعب الجزائري لم يعد يحتمل التعسف والغدر وحتى أن يستعمل كأداة لتطبيق برامج السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وذلك ما أكدته التقارير الواردة من الولاية العامة الفرنسية بالجزائر العاصمة ومن جميع أنحاء القطر

---

[1] يحي بوعزيز: **ملامح من ثورة أول نوفمبر...1960م**، مرجع سابق، ص38.

[2] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص151.

[3] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص311.

[4] محفوظ قداش: مصدر سابق، ص244.

الجزائري التي جاءت متفقة حول نقطة أساسية وهي أن الجزائريين وفي جميع أنحاء البلاد لا يمكن حملهم بالقوة للمشاركة في مهزلة الاستفتاء المقرر إجراءه بالجزائر[1].

ولعل أبرز نتيجة لهذه المظاهرات هي تحرك القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة منبر الأمم المتحدة، وكسبها المزيد من تأييد الرأي العام الدولي لها وإعطائها نفسا جديدا خاصة وأن مظاهرات ديسمبر 1960م تزامنت مع مناقشة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية ففي 20 ديسمبر 1960م تمت المصادقة على اللائحة الإفر و-آسيوية التي تشرف وتراقب مهمة تقرير المصير في الجزائر فكانت النتيجة بالأغلبية لصالح القضية الجزائرية بـــــ63 صوتا ضد 27 مع امتناع 8 أصوات. حينها أيقن الاستعمار الفرنسي انه قد خسر الحرب نهائيا وما عليه إلا التسليم بالأمر[2].

**ب/ مظاهرات 17أكتوبر1961م:**

لم تقتصر مظاهرات الشعب الجزائري على الجزائر وحدها بل انتشرت أينما وجد الجزائريين لا سيما في فرنسا، التي كانت بها مظاهرات لا تقل على مثيلتها بالجزائر، تعبر عن الوحدة الوطنية، والتنديد بالاضطهاد والتفرقة العنصرية، حيث عمدت الشرطة الفرنسية، إلى فرض منع التجول على الجزائريين بفرنسا، ولإحباط هذا التدبير طلبة اللجنة الاتحادية لجبهة التحرير بفرنسا، إلى جميع الجزائريين أن يتجولوا ويشلوا المنع [3]، واستجابت لهذا الطلب خرج "ستون ألف جزائري" في الثامنة مساءا من يوم 17 أكتوبر متظاهرين بباريس وفي صفوف هادئة تندد بمنع الجولان والتمييز العنصري وعمليات الاختطاف والقتل المتبع ضد الجزائريين وتنادي بحياة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[4].

وقد قابلتها قوات الشرطة الفرنسية بكل عنف وشمل القمع النساء والأطفال وألقى القبض على 15 ألف جزائري وسقط العشرات من الرجال والنساء والأطفال جرحى وشهداء، لان عناصر الشرطة كانت تطلق النار دون تمييز، ورغم ذلك تمكن المتظاهرون الوصول إلى شارع "شان زي ليزي" وهو المكان المقصود، كما كان الهدف من هذه

---

[1] نفسه، ص244.

[2] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص ص151-152.

[3] محمد لبجاوي: حقائق عن الثورة ، بيروت، 1971، ص209.

[4] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص219.

المظاهرة أن تكون صيحة في وجه الرأي العام الفرنسي ليستيقظ من سباته ويخرج من صمته.

وقد أصدرت الحكومة المؤقتة بيانا، حول القمع الذي واجهت به الشرطة الفرنسية المتظاهرين العزل، ومما جاء به ما يلي: "قد تضخم هذا القمع والاضطهاد اليوم بشكل لم يسبق له نظير في التراب الفرنسي، فالمواطنين الجزائريون يجرى تقتيلهم وإلقاء القبض عليهم وترحيلهم لأنهم قاموا بمظاهرات سلمية أعربوا فيها عن إرادتهم على تحرير بلادهم وعن معارضتهم لتدابير الميز العنصري التي سلطته عليهم"[1].

## ثالثا/ مشكلة الصحراء والبترول:

### 1/ الصحراء:

يرجع تصميم فرنسا على تقسيم الجزائر، إذ أحست أن استقلال الجزائر أصبح حقيقة حتمية لا يمكن الوقوف في وجهها، وأدركت من جهة أخرى ما تحويه الصحراء الجزائرية من ثروات معدنية هائلة، لذلك بدأت تضع المخططات والمشاريع لفصل الصحراء عن الشمال الجزائري.

[1] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص220.

لقد كانت أهداف فرنسا من هذا المشروع ترمي إلى عدة جوانب منها الموقع الجغرافي، وهو أن صحراء الجزائر تعد أداة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها، أما هدفها العسكري فيتمثل في اختيار الصحراء لتكون مقرا للقواعد العسكرية، وميدانا لتجاربها الذرية، إذ تمثل الصحراء قلب إفريقيا من الناحية الإستراتيجية، ونقطة اتصال بين مجموعة مهمة من الدول الإفريقية.

وكما تمنح لأوربا إمكانية الانسحاب الإستراتيجي الذي افتقدته في الحرب الإمبريالية الثانية ، وخطا دفاعيا لأي هجوم محتمل من أوربا يمكنها من تحقيق التوازن والصمود في حالة الدفاع كما كان الأمر بالنسبة للاتحاد السوفياتي مع ألمانيا النازية خلال الحرب الإمبريالية ، وهي تمثل درعا يقي ظهر"المجموعة الأورو-إفريقية"، ومحور خط باريس ، الجزائر كولومب بشار وبرازافيل ، تمثل فيه الجزائر بوابة لعمق إفريقيا السوداء الفرنسية ، إن هذه الأهمية الجيوسياسية ,وهذا الموقع الهام الذين تحتلهما الصحراء في الإستراتيجية الفرنسية حتم على كل الشرائح الاستعمارية التي تحركت في الصحراء لإيجاد نوع من تضافر الجهود ,وتنسيق العمل وتوحيد الخطط في جميع الميادين ، السياسية، الإدارية، الاقتصادية والعسكرية من أجل إنجاز هذا المشروع المستقبلي الحيوي[1].

وقد دخلت فرنسا المرحلة الفعلية في تطبيق المشروع، بخلق نظام إداري جديد في المنطقة، فأنشأت ولايتين جديدتين هما "الواحات والساورة" يشملان كل مساحة الصحراء، وقسمتها إلى بلديات.

بهذا القرار تكون فرنسا قد طبقت، ما كانت تعتزمه إزاء الجزائر، هو تقسيمها إلى الشمال والجنوب، لقد كانت الجزائر قبل التقسيم تخضع إلى سلطة سياسية استعمارية واحدة، متمثلة في المقيم العام، ثم وزير شؤون الجزائر، لكن بعد ظهور النفط في الصحراء ولجوء فرنسا إلى قرار التقسيم إقامة نظاما إداريا جديدا، وسياسيا تمثل في تعيين وزيرا آخر خاص

[1] احمد مسعود سيد علي: **تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960/1961م)**، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002، ص126

بالصحراء، وبذلك تكون الحكومة الفرنسية قد خصصت وزارتين خاصتين بالجزائر، لعلها تصل لتمهيد للفصل النهائي للصحراء[1].

عمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية على التطبيق الفعلي لقانون فصل الصحراء والمناورة أثناء مفاوضاتها مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، كورقة ضغط استخدمتها لها في ذلك الوقت ، كما لجأت سلطات الاحتلال إلى أسلوب الضغط المالي، على التجار الصحراويين المستقرين في الشمال، وتمثلت العملية في تهديد التجار بالإفلاس، وعلى الأخص أبناء وادي ميزاب، لكن الثورة لمتمهل المستعمر يحقق أهدافه، بالإضافة إلى أن "محمد شعباني" قائد الولاية السادسة[2]، وتماشيا وسياسة الثورة أصدر أوامره لعناصره بتنفيذ ما يلي:

- الاتصال بأعضاء المجالس العامة والمحلية والنواب والقياد ودعوتهم لاتخاذ موقف واضح ضد فكرة الفصل.

- أمر المواطنين على مقاطعة الانتخابات التي تنظمها الإدارة الاستعمارية، وكذا تحذير وإعدام كل أعيان ونواب المنطقة من الاستجابة والحضور للاجتماع الذي دعت إليه هذه الإدارة مجسدة في شخص "حمزة بوبكر" بورقلة الهادفة لجر أعيان الصحراء في اتجاه الموافقة على مساعي تحقيق إعلان قيام حكومة صحراوية.

- الاتصال بالمواطنين العاملين في هياكل الإدارة الاستعمارية، وحثهم على تقديم استقالتهم بصورة جماعية، كعامل ضغط عليها وفي نفس الوقت يعد موقفا صريحا لمساندة الثورة.

- الإسراع في تجنيد عدد هام من الشباب لدعم الثورة وخاصة الفئة المختصة المتمثلة في التقنيين وذلك للمساهمة في دفع عجلة الثورة وصناعة القنابل والمتفجرات[3].

---

[1] أزغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص223-224.

[2] نصر الدين مصمودي: **دور ومواقف العقيد محمد شعباني (في الثورة وفي مطلع الاستقلال1954-1964م)**، مذكرة ماجستير، تخصص:المقاومة والثورة الجزائرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010م، ص92.

[3] مصمودي نصر الدين: مرجع سابق، ص 93.

أمام ذلك الوضع أصدرت (ج.ت.و) تعليمات إلى الفرق المسبلين والفدائيين أن تتحرك بتنفيذ برنامج الدفاع الذاتي [1]. ورأت أن يكون 5 جويلية 1961م، يوما وطنيا ضد سياسة التقسيم التي يهدف إليها المستعمر، بفضل جنوب الجزائر عن شمالها، فقامت بتنظيم إضراب يشمل كل المدن والقرى الجزائرية، تحت شعار "الصحراء جزائرية"، وكانت استجابة الشعب للنداء على أوسع نطاق[2].

وأمام هذا الإجراء الثوري، قررت السلطات الفرنسية سعيا منها لتحطيم الإضراب، تسخير الموظفين ومستخدمي المصالح العمومية، وأصدرت أمرها لممثليها في جميع المدن والقرى الجزائرية الجزائرية، لينفذوا هذه الإجراءات بكل شدة وقسوة، وقد جندت لهذا اليوم في العاصمة وحدها: " 35 ألف" من الشرطة الرسميين والإضافيين المكلفين بحفظ الأمن، و"30 ألف" جندي بين بحار، ومشاة، وجنود مظلات، وجنود تابعين وخمس فرق من الحرس الجمهوري نقلتهم الطائرات على جناح السرعة من فرنسا، ذلك هو العدد الرسمي الذي اعترفت به السلطات الفرنسية، قبيل حلول "اليوم ضد التقسيم"[3].

ورغم كل هذه التحضيرات والتهديدات الفرنسية، إلا أن الشعب الجزائري استجاب للنداء، وخرج ليعلن للعالم عن وحدته ووحدة بلاده، ففي العاصمة انطلقت المظاهرات في الأحياء: المسمى بـــ " كيما دي فرانس" و" سلام باي" و" باب الواد" و" بئر موراد رايس"، وكان المتظاهرين رافعين الإعلام الوطنية، ويهتفون بحياة الحكومة المؤقتة، وجبهة التحرير الوطني، وينادون بمقاومة تقسيم البلاد[4].

---

[1] أزغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص222.

[2] وزارة المجاهدين: مجلة المجاهد، 17 جويلية 1961، مصدر سابق، ص ص6-7.

[3] أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص218.

[4] وزارة المجاهدين: مجلة المجاهد، مصدر سابق، ص7.

أما القوات الاستعمارية فقد واجهت المظاهرات بكل عنف، إذ استعملت القنابل والرصاص في سبيل تفريق المتظاهرين، الذين صمموا على إنجاح يومهم الوطني، وبهذا الموقف برهن الشعب الجزائري على وحدته، ووحدة ترابه، وتصميمه لنيل استقلاله بالقوة[1]. هذا ولقد رسمت جبهة التحرير الوطني الخطوط العريضة للسياسة البترولية للجزائر المستقلة والتي تتلخص في ثلاثة محاور:

- تعمل جبهة التحرير الوطني على تحرير التراب الوطني أولا ثم بسط نفوذها على كامل الجزائر بما فيها الصحراء.

- ستعلن جبهة التحرير الوطني أن باطن الأرض هو ملك للجمهورية الجزائرية بما فيه مصادر الطاقة.

- ستعمل جبهة التحرير الوطني لأجل تطوير اقتصاديات المغرب العربي الكبير باستثمار المحروقات مع الأخذ بعين الاعتبار بالمصالح المشتركة بين دوله وفرنسا في إطار الشراكة.

وفي هذا الإطار أدانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حركة الاستثمار الأجنبي في الصحراء الجزائرية ، واعتبرته مساهمة غير مباشرة في استمرار الصراع الفرنسي الجزائري ومؤشرا للعداء في نظر الشعب الجزائري ، جاء ذلك عقب إعلان شركة STANDARD .OIL OF NEW JERSEY مساهمتها في أبحاث التنقيب على البترول في الصحراء الجزائرية في جانفي 1959م[2].

**2/ البترول:**

بدا البحث عن البترول في الصحراء الجزائرية سنة 1941م وفي سنة 1945م انشأ "مكتب البحوث البترولية"، ثم أنشئت سنة 1946م "الشركة القومية للبحث عن البترول في الجزائر"، و"الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر"، وفي أواسط سنة 1951م أنشئت " شركة البحث واستغلال بترول الصحراء.

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص219.

[2] أحمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص126.

وفي سنة 1954م بدأ الغاز الطبيعي ينبثق أول مرة في جبل برغة قرب عين صالح، ثم اكتشف حقل البترول في مارس 1956م بمنطقة أيجلي، كما اكتشف البترول في منطقة تيفنثورين، وفي 12جوان 1956م، توجت الأبحاث الجارية في حاسي مسعود بالنجاح، حيث اكتشف على عمق 3300 متر حقلا مهما للبترول، تبلغ كثافته 140 متر، أما الإنتاج البترولي فقد بلغ سنة 1958م خمسة ملايين طن، وتقول التقارير بأنه سيرتفع إلى 14 مليون سنة 1962م، وهذا يكفي كل احتياجات فرنسا النفطية، وبذلك ادعت فرنسا أنها تخلصت من التهديدات المصرية، حول مرور بترول الشرق الأوسط، بوجود البترول في الصحراء الجزائرية، مما يضمن احتياجات فرنسا في المستقبل[1].

لما بدأت فرنسا في استغلال النفط الجزائري ولأهميته، أمام الأزمة الاقتصادية التي تمر بها، جعلت ديغول يقوم بزيارة خاصة للجنوب الجزائري في مارس 1958م لزيارة عمال النفط الفرنسيين، كما جاء في مشروع ديغول في سبتمبر 1959م حول استغلال النفط قوله: "يجب أن أقول أن استغلال البترول وسحبه باق من اختصاص فرنسا، وان للغرب مصالح فيه سنحافظ عليه ولن ندعه للغير ولو أدى ذلك إلى متاعب كثير"[2].

لقد ردت الحكومة المؤقتة الجزائرية على المحاولات الفرنسية للاستئثار باستغلال البترول الجزائري، وجعله ملكا لفرنسا، في البيان الذي وجهته لأبناء الهقار في الجنوب، كما أصدرت الحكومة المؤقتة أيضا بيانا في 18 سبتمبر 1959م، حول التنقيب عن البترول، وادعاء فرنسا لملكيتها إياه جاء فيه على الخصوص: "أما فيما يخص ثروات الصحراء فان التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن بأية صفة من الصفات أن يتحول إلى ملكية شرعية".

هذا ولم يقتصر موقف الحكومة المؤقتة على مجرد الإدانة بل تجاوزه إلى تهديد الاستثمار الأجنبي في المؤتمر العالمي الخامس للبترول الذي أنعقد في نيويورك في 05 جوان 1959م، حيث لوح الوفد الجزائري بأن "النشاط الشرعي لجيش التحرير الوطني " قد تكون

---

[1] احمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص125.

[2] أزغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص 228.

له نتائج خطيرة على ممتلكات الشركات الأجنبية وعلى أرواح التقنيين الذين توظفهم... إن الحكومة المؤقتة تأمل من الحكومات المعنية أن تعلم رعاياها بالأخطار التي يتعرضون لها عند مشاركتهم في عملية حرب اقتصادية فرنسية بالجزائر[1].

أدى موقف الثورة، من المشاريع الفرنسية المستهدفة تقسيم الجزائر واستغلال ثرواتها، إلى إفشال كل الأساليب التي استعملها المستعمر من أجل تحقيق تلك الأهداف، كما كانت مشكلة الصحراء سببا في إيقاف اتفاقيات ايفيان المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية مرات عديدة، وذلك للمحاولات الفرنسية للتثبيت بملكية الصحراء، لقد كان موقف الحكومة الجزائرية في هذا المجال واضحا، وهو لا لإيقاف القتال ولا للاستقلال، دون اعتراف فرنسا بالوحدة الوطنية للجزائر شمالها وجنوبها وحدة لا تتجزأ[2].

وفي الأخير يمكن القول أن الشعب الجزائري قد استطاع الثبات أمام كل المحاولات الاستعمارية، السياسية أو العسكرية منها أو حتى الاقتصادية، كما ثبت أمام سياسة ديغول من أجل استسلامه، ورفض كل المشاريع التي جاء بها هذا الجنرال والداعية إلى فرض الاستسلام على جيش التحرير، بالوسائل السياسية بالتفرقة بينه وبين حكومته المؤقتة، وأثبتت جبهة التحرير من جهتها، أنها في مستوى التحدي لكل تلك المشاريع، وأنها مستعدة لخوض الحرب إلى أن يعترف المستعمر بالحقوق الثابتة للشعب الجزائري التي اندلعت من أجلها الثورة.

---

[1] أحمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص127.

[2] محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص ص228-229.

# خـــــــــــــــاتمـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة

بعد دراستنا أوضاع الجزائر من 1945 إلى 1954م من جميع الجوانب والنواحي، وكيفية قيام الثورة، وتطورها في جميع المجالات، تناولنا الاستراتجيات الإغرائية والإصلاحية التي قام بها المستعمر بعد فشل استراتجياته وأساليبه القمعية والوحشية، من أجل إخماد الثورة التحريرية، وإبعاد الشعب الجزائري عنها، والتي من خلالها حاولنا استنطاق ذاكرة التاريخ الاستعماري السيئ، وفضح نواياه البشعة التي يستهدف بها استنزاف ثروات الجزائر، لا سيما نوايا ديغول بعد عودته إلى الحكم، الذي لم يدخر أي جهد أو وسيلة قد تمكنه إلى ما يصبوا إليه من غايات، ومن خلال ما سبق أمكننا استخلاص النتائج التالية:

**1)** أن فرنسا وفي سبيل الاحتفاظ بالجزائر، سخرت كل إمكانياتها المادية والبشرية وتفننوا في تحطيم معنوياتهم أملا في إخضاعهم وإبقائهم تحت السيطرة والاستبعاد.

**2)** إن الثورة الجزائرية ( 1954–1960م) هي ثمرة جهود وتضحيات جسامة قدمها الشعب الجزائري منذ 1830م، انطلاقا من أبطال المقاومة خلال القرن 19، الذين شكلوا رصيدا سياسيا وأدبيا وتاريخيا في عملية تكوين وإعداد مناضلي جيل أول نوفمبر، حيث وقفوا على نقاط الضعف والقوة، مما مكنهم من المزاوجة بين العمل السياسي والعسكري، واستغلال الظروف الداخلية والخارجية، وتوظيفها لتحقيق الهدف وهو تفجير الثورة.

**3)** انه من مميزات الثورة الجزائرية هو الشعور بالمسؤولية، أي أن كل حمل السلاح معلننا جهاده ضد الاستعمار الفرنسي في سبيل تحقيق الاستقلال، ويعتقد أن العمليات الفدائية هي التي تحرر الجزائر.

**4)** أن ما وقع في الجزائر إبان الثورة التحريرية، من تعذيب وتدمير وقتل وجرائم، يبقى وصمة عار في جبين الدولة الفرنسية، تتطلب متابعته قضائيا في المحافل الدولية لارتكابه جرائم ضد الإنسانية.

**5)** رغم الانطلاقة الصعبة وتغير موازين القوى بين إمكانيات الثورة والقوة الفرنسية الموجهة خصيصا للقضاء عليها من جهة، ورغم ادعاءات فرنسا إنها ثورة فلاقة وخارجين

عن القانون وقطاع طرق من جهة أخرى، إلا أن قوة الإرادة وحسن التخطيط في مواجهة هذا الموقف الذي امتاز به مفجري الثورة رجح الكفة لصالحهم و اظهر تلاحم الشعب حولها وتجسد هذا أكثر مع هجومات الشمال القسنطيني، كما ساهمت الولايات في تجسيد تنظيمات الثورة بعد مؤتمر الصومام وتطبيقه والالتزام به حيث ساهم ذلك في نشاط الثورة .

**6)** كانت الولاية الثانية أكثر المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية حيث تقع على الحدود ضمن نطاقها الجغرافي وتتمركز بها المصالح الحيوية السياسية والعسكرية و الاقتصادية إضافة إلى التمركز الاستيطاني بها منذ الاحتلال جعلها تكون محطة أنظار القادة العسكريين الفرنسيين لتجسيد مشاريعهم ولتنفيذ سياستهم ، كل هذه الأمور خولها لتكون في نظر ديغول أرضية لتجربته الاقتصادية و الاجتماعية والمتمثلة في مشروع قسنطينة.

**7)** اصطدمت سياسة ديغول بمجموعة من العقبات والمقاومات، لا على مستوى الجزائر أو على مستوى الصراع المسلح، أو حتى على مستوى الصراع السياسي، وإنما على مستوى فرنسا ذاتها وعلى المستوى العالمي فقد أصيب الاقتصاد الفرنسي بالتدهور، وظهر بوضوح أن مشاريع ديغول للإصلاح الاقتصادي في الجزائر (مشروع قسنطينة 03أكتوبر 1958م)، لن تتمكن من النهوض بسبب ما تتطلبه من قدرات وإمكانات تزيد على ما تمتلكه فرنسا من القدرات والإمكانات، الأمر الذي أرغم فرنسا على الخضوع لألمانيا- الغربية وقبول هيمنتها التقنية والاقتصادية وحتى السياسية.

**8)** لم يكن الجنرال ديغول يؤمن بسياسة الإدماج التي سماها الفرنسة ديغول، لأسباب موضوعية وهو ما جعله يتحول إلى عدو لدود لدى القوى التي أوصلته إلى السلطة لكنه كان يحمل تصورا خاصا به لحل المعضلة الجزائرية، على الجزائر جزائرية وهي جزائر تتمتع باستقلال ذاتي واسع، وترتبط ارتباطا وثيقا بفرنسا، كان يظن أن هذا الحل يؤيده أغلب الناس، خاصة أنه اعتقد بأن مشروع قسنطينة الضخم سيحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائريين، لكن المشروع فشل لان الهدف منه هو فصل الشعب عن الثورة

والثوار ولم يكن برنامجا اقتصاديا بقدر ما هو مشروع استعماري دعائي، وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت جميع المبادرات الديغولية، وقد أعقب ذلك مظاهرات صاخبة من قبل المعمرين وفرت المناخ إلى مظاهرات مضادة قام بها الشعب الجزائري يوم 11 ديسمبر 1960م بعثرت أوراق السياسة الديغولية، وأنهت بشكل عملي أسطورة الجزائر فرنسية.

**9)** في المقابل كان الجنرال ديغول يدرك أن استقلال الجزائر لا مفر منه وليس في مصلحة فرنسا تجاهل هذه الحقيقة، ولهذا بنى إستراتيجيته بالضغط على جبهة التحرير الوطني للحصول على تنازلات أكبر، وذلك باستخدام ورقة تقسيم البلاد وفصل الشمال عن الصحراء، وهذا ما ساعد في تزايد الدعم الشعبي الذي مثلته المظاهرات الشعبية 17 أكتوبر 1961م، ومظاهرات اليوم الوطني ضد التقسيم 1 نوفمبر 1961م، هذا لإفشال الخطط التي جاء بها ديغول من أجل بقاء فرنسا بالجزائر وقد نجح الشعب الجزائري في ذلك.

# الملاحق

ملحق رقم 01: مخطط يوضح تطور الحركة الوطنية.

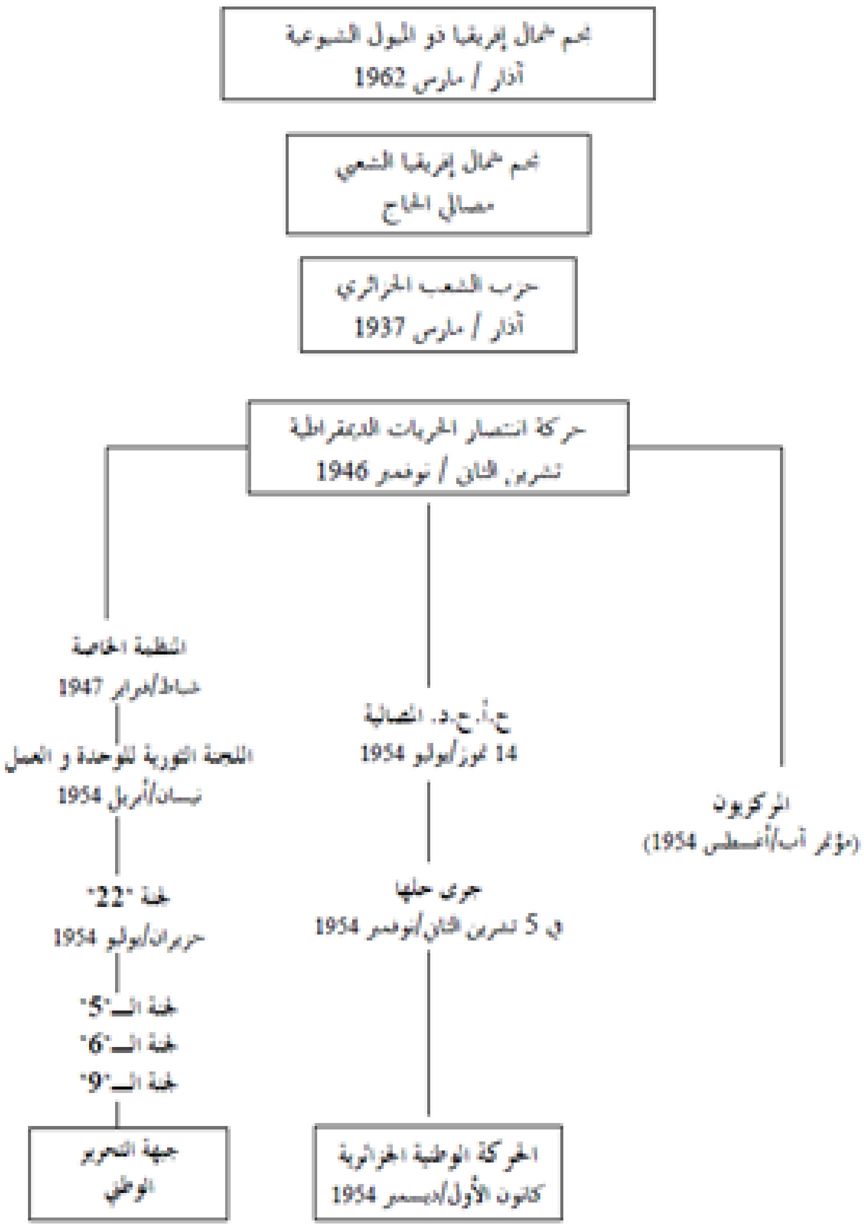

سليمان قريري: مرجع سابق، ص299.

ملحق رقم02: خريطة الولاية الثانية.

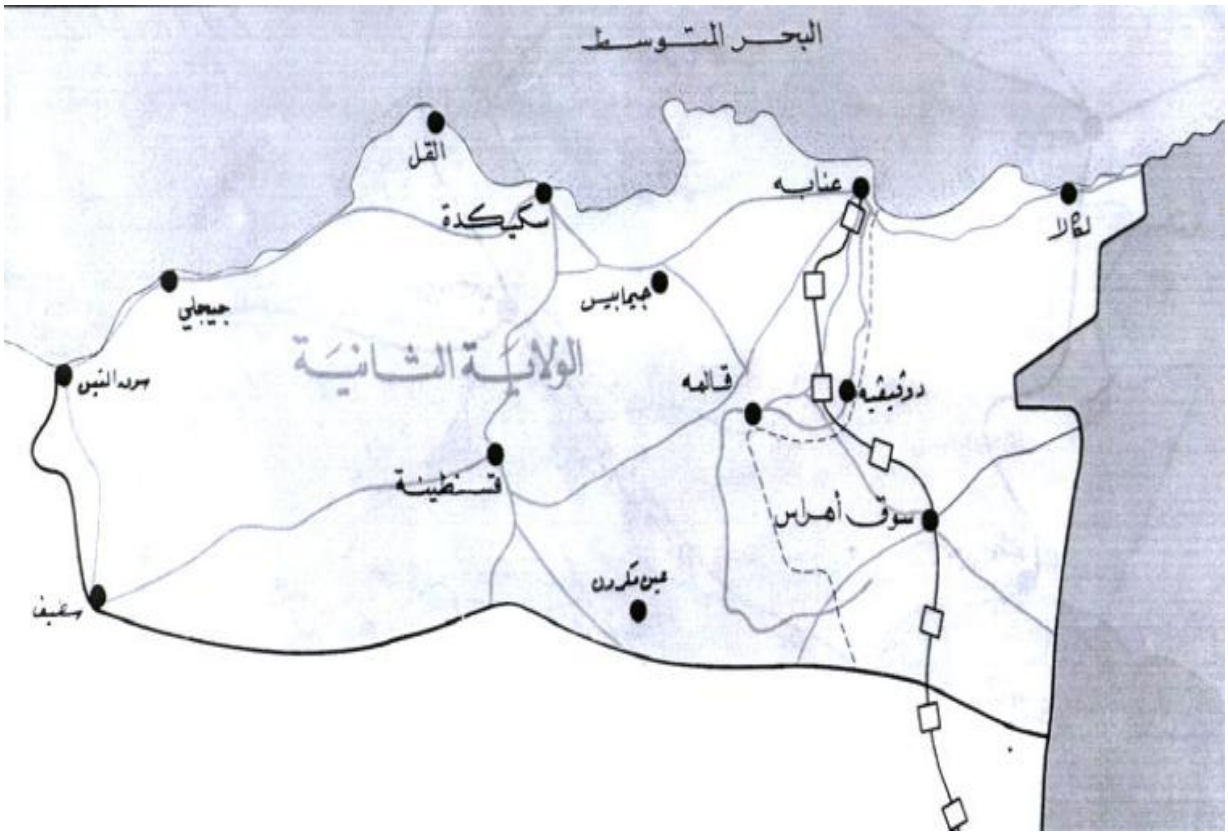

أحمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص87.

ملحق رقم 03: الجنرال شارل ديغول.

مؤلف مجهول: شارل ديغول، موسوعة الجزيرة، WWW. ALJAZEERA.COM، 2015/3/1، 14:28.

ملحق رقم04: صورة توضح دعم الولاية الثانية للشعب الجزائري بالمؤونة للمواجهة مشروع قسنطينة.

أحمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص90.

ملحق رقم 05: مشروع قسنطينة يخدم أغراض الاستعمار الحديث.

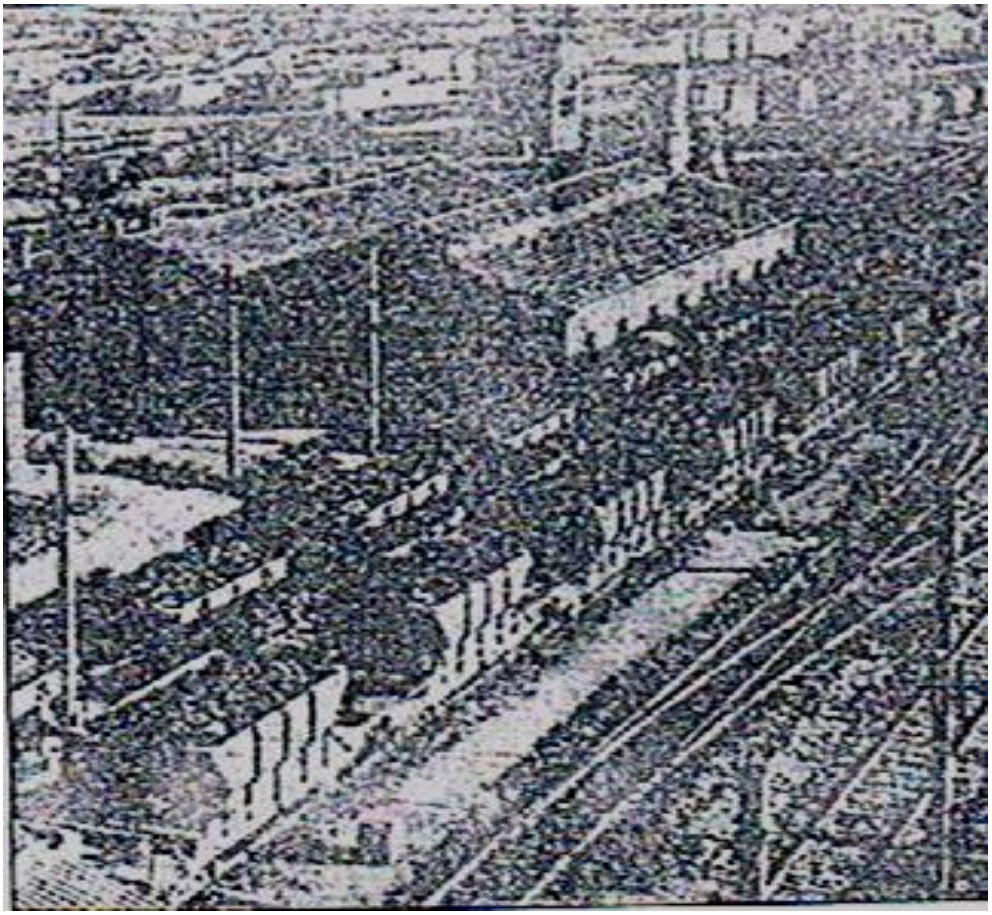

وزارة المجاهدين: مجلة المجاهد، مصدر سابق، ص8.

ملحق رقم 06: صورة لأحداث 11 ديسمبر 1960م.

مؤلف مجهول: الثورة الجزائرية، ص51.

ملحق رقم07: صورة توضح أحداث 17 أكتوبر 1961م بباريس في فرنسا.

مؤلف مجهول: الثورة الجزائرية، ص46.

## قائمة المصادر والمراجع بالعربية:

### أولا-المصادر:

1 - أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح**، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

2 - شارل ديغول: **مذكرات الأمل التجديد ( 1958-1962م)**، تر: سموحي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط2، 1986.

3 - عباس محمد الشريف: **من وحي نوفمبر(مداخلات وخطب)**، دار الفجر، 2005.

4 - عباس محمد: **من كواليس (ديغول ... الجزائر)**، دار هومة، الجزائر، 2007.

5 - العلوي محمد الطيب: **مظاهر المقاومة الجزائرية(1830-1954)**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1985.

6 - فرحات عباس: **ليل الاستعمار(حرب الجزائر وثورتها )**، تع: ابو بكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب،(د،س).

7 - كافي علي: **مذكرات علي كافي(من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د،س).

8 - محمد حربي: **الثورة الجزائرية(سنوات المخا ض)**، تع: نجيب عباد، موفم للنشر، الجزائر، 1994.

9 - محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني( الأسطورة والواقع)**، تر: كيميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، 1983.

### ثانيا-المراجع:

أ/ **الكتب:**

10 -أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان، ط4، 1992.

11 -أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

12 -أنيسة بركات: محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

13 - براهيمي عبد الحميد: في أصل الأزمة الجزائرية(1958-1999)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

14 -بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

15 -بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.

16 -بوحوش عمار: التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2005.

17 -بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول( 1958-1962)، منشورات بونة، الجزائر، 2012.

18 -بوضربة عمر: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية( 1954-1960م)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2003.

19 -بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة التاريخية (1954-1962)،دار البصائر، الجزائر، 2009.

20 - بوعزيز يحي: ثورات القرن العشرين، دار البصائر، الجزائر، 2009.

21 -بوعزيز يحي : موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 2، دار الهدى، الجزائر، 2004.

22 -تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية( 1931-1965)، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

23 -جويبة عبد الكامل: الثورة الجزائرية والجمهورية الرابعة( 1954-1958)،ط1، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012.

24 - حجيج علي+ مفتاح سعيدة: المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال1830-1999م، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.

25 -حميد عبد القادر: فرحات عباس(رجل الجمهورية)، دار المعرفة، الجزائر ،2007.

26 -الخطيب أحمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

27 -خليفي عبد القادر: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة( 1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

28 -الزبيري محمد العربي: الثورة في عامها الأول، ط 1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.

29 - الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر،ج 2، منشورات إتحاد العرب، دمشق، سوريا، 1999.

30 -سماعيلي زوليخة المولود علوش : تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013.

31 -شريط لخضر: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007.

32 - طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، تق: بسام العسلي، ط 4، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2003.

33 - العسلي بسام: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية(1956-1962)، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2010.

34 -عفرون محرز: مذكرات من وراء القبور( الانبعاث)، ج3، تر: الحاج مسعود مسعود، دار هومة، الجزائر، 2013.

35 -عفرون محرز: مذكرات من وراء القبور(وقائع مأساة مبيتة)، ج 1، تر: الحاج مسعود مسعود، دار هومة، الجزائر، 2008.

36 -غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية ( 1954-1958)، دار غرناطة، الجزائر، 2009.

37 - قداش محفوظ: وتحررت الجزائر، تر: العربي بنيون، دار الأمة، الجزائر، (د،س).

38 -قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديد، ج2، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991.

39 -لبجاوي محمد: حقائق عن الثورة، بيروت، لبنان، 1971.

40 -لونيسي رابح: تاريخ الجزائر المعاصرة( 1830-1989)، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

41 - مسعود عثمان: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012.

42 -مياسي إبراهيم: قبسات... من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2012.

43 - نور عبد القادر: حوار حول الجزائر، ج 1، تق: الجنيدي خليفة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012.

44 - نور عبد القادر: حوار حول الجزائر، ج 2، تق: الجنيدي خليفة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012.

45 -هلال عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة( 1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

46 -مؤلف مجهول: الثورة الجزائرية، (د،س).

**ب/ المجلات:**

47 -بوعزيز يحي: ملامح من ثورة اول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960م، مجلة الأصالة، ع 73-74، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، سبتمبر/أكتوبر 1979م.

48 -بوشارب بلقاسم: نبذة تاريخية عن معتقل قصر الطير، مجلة أول نوفمبر، ع 79، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1986.

49 -زديرة أحمد: الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية، ج 2، مجلة أول نوفمبر،ع175، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 2001.

50 -عبد الحميد زوزو: الأصول السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثورة اول نوفمبر1954م، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، العدد الثاني، 1999.

51 -عليلات علي: أضواء على سياسة ديغول تجاه الثورة الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، ع121، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1991.

52 -فكار عثمان: الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيوتاريخية، مجلة جامعة دمشق، م29، ع 4-5، 2013.

53 -وزارة المجاهدين: مجلة المجاهد، ج2، ع11، 1958م.

54 -وزارة المجاهدين: محتشدات الموت، مجلة المجاهد، ج2، ع67.

55 -وزارة المجاهدين: مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية، مجلة المجاهد، ج 4، ع94، 25أفريل 1961م.

**ج/ الرسائل الجامعية:**

56 -باسي لبنى: تطور الثورة في الولاية الثانية( 1954-1962م)، مذكرة ماستر، تخصص: تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

57 - بن براهيم جميلة: إستراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية(1958-1962)، مذكرة ماستر، تخصص: تاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

58 -بودلاعة رياض: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية ( 1954-1962)، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.

59 -جرد سالم : دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة التحريرية الكبرى(1956-1962)، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

60 - خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية( 1954-1962)، مذكرة دكتوراه، تخصص: تاريخ معاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006م.

61 -دليوح عبد الحميد: مظاهرات ديسمبر 1960وآثارها على الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

62 -سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا( 1960-1961م)، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002.

63 -شتواح حكيمة: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001م.

64 -شتوان نظيرة: الثورة التحريرية( 1954-1962) الولاية الرابعة نموذجا، مذكرة دكتوراه، تخصص: تاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007-2008.

65 -شطيبي محمد: العلاقات الجزائرية التونسية ابان الثورة التحريرية( 1954-1962)، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2008-2009.

66 - شلالي عبد الوهاب: دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية(1954-1962)، مذكرة دكتوراه، تخصص: تاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

67 -شلبي أمال: التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية ( 1954-1956)، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، 2005-2006.

68 -عسول صالح: اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة( 1956-1962)، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ حديث، قسم تاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.

69 -قريري سليمان: تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية ( 1940-1954)، مذكرة دكتوراه، تخصص: تاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010-2011.

70 - لصقع صليحة: اتفاقيات ايفيان وأثرها على الثورة الجزائرية مذكرة ماستر، تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

71 -لهلالي أسعد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962)، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012م.

72 -مصمودي نصر الدين: دور ومواقف العقيد محمد شعباني في الثورة وفي مطلع الاستقلال (1954-1964م)، مذكرة ماجستير، تخصص: المقاومة والثورة الجزائرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010.

73 -منغوز أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية( 1954-1962)، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006م.

**د/ القواميس والموسوعات:**

74 -عاشور شرفي : معلمة الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

75 -عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج2، دار الهدى، بيروت، لبنان، 1985.

**ه/المواقع الالكترونية:**

76 -مؤلف مجهول: شارل ديغول، موسوعة الجزيرة، WWW.ALJAZEERA.COM، 2015/3/1، 14:28.

**قائمة المراجع بالفرنسية:**

77- MOHAMED TIAB: la chnorolgrie algeronne (1830-1962), Blida, tome1, 1999.

78- Sliman Chikh : L'Algérie en armes ou temps des certitudes 2ém ed, Casbah, Alger, 1998.

79- Mouloud Aouimeur : propagande et diplomatie au service de la guerre de libération nationale, el Massadir, N°10(2eme Sre 2004).

# الفهرس العام


| فهرس الموضوعات | الصفحة: |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| قائمة المختصرات | |
| **مقدمة** | أ-ج |
| **الفصل الأول: الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية** | 09-31 |
| أولا: أوضاع الجزائر من 1945م إلى 1954م | 09 |
| 1: الوضع الاقتصادي | 09 |
| 2: الوضع الاجتماعي والثقافي | 11 |
| 3: الوضع السياسي | 13 |
| ثانيا: قيام ثورة نوفمبر1954م | 16 |
| 1: التحضير للثورة | 16 |
| 2: اندلاع الثورة | 20 |
| ثالثا: الأوضاع العسكرية والسياسية 1954-1958م | 22 |
| 1: هجومات الشمال القسنطيني 1955م | 22 |
| 2: مؤتمر الصومام 1956م | 26 |
| رابعا: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر(1954-1958م) | 29 |
| 1: الوضع الاجتماعي | 29 |
| 2: الوضع الاقتصادي | 30 |
| **الفصل الثاني: ديغول والثورة الجزائرية** | 33-54 |
| أولا: من هو شارل ديغول؟ | 33 |
| 1-مسيرة حياته | 33 |
| 2-ثقافته السياسية | 37 |
| ثانيا: حركة التمرد 13 ماي 1958م | 38 |
| 1-ضعف الجمهورية الرابعة | 38 |

| | |
|---|---|
| 2-حركة التمرد 13 ماي 1958م | 39 |
| ثالثا: وصول ديغول إلى الحكم | 43 |
| رابعا: سياسة ديغول اتجاه الثورة | 46 |
| **الفصل الثالث: مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958م** | 75-56 |
| أولا: أسباب طرح المشروع | 56 |
| ثانيا: محتوى المشروع ومصادر تمويله | 59 |
| 1-محتوى المشروع | 59 |
| 2-مصادر تمويله | 63 |
| ثالثا: أهداف المشروع | 65 |
| رابعا: نتائج المشروع | 68 |
| **الفصل الرابع: انعكاسات مشروع قسنطينة على الثورة** | 94-77 |
| أولا: رد فعل الثورة من المشروع | 77 |
| ثانيا: المظاهرات الشعب الجزائري | 83 |
| 1-مظاهرات 11 ديسمبر 1960م | 83 |
| 2-مظاهرات 17 أكتوبر 1961م | 87 |
| ثالثا: مشكلة الصحراء والبترول | 89 |
| 1-الصحراء | 89 |
| 2-البترول | 92 |
| **خاتمة** | 96 |
| **الملاحق** | 100 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | 108 |
| **فهرس الموضوعات** | 117 |